

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني  
وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة  
نظر المؤسسات النسوية في محافظة رام الله

إعداد

ميادة نبيه عبد الفتاح لبادة

إشراف

د. فريد أبو ضهير

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج  
دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2016م

فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني  
وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة  
نظر المؤسسات النسوية في محافظة رام الله

إعداد

ميادة نبيه عبد الفتاح لبادة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/10/06م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....  
.....  
.....

1. د. فريد ابو ضهير / مشرفاً ورئيساً

2. أ. د. يوسف ذياب عواد / ممتحناً خارجياً

3. د. ناصر الدين الشاعر / ممتحناً داخلياً

ب

# الإهداء

الى روح والدي الغالي الذي أتشرف بحمل اسمه

الى والدي الغاليه اطال الله عمرها

الى اغلى ما اهداني الله عز وجل ابنتي دانا وابني محمد

الى اخواني واخواتي الذين دعموني واخص بالدكر عنان وهيثم

الى صديقتي علا هندومي التي دعمتني بلحظات منعفي

الى كل من وقف او لم يقف بجاني اهدي هذا العمل المتواضع

# الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والامتنان الى دكتورِي الفاضل فريد عبد الفتاح ابو ضهير لجهده المبذول بالاشراف لانجاح هذا العمل

وأقدم بالشكر للدكتور ناصر الدين الشاعر الذي ساعدني باختيار موضوع بحثي.

وأقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة

كما وأقدم بالشكر لطاقتهم وزاره شؤون المرأة لتعاونهم معي وحسن استقبالهم واحصن بالدكتور معالي الوزير الدكتور هيفاء الاغا

كما أقدم بالشكر للدكتور سائده عفونه والدكتور سهيل صالحة لدعمهم المعنوي لي

والى المؤسسات النسوية لتعاونهم بتعبئه استثماره البحث.

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

# فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية في محافظة رام الله

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: عياد ربيع عبد الرزاق البار

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2016 / 10 / 6

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ل	فهرس الملاحق
م	الملخص
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها</b>
2	مقدمة الدراسة
5	مشكلة الدراسة
6	أسئلة الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	أهمية الدراسة
9	حدود الدراسة
10	مصطلحات الدراسة
<b>12</b>	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>
13	الإطار النظري
45	الدراسات السابقة
56	التعليق على الدراسات السابقة
<b>58</b>	<b>الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات</b>
59	منهج الدراسة
59	مجتمع الدراسة
59	عينة الدراسة
60	أداة الدراسة
61	صدق الأداة

الصفحة	الموضوع
62	ثبات الأداة
63	إجراءات الدراسة
63	متغيرات الدراسة
64	المعالجات الإحصائية
<b>65</b>	<b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة</b>
66	أولاً : النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة
86	ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
86	1. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى
92	2. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية
100	3. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة
106	4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة
108	5. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة
114	6. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة
<b>119</b>	<b>الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات</b>
120	أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي
124	ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
124	1. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى
125	2. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية
127	3. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة
128	4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة
129	5. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة
130	6. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة
132	التوصيات
<b>133</b>	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>
<b>138</b>	<b>الملاحق</b>
<b>b</b>	<b>Abstract</b>

## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
60	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	جدول (1)
62	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها	جدول (2)
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المطالب السياسية	جدول (3)
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المطالب الاجتماعية	جدول (4)
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المطالب القانونية والتشريعية	جدول (5)
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الدعم والمساندة	جدول (6)
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	جدول (7)
85	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة	جدول (8)
87	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير عمر المؤسسة	جدول (9)
88	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير عمر المؤسسة	جدول (10)
89	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب السياسية، وفق متغير عمر المؤسسة	جدول (11)
90	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير عمر المؤسسة	جدول (12)
90	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير عمر المؤسسة	جدول (13)
91	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير عمر المؤسسة	جدول (14)



الصفحة	الجدول	الرقم
91	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير عمر المؤسسة	جدول (15)
93	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (16)
95	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (17)
96	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب السياسية، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (18)
97	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (19)
97	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (20)
98	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (21)
99	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (22)
99	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة	جدول (23)
101	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق نوع المؤسسة	جدول (24)
102	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير نوع المؤسسة	جدول (25)
103	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير نوع المؤسسة	جدول (26)
103	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير نوع المؤسسة	جدول (27)

الصفحة	الجدول	الرقم
104	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال الدعم والمساندة، وفق متغير نوع المؤسسة	جدول (28)
104	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير نوع المؤسسة	جدول (29)
105	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وفق متغير نوع المؤسسة	جدول (30)
105	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير نوع المؤسسة	جدول (31)
107	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير النوع	جدول (32)
109	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق المؤهل العلمي	جدول (33)
110	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير المؤهل العلمي.	جدول (34)
111	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب السياسية، وفق متغير المؤهل العلمي	جدول (35)
112	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير المؤهل العلمي	جدول (36)
112	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير المؤهل العلمي	جدول (37)
113	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير المؤهل العلمي	جدول (38)
113	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير المؤهل العلمي	جدول (39)
115	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق مكان السكن	جدول (40)

الصفحة	الجدول	الرقم
116	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير مكان السكن	جدول (41)
117	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير مكان السكن	جدول (42)
117	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير مكان السكن	جدول (43)
118	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وفق متغير مكان السكن	جدول (44)

## فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
139	أسماء المحكمين للاستبانة	ملحق (1)
140	الاستبيان	ملحق (2)

فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر  
المؤسسات النسوية في محافظة رام الله

إعداد

ميادة نبيه عبد الفتاح لبادة

إشراف

د. فريد أبو ضهير

الملخص

يهدف البحث الحالي التعرف إلى فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني مطالب المرأة الفلسطينية وتحقيقها من وجهة نظر المؤسسات النسوية، وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالبحث، تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية، وقد بلغ عددهم (390) عاملاً وعاملة وفق إحصاءات دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني لسنة 2016/2015، وبلغ حجم العينة (190) ثم تم عرض الاستبانة، وتحليلها، ومعالجة مخرجاتها إحصائياً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها:

- تقصير الوزارة بالمطالب السياسية على اعتبار أنها وزارة خدماتية أكثر منها سياسية.
- تدني دور الوزارة في المطالب الاجتماعية لصعوبة تغيير الموروث الثقافي والاجتماعي.
- ضعف الوزارة في المطالب القانونية والشريعة لعدم وجود سلطات تنفيذية.
- تذبذب العلاقة بين الوزارة والمؤسسات لأن الوزارة صاحبة القرار.
- ضبابية دور الوزارة في دعم ومساندة المرأة لأن دور الوزارة هو اجراءات ومراسلات رسمية وعملها يشترك مع عدة وزارات مثل وزارة العدل والشؤون الاجتماعية.
- ارتفاع المعوقات التي تواجه الوزارة بسبب السياق الاجتماعي الثقافي في فلسطين لم يتغير بصورة ملموسة.

## الفصل الأول

# مقدمة والدراسة وأهميتها

## الفصل الأول

### مقدمة والدراسة وأهميتها

#### مقدمة الدراسة

أضحت قضايا المرأة وتطويرها وتمكينها في جميع مجالات الحياة على جدول أعمال المؤتمرات الدولية للنهوض بأوضاع المرأة، وتدعيم ذلك بسياسات وتشريعات وبرامج حكومية وأهلية. ويمكن تلمس التطورات التي شهدتها الجهود الدولية للنهوض بأوضاع المرأة من خلال استعراض أهم القضايا التي طرحت على الساحة الدولية، وتناول الجهد الدولي البارز في هذا المضمار، ضمن مسار المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة، لا سيما تلك المؤتمرات التي نظمت في إطار نشاطات الأمم المتحدة في مجال قضايا المرأة.

ففي سنة 1995 تم عقد المؤتمر الرابع للمرأة والذي عرف بمؤتمر "بيجين" حيث شكل هذا المؤتمر محطة مفصلية في إطار تطور النظرة تجاه قضايا المرأة، والجهود المبذولة للنهوض بأوضاعها. وقد تجلّى ذلك عبر إعطاء قوة دفع كبيرة للعمل الدولي والعربي والمحلي من أجل النهوض بأوضاع المرأة، حيث تم اعتماد منهاج عمل "بيجين" ليشكل جدول أعمال يهدف لإجراء تغيير جذري تحقيقاً للمساواة بين الجنسين. ومن ضمن مجالات الاهتمام التي تم تبنيها في مؤتمر بيجين ذلك المتعلق "بالآليات الوطنية من أجل النهوض بالمرأة"، حيث يصور هذا المجال الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالآلية المنشأة للنهوض بأوضاع المرأة في جميع المجالات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية. كما عمل مؤتمر بيجين على تطوير ولاية الأجهزة الوطنية لتشمل دمج المساواة بين الجنسين في جميع التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع الحكومية. ودعا مؤتمر بيجين جميع الحكومات إلى إعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ منهاج العمل، وتحقيق المشاركة الكاملة على قدم المساواة بين الرجل والمرأة، باعتبارهما أحد أهم الأسس لتحقيق التنمية المستدامة، وإلغاء كافة القوانين والأنظمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة في جميع مجالات الحياة حتى تكفل لها نفس الحقوق من خلال المساواة بين الرجل والمرأة (أحمد، 2001، ص54).

إن حال المرأة وواقعها قد تبدل كثيرا، وتغير تغييرا جذريا. وسار هذا التغيير خلال حقبة زمنية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، وهو في تواصل وتنام. والواقع أن النهوض بواقع المرأة، وتعزيز قدراتها، وتمكينها من التعليم والعمل والمشاركة العامة، يشكل اتجاها جادا في المجتمع، بل هاجسا قويا من المرأة نفسها، التي بدأت تعي واقعها، والهوة الكبيرة بينها وبين الرجل في التقدم، وأخذت تسعى نحو تغيير أوضاعها باحثة عن ذاتها وإبراز مكانتها وشانها في المجتمع (أبو غزالة، 2007، ص 31).

أخذت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من الخطوات للتعامل مع قضايا المرأة، حيث أصدر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الراحل ياسر عرفات عام 1994 قراراً يقضي بتشكيل لجنة وطنية للتحضير لمؤتمر بيجين. وقد ضمت اللجنة في عضويتها ممثلات عن دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكفاءات نسوية، وشخصيات إقليمية.

تمثلت الخطوة الأولى للحكومة الفلسطينية في مسيرة إنشاء الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية بإنشاء دوائر ووحدات للمرأة في عدد من الوزارات بهدف النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية. وقد كانت عملية تشكيل هذه الدوائر هي الخطوة الأولى الفعلية نحو دمج المرأة في التنمية ومشاركتها في جميع المجالات (عبد الهادي، 2004، ص 28).

وأولى البدايات الحكومية الفلسطينية، تبعاً لمنهاج عمل بيجين، كان تشكيل لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة العام 1996، حيث تشكلت من 16 وزارة فلسطينية لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين، حيث ضمت دوائر المرأة في الوزارات من ممثلين وممثلات عن وزارات السلطة المختلفة التي تشكلت من قبل إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لتأكيد دمج النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج والخطط الوطنية، بالإضافة إلى جهاز الإحصاء المركزي، وهيئة الإذاعة والتلفزيون (سنيورة، 2001).

في هذا السياق تأسست وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في أواخر سنة 2003. وتعتبر وزارة شؤون المرأة الفلسطينية المرجعية الحكومية لقضايا النوع الاجتماعي، حيث كان الهدف



العام من إنشاء الوزارة هو تطوير الالتزام الحكومي بقضايا النوع الاجتماعي للنهوض بالمرأة، وتطوير دورها، وضمان حقوقها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتعتمد وزارة المرأة على الوثائق الوطنية، والاتفاقات الدولية كمرجعية لعملها، والتي تشمل: وثيقة الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني سنة 1988، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979، وقرار مجلس الأمن الدولي 1325 للتعامل مع المرأة في مناطق النزاع المسلح، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بيجين في العام 1995 (نزال، 2009).

وتتمحور مهام وزارة شؤون المرأة الفلسطينية كآلية وطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية حول وضع الإستراتيجية الوطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية، ومراجعة التشريعات والقوانين، واقتراح التعديلات، وإجراء الدراسات والأبحاث التي تساعد في الكشف عن الفجوات، واقتراح السياسات التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي، وإعداد فريق وطني من الخبراء والخبيرات والمستشارين والمستشارات في قضايا النوع الاجتماعي، وتعميم ومراقبة ومتابعة النوع الاجتماعي في خطط وبرامج ومشاريع القطاع الحكومي، وتوفير الدعم والمساندة للمؤسسات الأهلية، وتوفير التدريب، والاستشارة لوحدة النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة، وكتابة التقارير الوطنية الخاصة بالمرأة، وتمثيل المرأة الفلسطينية بالمحافل والمؤتمرات العالمية والإقليمية والمحلية، وتوفير الموارد المالية، والبحث عن التمويل اللازم لتنظيم وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع (نزال، 2009).

انتقل نشاط الحركة النسوية في فترة ما بعد أوسلو للمؤسسات غير الحكومية بسبب ضعف الأحزاب والفصائل الوطنية العلمانية في تحقيق القضايا والمطالب الوطنية؛ حيث كانت الحركة النسوية جزءاً من هذه الأحزاب. فهذا الضعف كان سبباً لانتقال الكوادر النسوية للعمل في المنظمات غير الحكومية، بعيدة عن أحزابها. وبالتالي كان نشاط النساء في المنظمات غير الحكومية بعيداً عن إطاره السياسي والحزبي وال جماهيري. كما أن هناك من يرى بأن تهميش دور المرأة في الأحزاب، والسيطرة الذكورية على اللجان، والأطر النسوية السابقة، ساعد على ذهاب كثير من القيادات النسوية إلى المنظمات غير الحكومية، والحاجة لبلورة أجنحة نسوية

(حنفي وطبر، 2005)، وكذلك فقد ساهمت قلة التمويل للأنشطة النسائية في فاعلية القيادات النسوية، فالجدير ذكره أن التمويل في تلك الفترة اتجه نحو البنية التحتية وبناء المؤسسات.

من خلال ما تقدم، تأتي الدراسة الحالية لتتناول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية بغية تشخيص ذهاب الواقع وتطويره بما ينسجم مع الاهتمامات الدولية والعربية والمحلية.

### مشكلة الدراسة

في العام 2003 أصدرت السلطة الفلسطينية قرارا بتشكيل وزارة شؤون المرأة، والتي جاء قرار تشكيلها لتلبية احتياجات ومطالب المرأة الفلسطينية، من خلال تمكينها وتطويرها في جميع مجالات الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا..الخ.

وعليه تتناول هذه الدراسة الدور الذي قامت به تلك الوزارة للنهوض بأوضاع المرأة، من خلال التعرف على العقبات والتحديات التي واجهت عمل الوزارة، وذلك عبر عمل بعض المقابلات مع المسؤولين في تلك الوزارة، والتعرف إلى أبرز ما تم تحقيقه على صعيد تحقيق مطالب وتطلعات المرأة الفلسطينية من خلال استطلاع آراء مديرات المؤسسات الأهلية في مدينة رام الله، وذلك عبر استبيان تم عمله لتحقيق ذلك الغرض.

تسعى الدراسة لرصد الدور الذي تقوم به الوزارة في تطوير واقع المرأة في المجتمع الفلسطيني. فهل بالفعل كان للوزارة دور حقيقي؟ وهل ساعد في تعزيز مكانة المرأة؟ أم أن وجودها كان شكليا.

وتسعى الدراسة للحصول على تقييم المؤسسات النسوية، من خلال العلامات فيها، للوزارة ودورها، خاصة أن المؤسسات النسوية تحتاج إلى الدعم والمساندة من الجهات الحكومية.

وتتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتمثل في:

ما مدى فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية؟

### أسئلة الدراسة

وقد انبثق عن سؤال الدراسة الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أبرز الخطوات التي قامت بها وزارة شؤون المرأة للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية والإجراءات الحكومية الرسمية، سواء على المستوى المؤسسي أو التشريعي؟
2. ما أثر القيود الاجتماعية والسياسية والمالية في الحد من عمل وزارة شؤون المرأة في سعيها للنهوض بدور المرأة وتمكينها وتطويرها؟
3. كيف ترى الجمعيات النسوية الفلسطينية فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية؟

### فرضيات الدراسة

#### الفرضية الرئيسية

ما فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية في المجالات السياسية والاجتماعية والقانونية والشريعية وعلاقتها بالمؤسسات النسوية ودورها في دعم ومساندة المرأة والمعوقات التي تواجهها.

وتسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير عمر المؤسسة

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير نوع المؤسسة

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير النوع العلمي

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير مكان السكن (مدينة، قرية، مخيم)

#### أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية.

فقد سعت الدراسة كذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة أبرز الخطوات التي قامت بها وزارة شؤون المرأة للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية والإجراءات الحكومية الرسمية، سواء على المستوى المؤسسي أو التشريعي أو السياسي في هذا المجال.

2. محاولة استشراف رؤية الجمعيات النسوية الفلسطينية للجهود والخطوات التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة لتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية.

3. التعرف على أثر القيود الاجتماعية والسياسية والمالية على عمل وزارة شؤون المرأة وما شكته تلك القضايا من تحديات في وجه الوزارة للنهوض بتطوير المرأة.

4. التعرف على أثر بعض المتغيرات المتعلقة بالعاملين والعاملات حول الأدوار التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة الفلسطينية.

### أهمية الدراسة

جاء تشكيل وزارة شؤون المرأة في العام 2003 ليشكل نقطة مهمة في سعي الجهات الرسمية للنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها وتطويرها في جميع مجالات الحياة العامة. وكانت تلك الخطوة بارقة أمل للمرأة للتخلص من بعض الظواهر السلبية في المجتمع، كالعنف ضد المرأة، والتمييز. ولكن الواقع يشير إلى استمرار تلك المظاهر السلبية. ومن هنا تتبع أهمية الدراسة من الآتي:

تتبع أهمية الدراسة الحالية مما تشكله قضية مشاركة المرأة وتمكينها وتغيير أوضاعها، كمسألة عالمية ومطلبا تنموياً ونسويًا عاما في عملية التنمية الشاملة، إذ تؤكد التجارب التنموية في العديد من دول العالم، وخاصة في دول العالم الثالث، أهمية تضمين قضايا النوع الاجتماعي كعنصر أساسي وجوهري على مستوى سياسات وخطط وبرامج ومشاريع التنمية، بعد فشل العديد من مشاريعها التنموية، والذي يعود في أحد أسبابه الأساسية لعدم أخذ النساء وقضاياهن بعين الاعتبار، وبأنهن شريكات مساويات للرجال في العملية التنموية، كما أنها إلى جانب ذلك تبين أن:

1. أنها من أوائل الدراسات على المستوى المحلي التي تتناول تقييم أداء وزارة شؤون المرأة في تحقيق أهداف المرأة من وجهة نظر المؤسسات النسوية.

2. من شأن هذه الدراسة أن تقدم توضيحاً لرؤية الجمعيات النسوية الفلسطينية للجهود والخطوات التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة لتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية.
3. هذه الدراسة لتقييم واقع الوزارة ودورها، من وجهة نظر المؤسسات النسوية، وهي الجهة التي تستطيع بالفعل تقييم هذا الدور بشكل موضوعي ومباشر.
4. وهذا التقييم من شأنه أن يسهم في تطوير وتفعيل الوزارة، حتى تقوم بالأعباء والواجبات التي حددتها هي لنفسها، والتي تتوقع المؤسسات النسوية، بل والنساء الفلسطينيات من هذه الوزارة القيام بها.
5. هذه الدراسة تسعى لأن تؤكد على أهمية وجود وزارة فاعلة ومؤثرة ورافعة للقضايا النسوية، وليس وزارة شكلية، لا عمل لها سوى أنشطة بروتوكولية غير ذات قيمة في الواقع العملي.

#### حدود الدراسة

الدراسة تتناول دور وزارة شؤون المرأة في تلبية وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسة النسوية ، أما زمانياً ومكانياً وبشرياً فيمكن تحديدها بالنقاط التالية:

**الحد الزمني:** جرت هذه الدراسة خلال النصف الأول من 2015/2016.

**الحد المكاني:** المؤسسات النسوية الفاعلة في محافظة رام الله لقربها من منطقة صنع القرار.

**الحد البشري:** العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية في محافظة رام الله.

وقد اعتبرت العينة التي اختيرت ممثلة لمجتمع الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بالأداتين المستخدمتين وهما الاستبانة والمقابلة والتان اعتبارتا

مناسبتين لاجراء هذه الدراسة.

تتبع الباحثة المنهج الوصفي التحليلي منهاجاً للدراسة وذلك لملاءمته لطبيعتها والذي يقيم الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً، والربط والمقارنة للوصول إلى نتائج يُبنى عليها التصور المقترح ، ثم دراسة واقع المشكلة من أجل تشخيصها والخروج بحل لها (الآغا، 2000).

ومن ثم تحليل ما تراه الباحثة مناسباً لتلك الاستنتاجات، وتستخدم الباحثة في هذه الدراسة أداتين هما الاستبانة مع العاملين في المؤسسات النسوية، والمقابلة مع أصحاب القرار في وزارة شؤون المرأة.

### مصطلحات الدراسة

**المؤسسات النسوية:** هي المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة المختلفة والتي تديرها وتخطط لها نساء أو تشارك في إدارتها نساء بشكل رئيس (صلاح 2003، ص 49).

**تعريف المرأة إجرائياً:** هي المرأة الموظفة أو العاملة في إحدى المؤسسات النسوية عينة الدراسة.

**تطوير وتمكين المرأة:** وهذا المفهوم يعتبر على قسط من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية. فعلمية التمكين تعني بصورة خاصة: العمل الجماعي في المجموعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم، أو تسلب حقوقهم، ومواجهتها والتغلب عليها. إن مفهوم التمكين والتقوية يعتبر هدفاً أساسياً لتقدم المرأة، وتمكينها في اتخاذ القرار والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2006).

**وزارة شؤون المرأة:** وهي الهيئة الحكومية العليا، والمعترف بها على المستوى الوطني للنهوض بالمرأة الفلسطينية على كافة الأصعدة. وجاء قرار إنشاء وزارة لشؤون المرأة من خلال برنامج الحكومة الذي طرحته على المجلس التشريعي الفلسطيني لنيل الثقة في تشرين الثاني 2003، حيث أشار بوضوح إلى "العمل على تعزيز مكانة وحقوق المرأة ومشاركتها

الاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة المناخ المناسب لتحقيق ذلك من خلال استحداث وزارة جديدة  
تعنى بشؤون المرأة وتأمين مشاركتها في صنع القرار" (جاد الله، 2007، ص45).

#### تعريف الدور إجرائيا:

هو جميع الإجراءات والخطوات الفنية والإدارية التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة من أجل  
النهوض والارتقاء بواقع المرأة في المجتمع، من خلال علاقتها بالمؤسسات الأهلية والحكومية.



## الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### الإطار النظري

ارتبطت الحركة النسوية الفلسطينية كغيرها من الحركات النسوية في العالم الثالث بحركة النضال الوطني ضد الاحتلال، وتعتبر قضية نضال المرأة من أجل المساواة، والتحرر لم تعتمد على قيام حركات نسوية مستقلة، بل كان يتم طرحها دائماً كجانب من الحلول السياسية في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال.

ومرت الحركة النسوية الفلسطينية بمختلف تشكيلاتها وتطوراتها بمراحل تاريخية ذات مضامين متعددة من النواحي السياسية والاجتماعية، ويمكن تعريف الحركة النسوية الفلسطينية واشكالها على انها مجموعة من المنظمات و المجموعات والشرائح النسوية التي عبرت عن نفسها في اشكال تنظيمية جديدة، لها العديد من الأهداف والخطط والآليات الواضحة التي تهدف الى مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى المؤسسات الحكومية والغير حكومية منذ نشأت منظمة التحرير الوطنية في عام (1964)، وهدفت هذه المنظمات بشكل رئيس الى تشكيل صلات مستمرة مع النساء من اجل نشر الوعي وتقديم الخدمات، ولا بد من الاشارة الى انه من الصعب فصل تشكل وتطور الحركة النسوية عن الحركة الوطنية الفلسطينية في جميع المراحل (جاد، 2000، ص51).

ويمكن تقسيم الإطار التاريخي العام للأولويات التي طرحتها الحركة النسوية الفلسطينية

إلى المراحل التالية:

#### 1. الحركة النسوية الفلسطينية قبل وخلال الانتداب البريطاني

من خلال تتبع المسار التاريخي الذي مرت به الحركة النسوية الفلسطينية وأبرز مشاركتها الوطنية عبر محطات النضال الوطني المختلفة، يتضح بأن هذه الحركة بدأت بتجسيد ملامحها الجنينية مع بدايات القرن العشرين، وذلك بعد انتهاء الحكم العثماني على فلسطين، وما

أعقبه من عهد الانتداب البريطاني، وما تطلبت تلك المرحلة من مشاركة فلسطينية جماهيرية واسعة من الرجال والنساء خلال الفترة 1920-1940 للنضال من أجل التخلص من الانتداب البريطاني والوقوف في وجه الحركة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد كانت بدايات ظهور الحركة النسوية وتشكلها في أوساط النساء المنتميات لعائلات فلسطينية مرموقة، أو على علاقة مباشرة بالعمل العام، وتركزت في المدن الفلسطينية الرئيسية—مثل القدس ويافا. وقد اقتصرت مشاركة المرأة في تلك المرحلة على الجانب الخيري، والقيام بأنشطة سياسية عامة، ولا يوجد ما يشير إلى أن تلك الحركة الناشئة كانت لها أجندة نسوية (الصوراني، 2006).

في العام 1919 تشكل "اتحاد السيدات العربيات"، وفي العام نفسه تأسس في حيفا "الاتحاد العربي" برئاسة ساذج نصار، وفي يافا تأسست "جمعية المرأة العربية"، وفي العام 1921 تشكل في نابلس "الاتحاد النسائي العربي"، وفي العام نفسه بادرت زليخة الشهابي وميليا السكاكيني وأخريات إلى تشكيل "الاتحاد النسائي الفلسطيني". واقتصر نشاط هذه الجمعيات الجهوية على الجانب الخدمي والخيري (باسين، 2011).

ويمكن إرجاع سبب عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة في تلك الفترة إلى القوانين التي كانت سارية في فلسطين في فترة الانتداب، والتي غلب عليها طابع التمييز ضد المرأة، حيث جاء مرسوم فلسطين في العام 1922، وقانون البلديات في العام 1934، اللذان حرّما على المرأة حق الانتخاب والترشح للمجلس التشريعي الفلسطيني والمجالس البلدية (عثمان، 2003، ص 39).

وعلاوة على ما سبق، فتري الباحثة أنّ تدني مستوى مشاركة المرأة لا يعود للقوانين وحدها، وإنما لطبيعة المجتمع وثقافته التي تنظر للمرأة بعين ثاقبة حادة إذا ما شاركت أو أرادت المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات، بل وتبقى تلك النظرة نحو المرأة في مشاركتها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وكان أهم ما يميز الحركة النسوية الفلسطينية في هذه المرحلة هو أنها انبثقت عن الحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة للاستعمار، حيث قامت بريطانيا خلال هذه الفترة بتنفيذ وعد بلفور الذي كان يسعى إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتصاعدت على أثرها حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين (مكاوي، 2002، ص2).

وتمثلت أولويات الاتحاد النسائي في هذه الفترة بتقديم الخدمات الخيرية، والإغاثة، والمساعدات الإنسانية، حيث كانت نساء المدن الفلسطينية المختلفة تقوم بدور إغاثي، وكتابة العرائض، وتنظيم المظاهرات في المدن ضد حكومة الانتداب البريطاني، وإرسال رسائل الاحتجاج، وإلقاء الكلمات في الندوات واللقاءات العامة. وكانت أنشطة النساء تتميز آنذاك بطابع التعاون والمساعدة، حيث يساعد الغني الفقير، والقوي يساعد الضعيف، وبالتالي عكست بنية هذه الجمعيات والاتحادات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني. ولم يكن هناك مطالب نسوية بسبب تقديم المطالب الوطنية على المطالب النسوية بسبب ظروف هذه الفترة (جاد، 2003، ص23).

## 2. الجمعيات الخيرية بعد النكبة عام 1948

نشأت بعد نكبة عام 1948 العديد من الجمعيات الخيرية النسوية، حيث أدى توقف عمل المؤسسات الاقتصادية، نتيجة النكبة، إلى تدمير البنية التحتية للمجتمع، وتفكك الحياة الاجتماعية بما فيها العائلة الفلسطينية التي كانت تمثل الوحدة الاقتصادية المكونة للمجتمع، وذلك لأنها كانت تعتمد على الأرض في حياتها اليومية، حيث فقدت المرأة دورها الإنتاجي في الأرض، وأصبح دورها يتركز في الحفاظ على بقاء الأسرة في مخيمات اللاجئين والشتات. وبالرغم من هذه الظروف استمر عمل اللجان والجمعيات الخيرية النسوية، وتوسع عملها في هذه المرحلة التاريخية ليشمل النساء اللاجئات في المخيمات، حيث تركز دورها في تلبية احتياجات اللاجئين، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، وظهور أزمة اللاجئين بمبادرة العديد من النساء من الطبقة البرجوازية التي لم يتم تهجيرها من مدنها، حيث كان للنكبة أثر على تنظيم النساء في الجمعيات الخيرية هذه لتقديم الكثير من الخدمات، مثل: خدمات التعليم، ورعاية الأيتام، واللاجئين في

المخيمات، والخدمات الصحية، والتركيز على رفع مستوى التعليم بين الإناث (مكاوي، 2002، ص14).

ولم تبرز في هذه الفترة رؤية واضحة حول وضع المرأة، ولم يكن هناك تغيير على أوضاع النساء، حيث لم يتم طرح برامج تخص النساء، سواء في الأرياف أو المخيمات، وبقيت المسائل المتداولة في ذلك الوقت محصورة في نمط تقديم الخدمات. ومن أهم الأدوار التي ظهرت بها المرأة في هذه الفترة هي مساعدة الزوج والعائلة في الريف، والعمل في بعض المهن، كالتعليم في المدن، بسبب تنامي الإقبال على التعليم كمهنة للنساء (جاد، 2003، ص42).

لم يسهم انخراط النساء داخل الأحزاب السياسية التي ظهرت في تلك الفترة أيضا بتغيير الواقع الاجتماعي للمرأة، ويعود ذلك إلى التمييز داخل الأحزاب، حيث كان يطلب من النساء تجنب أي تحد لقيم المجتمع وتقاليد المنتشرة، والذي قد يكون مؤشرا لفصل تلك الأحزاب لأسباب الوطنية لمشاركة المرأة عن الواقع اجتماعي. وبالرغم من ذلك كان هناك العديد من المكاسب التي حصلت عليها المرأة جراء انخراطها في العمل الحزبي، والذي تمثل بكسر حلقة العمل السياسي القديم للمرأة، والذي كان يغلف بغلاف تقديم الخدمات فقط، بل أصبح بإمكانها المشاركة بالقرارات الوطنية وتعديلها في بعض الأحيان (جاد، 2003، ص 42-43).

### 3. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965

بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية دخلت الحركة النسوية الفلسطينية في مرحلة جديدة عام 1964، حيث تحولت منظمة التحرير بعد حرب عام 1967 إلى مؤسسة جماهيرية، نصت في ميثاقها على المقاومة الجماهيرية، والاعتماد على الذات، وضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع، بما فيه النساء، في العمل الوطني. وبالتالي أصبح للحركة النسوية قاعدة جماهيرية مستمدة من قاعدة منظمة التحرير، تمثلت بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العام 1965. وقد كان لتشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أثر واضح على المرأة الفلسطينية، حيث أصبح الاتحاد ممثلا للمرأة الفلسطينية في الداخل والشتات. وتركزت أولويات الاتحاد حول مساعدة النساء الفلسطينيات اجتماعيا، واقتصاديا، وصحيا، وثقافيا، وقانونيا، من أجل خدمة

القضية الوطنية، وتنظيمهم لدعم وتحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية، وحق تقرير المصير، وحق العودة، والنهوض بمستوى المرأة الاجتماعي، والثقافي، والقانوني للإسهام في عملية التنمية.

ومن أبرز أعمال الاتحاد تشكيل الجمعيات الخيرية في الضفة وقطاع غزة، وتركزت أنشطة الاتحاد على دورات محو الأمية والخياطة والإسعاف الأولي والتمريض وإنشاء دور الأيتام والمستشفيات والمدارس.

اختلف دور وبنية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الشتات عن دوره وبنيته في الأراضي المحتلة، إذ اعتبرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي منظمة غير شرعية، وحاربت به بكل الطرق الممكنة. ولم يكن الاتحاد يعمل بشكل موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة على الصعيد الوطني، وذلك بسبب الخوف من إبعاد قائدة الاتحاد النسائي العربي، يسرى البربري، وذلك بعد تعرض رئيسة أكبر جمعية خيرية، سميحة خليل، للإقامة الجبرية على أيدي السلطات الإسرائيلية. وبالتالي أثرت هذه الإجراءات على إضعاف قدرة الاتحاد على لعب دور قيادي في تنظيم النساء. أما دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الشتات، فتمثل في تنظيم وتعبئة النساء في مخيمات اللاجئين في المنظمات، وفي أحزاب منظمة التحرير، وعمل الاتحاد على ضم النساء الفلسطينيات إلى حركة المقاومة الفلسطينية، والعمل السياسي، من خلال انتماءاتهن الحزبية والفصائلية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت (جاد، 2003، ص 66).

#### 4. لجان المرأة بعد النكسة (1967 - 1987)

لم تتغير أولويات الحركة النسوية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967، حيث لم تتميز هذه الفترة بوجود وعي جوهري في قضايا المرأة في الأراضي الفلسطينية. واستطاعت النساء في هذه الفترة الواقعة ما بين عام 1970-1971 من تحدي الاحتلال، وذلك بالاشتراك في المقاومة العسكرية في الأردن حيث شاركت النساء في العمليات العسكرية، واستطعن تحقيق بعض المكاسب كعضوات في الأحزاب التنظيمية،

وموظفات في مكاتب منظمة التحرير. كما شاركت النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية في التنظيمات الطلابية في الجامعات الفلسطينية، وتشكيل اللجان الشعبية للمرأة التي كانت تهدف إلى إشراك النساء في قرى ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة، والنساء العاملات، والمتقفات ونساء الطبقة الوسطى ضمن حركة نسائية موحدة (مكاوي، 2002، ص 28).

أما في فترة السبعينيات فقد تأسست أربع لجان نسوية تابعة لفصائل منظمة التحرير، وتكونت قيادتها من جيل من الناشطات والجامعيات اللواتي يمتلكن الوعي السياسي، والاجتماعي. وهذه اللجان هي: لجان عمل المرأة الفلسطينية، التابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، واتحاد لجان عمل المرأة الفلسطينية، التابع للحزب الشيوعي ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي، التابعة لحركة فتح، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

وانضمت الناشطات إلى هذه الأطر بعد إغلاق أبواب الجمعيات الخيرية، والاتحاد العام للمرأة أمامهن بسبب وجود صراع بين الجيل القديم للحركة النسوية، وبين الجيل الجديد، حيث لم تتمكن الناشطات الجدد من الانخراط في الجمعيات القديمة. ومع الوقت أصبح لهذه الأطر قاعدة جماهيرية واسعة حيث استخدمت أساليب فعالة لتنظيم وتعبئة النساء، واستطاعت الوصول إلى النساء في القرى، والأرياف والمدن لتنظيمهن وتعبئتهن. كذلك استهدفت هذه الأطر تنظيم نساء المعتقلين والشهداء، والنساء المتضررات من جراء الاحتلال، وطالبات المدارس وربات البيوت، والعاملات والمهنيات، مما جعلها مختلفة عن الجمعيات السابقة. وجمعت هذه اللجان بين: الخيرية، ومحفة للمشاركة النسوية في العمل الوطني (جاد، 2003، ص 57).

وجمعت هذه اللجان بين الأجندة الوطنية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة، وركزت على مجموعة من الأمور، مثل: تحرير المرأة، ومساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل، وكذلك رفع الشعارات السياسية، والاجتماعية، والتقدمية التي تنادي بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، والاهتمام بقضية حقوق المرأة، وتحررها الاجتماعي، ومساواتها بالرجل (مكاوي، 2002، ص 36-41).

## 5. الأطر النسوية في الانتفاضة الأولى (1987 - 1993)

تفجر الوضع السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1987-1993 بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث شارك جميع الفلسطينيين من مختلف الفئات والطوائف والأعمار، من الرجال والنساء والأطفال، في مظاهرات شعبية عارمة، وأعمال مقاطعة اقتصادية، وامتناع عن دفع الضرائب للاحتلال الإسرائيلي، وإعلان الإضرابات والاعتصامات، وذلك لمقاومة للاحتلال العسكري الإسرائيلي، والمطالبة بالاستقلال الوطني. ولذلك كان للسمة الشعبية لهذه الانتفاضة دور كبير في مساعدة المرأة على لعب دور فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية في هذه الفترة.

تعددت صور مشاركة المرأة، وتعددت أشكال تلك المشاركة الاجتماعية التي حدثت نتيجة دخول المرأة العمل العام، حيث يعود ذلك الى ازدياد ثقة المرأة بنفسها، واتساع المساحة التي تتحرك ضمنها، واحتلالها مكانة متميزة في الإعلام بعد ترسيخ وجودها وفعاليتها وإدخال تقسيم جديد للعمل بين الجنسين، وقدرتها على ممارسة نشاطات جديدة، مثل قيادة تنظيم يساري مسلح بسبب تعرض رجال الصف الأول من قيادات التنظيم للسجن. ومن أهم الأعمال التي شاركت فيها المرأة في ذلك الوقت كانت المشاركة في المسيرات، والمظاهرات، وإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال، وإقامة الحواجز على الطرق، وحرق الإطارات وحماية المتظاهرين من الاعتقال باستخدام اجسادهن (عبد الهادي، 2004، ص111-119)، وبالتالي نلاحظ انه بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1987 طغت الأجندة الوطنية على الأجندة النسوية في هذه المرحلة.

## 6. مرحلة أوصلو وتأثيرها على الحركة النسوية

أدى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 إلى بدء المفاوضات والتمسك بأجواء العملية السلمية. وبدأت تتأسس العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية بعيدا عن الأحزاب والفصائل الوطنية، وعملت هذه المنظمات على تنفيذ البرامج والمشاريع التي تعكس التوجه النسوي



المناسب لهذه الفترة الزمنية، والتي اعتبرتها الحركة الوطنية وأطرها النسوية المتعددة من المحرمات في ظل الانتفاضة، حيث كان ينظر إليها بأنها محاولات لتقليد الفكر النسوي الغربي الذي لا يتناسب مع ثقافة المجتمع الفلسطيني.

تطورت بعد ذلك برامج عديدة لهذه المؤسسات تتناول قضايا التمييز ضد المرأة، والبناء الثقافي الذي يقلل من قيمة المرأة في المجتمع، ويكرس الصورة النمطية لها، بالإضافة إلى التركيز على قضايا العنف الذي يمارس ضدها. ويتضح من خلال هذه البرامج أن المنظمات النسوية انتقلت من مرحلة تنفيذ البرامج التي تلبي الحاجات العملية للمرأة، مثل تقديم خدمات إغاثية صحية وتعليمية، إلى تلبية حاجات إستراتيجية تهدف على تغيير علاقات القوة المعروفة بين الرجل والمرأة، والتغيير في بنية النظام الذكوري السائد في المجتمع الفلسطيني (جاد، 2000، ص 53).

وانقسمت الحركة النسوية بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال السلطة إلى القيادة السياسية الفلسطينية، إلى جبهتين أساسيتين، وهما: الجبهة الأولى التي تدعم العملية السلمية والتي تحركت لتشكيل لجنة فنية لقضايا المرأة، سميت بـ"طاقم شؤون المرأة"، من أجل المشاركة في مفاوضات مدريد كطاقم مساند للوفد الفلسطيني المشارك، حيث عمل هذا الطاقم على زيادة عدد النساء المشاركات في الوفد المفاوض للتأكد من تضمين قضايا المرأة في مجريات عملية السلام، حيث عمل الطاقم على المطالبة بمشاركة نسوية أوسع في أجهزة السلطة ومؤسساتها، وإدخال مواد في النظام الدستوري تضمن حصول المرأة على حقوقها في جميع مجالات الحياة، وتحقيق المساواة في فرص العمل والتعليم بين النساء والرجال.

أما الجبهة الثانية فضمت النساء الناقداً والمعارضات لاتفاقيات السلام والسلطة الوطنية الفلسطينية في ذلك الوقت، حيث رفضن الانضمام لطاقم شؤون المرأة الذي تشكل على أيدي المؤيدات للعملية السلمية. إلا أن كلا الجبهتين توصلتا لاحقاً إلى تسوية مؤقتة بينهما لتمرير أجندة نسوية تركز على قضايا المرأة وتطالب بإعطائها جميع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي نصت عليها وثيقة حقوق المرأة.

## 7. الأطر النسوية بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

انتقل دور الإطار النسوي الفلسطيني إلى العمل المؤسسي النقابي بعد أن تجسدت السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع، وسعت المؤسسات النسوية إلى التكيف مع المهمات الجديدة المنوطة بها من تحسين لواقع المرأة وتمثيلها في الهيئات والمؤسسات الحكومية، ورفع مستوى مشاركتها في الحياة السياسية (الصوراني، الحوار المتمدن، 2011).

وانقسمت الحركة النسوية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو ما بين مؤيد ومعارض لعملية السلام عام 1993، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث عملت الفئة المؤيدة لعملية السلام على تشكيل لجنة فنية لقضايا المرأة للمطالبة بتعيين مزيد من النساء في أجهزة السلطة ومؤسساتها، وسن تشريعات وقوانين تهدف إلى تحقيق المساواة، كاتفاقية القضاء على التمييز ضد النساء. بينما رفضت الفئة المعارضة لعملية السلام في البداية الانضمام للجنة الفنية. ولكن في النهاية تم التوصل إلى تسوية بشأن الانضمام إلى اللجنة الفنية من أجل تمرير الأجندة النسوية، ثم استطعن تشكيل مجموعة مختصة، ومنفصلة لتطوير وثيقة نسوية تعتمد على موثيق الأمم المتحدة، بما فيها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إلى جانب التركيز على المطالبة ببناء الدستور الفلسطيني في الدولة الفلسطينية المقبلة (حنفي وطبر، 2006، ص104).

## 8. الحركة النسوية الفلسطينية في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية

أدى ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 إلى تعدد أشكال العمل النسوي، حيث ركزت معظمها على القضايا النسوية ذات الطابع الاجتماعي التي تلعب دوراً مهماً في مرحلة بناء الدولة. فتركز اهتمام النساء حول التشريعات والقوانين التي تساعد على ضمان حصول النساء على حقوقهن، وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار، والحصول على الحقوق المدنية والاجتماعية، حيث كانت جميع هذه القضايا مهمشة على أجندة الحركة النسوية

الفلسطينية ما قبل أوسلو، ويعود ذلك إلى الظروف السياسية التي اعتبرتها الحركة النسوية من أهم أولوياتها في تلك المرحلة (الصوراني، الحوار المتمدن، 2011).

ومن هنا نلاحظ أن الحركة النسوية ليست حديثة الولادة، بل هي حركة يعود ظهورها إلى عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، وولدت من رحم الحركة الوطنية الفلسطينية التي اعتمدت المقاومة كأساس شرعي لانتزاع حقوقها المسلوبة، حيث كانت الحركة النسوية في نشأتها جزءاً من هذه الحركة الوطنية ولم تتفصل عنها. ولكن بالرغم من ذلك لم يكن لديها أجندة نسوية خاصة تركز على قضايا المرأة وحقوقها، وتم تأجيل هذه الأجندة النسوية إلى ما بعد التحرر ونيل الاستقلال.

وأدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، ودخول الحركة النسوية الفلسطينية في اختلافات مع الأحزاب السياسية، إلى دفع العديد من الكوادر النسوية للخروج من عضوية الأحزاب السياسية للعمل ضمن منظمات أهلية، وعملت على أجندة نسوية تهتم بإصلاح القوانين والتشريعات لصالح المرأة والتركيز على وصول المرأة إلى أماكن صنع القرار. ولذلك اتجهت المنظمات النسوية إلى تبني مشاريع وتوجهات تتناسب مع مرحلة بناء الدولة، من خلال تنفيذها لمشاريع جزئية ومتفرقة، قد لا تلبي بالضرورة حاجات المرأة الفلسطينية.

### النهوض بالمرأة الفلسطينية: التطور والآليات

قاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وما تبعه من المفاوضات، إلى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، والذي بموجبه تسلمت السلطة صلاحياتها التي نصت عليها الموثيق الدولية على جزء من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تحديدها من خلال بنود الاتفاقية. وبعد ذلك بدأت مرحلة التأسيس وبناء مؤسسات السلطة في شتى المجالات والميادين، وتم تشكيل الحكومة الفلسطينية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى في عام 1996، وبدأت مرحلة وضع وإعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية. وقد تضمنت الخطوات والإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية العديد من الإجراءات والتدابير التي تتعامل مع قضايا المرأة الفلسطينية.

تزامنت نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 مع بدء الفترة التحضيرية لمؤتمر المرأة العالمي الرابع المنعقد في الصين عام 1995. وأثر هذا المؤتمر بشكل كبير على أجندة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أصدر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، وقبل قدومه من تونس إلى أرض فلسطين، قراراً بتشكيل لجنة وطنية للتحضير لهذا المؤتمر. وقد ضمت اللجنة في عضويتها ممثلات عن دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكفاءات نسائية فلسطينية، حيث شارك وفد من نساء فلسطين في هذا المؤتمر (الوقائع الفلسطينية، جامعة بيرزيت، 1994).

واعتبر مؤتمر بيجين، وما صدر عنه من قرارات واستراتيجيات، السبب الأساسي للمطالبة بتمكين المرأة وإنشاء آليات وطنية للنهوض بها كأحدى الوسائل التي تساعد على تمكينها في المجتمع وتفعيل دورها الاجتماعي والسياسي. أما على الصعيد الرسمي الفلسطيني، فقد تم إنشاء عدد من المؤسسات والدوائر الحكومية للنهوض بالمرأة. وقد اتخذت تلك الآليات العديد من الأشكال منها:

### 1. إنشاء وحدات ودوائر المرأة في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة

كانت الخطوة الأولى للحكومة الفلسطينية للنهوض بدور المرأة الفلسطينية هي إنشاء دوائر ووحدات خاصة للمرأة في العديد من الوزارات للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية، حيث مثلت هذه الوحدات الخطوة الأولى الفعلية التي سهلت عملية دمج المرأة في التنمية ومشاركتها في جميع المجالات الاجتماعية.

وتم تشكيل 12 دائرة في هيكلية الوزارات من بين 24 وزارة وهيئة حكومية، حيث تواجدت هذه الدوائر في كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الثقافة، والأوقاف، الأسرى والمحربين، الحكم المحلي، الصناعة، الرياضة والشباب، وجهاز الإحصاء المركزي. وعملت بعض الوزارات على أفراد ملفات خاصة للمرأة بدون تشكيل دوائر

خاصة، مثل: وزارة التربية والتعليم، السياحة، الزراعة، وسلطة النقد (عبد الهادي، 2002، ص27).

وكان هناك مجموعة من المهام المحددة لدوائر المرأة على مستويات متعددة، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

❖ مستوى التخطيط ووضع السياسات: عملت دوائر المرأة كعامل مساعد لتطوير السياسات القطاعية التي تهدف إلى التعريف بقضايا المرأة والتنمية، وتطوير سياسات جديدة، أو تعديل السياسات والبرامج القائمة في الوزارات التي توجد بها هذه الوحدات، بالإضافة إلى تطوير خطة عمل سنوية لتطبيق السياسة الخاصة بقطاع المرأة في إطار الوزارة المعنية، وتحليل نتائج خطة عمل الوزارة من حيث تأثيرها على النهوض بأوضاع المرأة وإعطائها حقوقها المختلفة.

❖ على مستوى البرامج والمشاريع: ركزت دوائر المرأة على توافق السياسات والبرامج مع احتياجات وأولويات النساء في تلك الفترة من خلال تنسيق العلاقات مع المنظمات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في ذات المجال، وتحديد نوع التدريب لتطوير قدرات طاقم العمل والنهوض به لمواكبة احتياجات المرحلة اللاحقة. وعملت الدوائر أيضاً على مراجعة عملية جمع البيانات والسجلات والبرامج ومراجعة المواد التي تم إنتاجها وتوزيعها من قبل الوزارة أو الهيئات التابعة وذلك للتأكد من أنها إيجابية تجاه قضايا المرأة.

## 2. تأسيس ادارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط

تأسست إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة عام 1996 كجزء من وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تضمين قضايا المرأة في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الفلسطينية المتعددة، من خلال سن قوانين وتشريعات أكثر عدالة ومساواة، ووضع خطط وبرامج أكثر اهتماماً بقضايا النساء بهدف تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني لتحقيق التنمية الشاملة.

ولعبت إدارة التخطيط وتطوير مشاركة المرأة دوراً فعالاً في تمكين المرأة ومشاركتها في الأنشطة السياسية والاجتماعية المختلفة من خلال تنفيذ عدد كبير من الأنشطة، وإصدار العديد من الدراسات في هذا المجال، من أهمها:

- إقامة 22 ورشة عمل تدريبية حول تضمين قضايا المرأة في الخطط والسياسات ومخاطبة صناع القرار.
- إصدار أربعة دراسات تكشف عن الاختلاف في الفرص بين الجنسين في المشاركة في صنع القرار وفي فرص الحصول على التدريب المهني.
- تقديم المساندة لدمج المرأة في سياسات وخطط عمل ثلاث وزارات، وهي العمل والحكم المحلي والزراعة.

واستمرت هذه الإدارة في عملها بشكل نشط وفعال، إلى أن تم إلغاؤها من هيكلية وزارة التخطيط بعد أن تم تشكيل وزارة شؤون المرأة في العام 2003، والتي أصبحت الهيئة الرسمية التي تمثل مصالح المرأة وتهتم بقضاياها، وتوسعى للنهوض بها. وانتقل العديد من العاملين في هذه الإدارة إلى وزارة شؤون المرأة.

### 3. تشكيل الإطار التنسيقي لدوائر المرأة في الوزارات

لقد تم تشكيل الإطار التنسيقي، أو ما سمي بـ"اللجنة التنسيقية لدوائر المرأة في الوزارات"، بمبادرة من إدارة التخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتكون هذا الإطار من مندوبين ومندوبات من وزارات السلطة المختلفة، بالإضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهيئة الإذاعة والتلفزيون، حيث كان الهدف منها التنسيق ما بين دوائر المرأة في الوزارات المختلفة من أجل إدماج قضاياها في المشاريع والبرامج والخطط الوطنية التي يتم الاتفاق عليها، وتطوير سياسات فلسطينية تقوم على مبدأ المساواة وتضمن احترام حقوق المرأة (سنيورة، 2001، ص 52).

وتمثلت انجازات هذا الإطار في العديد من ورشات العمل التي ناقشت أهم قضايا المرأة في المجتمع الفلسطيني، والسعي للاهتمام بقضاياها والنص عليها في الخطط الفلسطينية لضمان تحقيقها. ومن أهم انجازات الإطار أيضا، إعداد الخطة الفلسطينية ما بعد بيجين على المستوى الحكومي عام 2000، والتي تم إعدادها عام 1996. ومثلت هذه الخطة أساسا لعملية النهوض بأوضاع المرأة على المستوى الرسمي بعد إقرار منهاج عمل بيجين، الذي وضع خططا وسياسات وطنية للنهوض بأوضاع المرأة. بالإضافة إلى ذلك وضح الإطار التنسيق في الخطة أهم المعوقات التي تقف أمام تشكيل آليات وطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية. وكان من أهم هذه المعوقات عدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بأوضاع المرأة، وتأثير المجتمع الفلسطيني بالعادات والتقاليد التي تعيق من مشاركة المرأة، وبالتالي على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل، والنقص في الموارد البشرية المتخصصة في مجال المرأة والتنمية (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1996).

وركزت الخطة على وضع أهداف مستقبلية لتحسين أوضاع المرأة، والإجراءات والتوجهات لخطط العمل الوطنية، وكان من أبرزها: التأكيد على أهمية زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي المنظم، وتوفير الدعم والتدريب المناسب لها، وتوفير الرعاية الصحية للمرأة، وتطوير المناهج التعليمية، والمطالبة بالزامية التعليم، والتركيز على أهمية الإعلام في عملية النهوض بأوضاع المرأة ونشر قضاياها ومناقشة الحلول المناسبة. ومن جانب آخر نصت الخطة في مضمونها على أهمية تخصيص واعتماد موازنات خاصة بدوائر المرأة في الوزارات من أجل ضمان قيامها بمهامها بشكل فعال.

#### 4. تشكيل وحدة إحصاءات المرأة والرجل في دائرة الإحصاء الفلسطيني

تم تشكيل وحدة الإحصاءات الخاصة بالمرأة والرجل في عام 1996، وذلك بهدف جمع البيانات الإحصائية والمعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتحليلها بشكل يعكس قضايا المرأة واحتياجاتها، والفجوة بين الفرص المتوفرة للنساء والرجال. وأدت هذه الخطوة إلى تعزيز الوعي لدى صانعي السياسات والمخططين والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث حول أهمية

استخدام الإحصاءات في عمليات صنع السياسات، وإعداد الخطط والبرامج المناسبة لتحقيق الأهداف من تشكيل وحدة خاصة تهتم بأمور المرأة والرجل داخل دائرة الإحصاء الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

وجاء تشكيل وحدة المرأة والرجل في لجنة الإحصاء الفلسطيني عام 1996 لما لها من أهمية في تقديم صورة واقعية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها المرأة الفلسطينية، بالإضافة إلى دورها في رسم السياسات والإجراءات المناسبة من أجل تحقيق النتائج المطلوبة.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها وحدة الرجل والمرأة في جهاز الإحصاء الفلسطيني: إعداد العديد من الإحصاءات والمسوحات حول واقع المرأة في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال توفير قاعدة بيانات ومعلومات تساعد أصحاب القرار أثناء وضعهم للخطط التي من أهدافها تعزيز دور المرأة بشكل يتناسب مع الواقع الفلسطيني المعاصر (قزاز، 2005، ص 106).

وشكلت إحصاءات ومسوحات الوحدة صورة واضحة للواقع الفلسطيني لأوضاع المرأة والرجل. ومن أهم أعمالها ما يلي:

1. أصدرت الوحدة تقريرين في عام 1997 وعام 2005 بعنوان "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". وكان الهدف منهما توضيح اتجاهات أوضاع المرأة ومقارنتها بأوضاع الرجل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

2. نفذت الوحدة مسح الملكية، والحصول على الموارد، حيث هدف هذا المسح إلى وصف وتحليل واقع المرأة من حيث مدى توفر فرص حصولها على الموارد أو سيطرتها عليها، ومدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. وركزت أهمية هذا المسح في البيانات التي وضحت واقع المرأة والرجل من حيث ملكية الأرض والعقار ودورها في المشاريع الاستثمارية، ومصادر الملكية التي تعود لكلا الطرفين. كما وضع المسح نسبة مساهمة



المرأة في القرارات الرئيسية ودخل الأسرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

3. في العام 2005 تم تنفيذ مسح العنف الأسري الذي وفر إحصائيات شاملة حول العنف الأسري بشكل خاص، وتشخيص ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني، خصوصاً ضد المرأة والطفل وكبار السن، على اعتبار أنها ظاهرة غير مسجلة بصورة رسمية، وليس من السهل التبليغ عنها. وتظهر أهمية المسح من ما وفره من بيانات حديثة وشاملة يمكن للمخططين وأصحاب القرار استخدامها لوضع البرامج والسياسات والتدخلات التي من شأنها تقليل هذه الممارسات التي تمثل ظواهر العنف الممارس ضد كل من النساء والأطفال وكبار السن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

4. تم إجراء مسح في عام 2000 حول المرأة والتنمية، شكل مصدراً غنياً بالبيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في عملية التنمية، وذلك من خلال تحديد حجم مشاركة المرأة في العمل غير الرسمي، بالإضافة إلى تحديد حجم مشاركة المرأة في العمل المنزلي، كالطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال وغير ذلك من الأعمال المنزلية. وسمي هذا البحث بـ"مسح استخدام الوقت"، حيث شكل وسيلة مهمة لتقييم جميع الأنشطة المختلفة للمرأة والرجل، وعمل على رصد جميع أنشطة الأفراد على مدار يوم واحد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

5. تشكيل لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، ووحدة المرأة والطفل في المجلس التشريعي الفلسطيني

عمل المجلس التشريعي الفلسطيني على تشكيل لجنة دائمة ضمن لجانه، سميت بالجنة التربية والقضايا الاجتماعية والمرأة والإعلام كمبادرة منه في دعم قضايا المرأة الفلسطينية، حيث صدر في الجلسة السادسة للدورة الأولى في شهر حزيران عام 1996 قراراً بتشكيل هذه اللجنة وتحديد مهامها، والتي تمثلت في كل مما يلي:

1. اقتراح القوانين والتشريعات التي تطرحها السلطة التنفيذية، حيث تتم دراستها ومراجعتها لضمان حصول المرأة على حقوقها في المجالات المختلفة، ومن ثم ورفع التوصيات اللازمة بشأنها للمجلس التشريعي.

2. اقتراح الخطط والبرامج التي تهتم بالمرأة، وتكفل حقوقها، وتضمن مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

3. مراقبة جميع مؤسسات السلطة لمعرفة مدى التكافؤ في الفرص المقدمة بين الرجال والنساء، والتأكد من عدم المساس بحقوق المرأة، ومساعدة المؤسسات والأشخاص لضمان تحقيق أهداف اللجنة (الوقائع الفلسطينية، 1994).

ومن أهم إنجازات اللجنة تطوير الأوضاع القانونية للمرأة من خلال حث المجلس التشريعي على تبني قوانين وتشريعات فلسطينية تضمن تحقيق مصالح المرأة الفلسطينية، حيث عملت على تبني وإقرار عدة قوانين كانت المرأة من أهم فئاتها والمستفيدة منها. ومن أهم هذه القوانين قانون التعليم العالي عام 1998، قانون العمل الفلسطيني 2000، قانون الصحة العامة 2004، وقانون صندوق النفقة 2005.

بعد ذلك قام المجلس التشريعي في عام 2000 بتشكيل وحدة جديدة تهتم بالمرأة والطفل، وكانت المهام الرئيسية لهذه الوحدة مراجعة القوانين قبل إصدارها لمعرفة ما إذا كانت تحتوي أي تمييز تجاه المرأة، بالإضافة إلى اقتراح قوانين وتشريعات فلسطينية تستند إلى المساواة بين المرأة والرجل في كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. واهتمت الوحدة بتنظيم شبكة من العلاقات مع المؤسسات ودوائر المرأة والطفل في الوزارات المهمة بقضايا المرأة والطفل. وقد واجهت هذه الوحدة العديد من المشاكل، من أهمها: عدم ربطها بالمستويات العليا في المجلس التشريعي، حيث أنها تتبع في عملها للدائرة القانونية، بالإضافة إلى عدم تخصيص ميزانية محددة لها تساعد على القيام بعملها وأنشطتها.

## تقييم الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية

أنشأت الحكومة الفلسطينية العديد من الآليات الوطنية التي كان هدفها النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية، حيث كانت هذه الآليات استجابة لمنهاج عمل يبيّن الذي تم التوصل إليه في عام 1995. وقد جاءت هذه الآليات على مستويات مختلفة، فمنها على المستوى التنفيذي، أو المستوى التشريعي، أو على مستوى المؤسسات العامة، حيث بدأت بإنشاء وحدات المرأة في الوزارات المختلفة، ثم تأسيس إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط، بالإضافة إلى وحدة المرأة والرجل في مركز الإحصاء الفلسطيني، ولجنة الثقافة والإعلام والآثار والشباب والمرأة، ووحدة المرأة والطفل في المجلس التشريعي الفلسطيني، إلى أن تم تشكيل الآلية الوطنية المركزية، وهي وزارة شؤون المرأة، والتي جاءت للنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها، وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال برامجها ومشاريعها التي ركزت على تضمين قضايا المرأة في السياسات والخطط الحكومية. وفيما يلي تقييم لهذه الآليات:

### 1. وحدات شؤون المرأة في الوزارات

كان تشكيل وحدات شؤون المرأة بمثابة التجربة الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال إنشاء آليات وطنية تهدف للنهوض بأوضاع المرأة. وقد تم استحداثها على المستوى الرسمي بعد مؤتمر بيجين وبشكل متزامن مع بداية مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. واعتبرت هذه التجربة الخطوة الأساسية لضمان تحسين أوضاع المرأة الفلسطينية سياسياً واجتماعياً بعد مشاركتها في النضال الوطني. وبالرغم من أهميتها إلا أنها كانت بحاجة إلى العديد من الإجراءات الحكومية لضمان نجاحها وفعاليتها على المستوى الرسمي. ومن أهم هذه الإجراءات ربطها بالمستويات الإدارية العليا في الوزارات، ودعمها بالطاقم المؤهل ذي الكفاءة والخبرة المناسبة، ورصد الموازنات اللازمة والكافية لتنفيذ النشاطات والمهام التي تحتاجها للوصول إلى أهدافها.

وعكست التجربة الأولى للحكومة الفلسطينية في إنشاء آليات وطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية ارتباطاً واضحاً في الأداء الحكومي في مجال النهوض بالمرأة، حيث تم اتخاذ

العديد من الخطوات على صعيد إنشاء وحدات للمرأة، كانت ممزوجة ما بين الحصول على الرضا الدولي لترجمة منهاج عمل بيجين من خلال إنشاء هذه الآليات الوطنية، خاصة وأن توصيات بيجين طلبت بأن تنتهي الحكومات من إنشاء هذه الآليات مع نهاية 1996، وبين إرضاء الكادر النسوي والحزبي، عبر تعيين عدد من الكوادر النسوية لإدارة هذه الدوائر، دون أن يكون هناك مراعاة لتوفر عناصر الخبرة والكفاءة فيمن ستتولى هذه الدوائر، بالإضافة الى عدم تخصيص موازنات كافية ضمن موازنة الوزارات لهذه الدوائر، وغالبا ما كان يتم تهميشها عند وضع السياسات داخل المؤسسات واتخاذ القرارات العامة، والتي كانت أحيانا قرارات ذات علاقة بالمرأة. وهذا ما شكّل مخالفة واضحة لتوصيات منهاج بيجين، حسب المادة 203، التي طالبت الحكومات بإلحاق هذه الدوائر بالمستويات العليا في الوزارة ومنحها ولايات وسلطة محددة، وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية واللازمة (تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، 1995).

## 2. إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط

وكما ذكرت سابقا، تعتبر هذه الإدارة من الآليات المهمة على صعيد النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية. وتظهر أهميتها من موقعها على المستويين: الإداري والقطاعي، حيث احتلت موقع إدارة عامة في هيكلية وزارة التخطيط، والتي تصنف ضمن إدارات صناعة القرار التي تؤثر في سياسات الوزارة وخططها. أما الأهمية الأخرى فتنبع من أهمية القطاع الذي تعمل فيه، وهو مجال التخطيط والتنمية، وهي بالتالي تشكل ضمانا لمشاركة المرأة في عملية إعداد خطط التنمية التي تحتاجها.

ومن أهم الانجازات التي قامت بها إدارة التخطيط: إجراء العديد من التدريبات لطاقت العاملين في دوائر الوزارات والمؤسسات المختلفة، ومساندة عدد من الوزارات في دمج منظور النوع الاجتماعي في سياساتها وخططها، بالإضافة إلى إجراء عدد من الدراسات للكشف عن الفجوة وعدم المساواة في إعطاء الفرص للنساء مقارنة بالرجال. واستمرت بأعمالها إلى أن تم

تشكيل وزارة شؤون المرأة في عام 2003 حيث تم إلغاء هذه الإدارة من هيكلية وزارة التخطيط.

### 3. وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات

أقر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته عام 2008 تشكيل وحدات النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات السلطة المتعددة وتحديد مهامها، كآليات مساندة لوزارة شؤون المرأة في إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وقرارات الوزارات والمؤسسات العامة والحكومية. وبالرغم من أهمية القرار إلا أن الكثير من الإشكاليات منعت قيام الوحدات بدورها، ومن أهمها أن صيغة القرار لم تكن ملزمة لجميع الوزارات والمؤسسات، حيث نصت المادة الأولى "يُلغى مسمى وحدة شؤون المرأة ويستبدل لتصبح وحدة النوع الاجتماعي في الوزارات التي يوجد فيها وحدة شؤون المرأة." وكان هذا القرار متوافقاً مع قرار مجلس الوزراء عام 2005 المتعلق باستحداث وحدات للمرأة في وزارات السلطة، حيث نصت المادة الأولى على "حث الوزارات على إنشاء وحدات لشؤون المرأة، حيثما كان هناك ضرورة، خاصة بالوزارات الكبرى وذات العلاقة." وهذا القرار يبين بأن تفكير أصحاب القرار على مدى ثلاث سنوات وأكثر لم يتغير، فهي تدعو إلى إنشاء وحدات للمرأة، ومن ثم للنوع الاجتماعي، بشكل غير ملزم. وهذا يدل على قلة الاهتمام الحقيقي في تحسين أوضاع المرأة، وتلبية مصالحها، وبالتالي يبقي إنشاء هذه الوحدة أو عدمه مرتبطاً بمدى تشجيع الوزارة أو المؤسسة الحكومية بقضية النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2005 و2008).

وتم إنشاء وحدات النوع الاجتماعي الموجودة في الوزارات المختلفة قبل وزارة شؤون المرأة وتفاعلت أعمال هذه الوحدات مع الوزارة وذلك لان الوزارة فعلت دورها وزادت من اعمالها من خلال اعطائها مهام جديدة، وتم مطالبة العديد من الوزارات بإنشاء هذه الوحدة الخاصة بالمرأة بسبب عدم وجودها (هيفاء الآغا، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/4/10)

وبالتالي لم تلتزم الحكومة بما طالبتها به منهاج بيجين بربط هذه الوحدات المساندة للألية الوطنية المركزية بالمستويات الإدارية العليا في الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتكون قريبة

من أماكن صنع القرار، ولديها التأثير في وضع السياسات والخطط الخاصة بالمؤسسة. وكان على وحدات النوع الاجتماعي العمل بجد من أجل ممارسة مهامها ودورها على أكمل وجه، مستتدة بذلك إلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء، والذي يعبر بشكل واضح عن مهام وحدات النوع الاجتماعي في دمج منظور النوع الاجتماعي في خطط وسياسات المؤسسة والمراقبة عليها، وإصدار التقارير الدورية حول أوضاع المرأة في المؤسسات وما تعانيه من تمييز.

### الإجراءات الحكومية للنهوض بالمرأة على مستوى التشريعات والسياسات

يعود الدور الأهم في دعم قضايا المرأة بشكل عام إلى صناعات القرار في جميع المستويات الحكومية، وذلك لأن نجاح الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة لا يمكن أن تتحقق من دون دعمهم ورغبتهم بذلك. فلا تستطيع الآلية الوطنية العمل بمعزل عن الإجراءات والدعم المتواصل من قبل الحكومات. وهذا يتفق مع نصوص منهاج عمل بيجين، حيث طلبت من الحكومات، في مستوياتها المختلفة، اتخاذ إجراءات تشريعية وسياسية تضمن نجاح الأعمال التي تقوم بها الآليات الوطنية المختلفة التي تسعى للنهوض بأوضاع المرأة، وتمكينها وضمان مشاركتها الفعالة في جميع جوانب حياة المجتمع.

ومن أهم عوامل نجاح عمل الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة بشكل أساسي، ضرورة ارتباطها بالمستويات العليا من الحكومة، وتوفير الدعم المادي والموازنة المناسبة التي تمكنها من القيام بمهامها ومواجهة التحديات التي تعيق عملها، بالإضافة إلى ضرورة توفير طاقم مؤهل ومتخصص في قضايا المرأة، وقادر على وضع السياسات والخطط الحكومية المفيدة للمجتمع. ولكن هذه العوامل بحاجة إلى عوامل مساندة وداعمة لها في عملها تُهيئ لها البيئة والأرضية المناسبة لإنجاز مهامها. ومن هذا تظهر أهمية مراجعة القوانين السارية لإزالة ما يتواجد فيها من تمييز ضد المرأة، وتذليل العقبات القانونية التي تعوق نهوض المرأة، وسن القوانين الخالية من التمييز ضد المرأة، وتقوم على أساس حقوق المواطنين دون التمييز بينهم.

## الإجراءات الحكومية لدمج منظور النوع الاجتماعي في التشريعات والقوانين

تلعب التشريعات والقوانين في المجتمعات دوراً رئيسياً في تنظيم حياة المجتمع وأفراده. وتتبع أهميتها مما يترتب عليها من تنظيم وترتيب للحقوق والواجبات، وتأمين احتياجات ومصالح الأفراد باختلاف توجهاتهم وأعمالهم، وتعد إحدى الآليات الوطنية التي تشكل مفتاحاً لتحقيق التغيير المجتمعي عبر تمكين المرأة ومنحها حقوقها الكاملة في المجالات الاقتصادية والسياسية والمدنية، وإزالة المعوقات التي تحد من النهوض بأوضاعها وحل مشاكلها وإزالة المعوقات التي تقف بطريق تقدمها. ولكن من جهة أخرى يمكن أن يكون القانون أداة وآلية سلبية تعمل على اضطهاد المرأة من خلال حرمانها من مواظنتها الكاملة، وتحجيم دورها في المجتمع، وتكريس العلاقات غير المتكافئة للنوع الاجتماعي، وبالتالي الحيلولة دون تمكن الآليات الوطنية من تحقيق أهدافها ورؤيتها الوطنية.

وتعد المسيرة القانونية والتشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية حديثة النشأة، وما زالت منقوصة السيادة، ولهذا تأثير واضح على سن وتطبيق القوانين. ففي المراحل الأولى لقيام السلطة على جزء من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسلمها لمهامها، بما فيها المهمة التشريعية، ركزت على عدم حدوث فراغ قانوني، وذلك من خلال استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل عام 1967. وقد أدى هذا القرار إلى تنوع واختلاف التشريعات والقوانين السارية في الأراضي الفلسطينية، وتوزعت بين تشريعات عثمانية وأردنية ومصرية، ونتج هذا التنوع والاختلاف في المرجعية القانونية للتشريعات السارية، أثراً مباشراً على حقوق المرأة وقضاياها، نظراً لوجود العديد من التشريعات المعقدة التي تعود إلى أحقاب زمنية قديمة تعكس أفكاراً سائدة في ذلك الوقت تجاه المرأة وحقوقها، بما فيها من تمييز ضد المرأة وانتهاك لحقوقها (عابدين، 2002).

تولى المجلس التشريعي، الذي تم تشكيله عام 1996، عملية سن القوانين وإجراء التعديلات التي من هدفها تحقيق المساواة بين الجنسين وإزالة التمييز، حسب ما ورد في مواد القانون الأساسي، أو ما عرف بالدستور المؤقت، ومن قبله وثيقة الاستقلال، وتم اعتماد التمييز

الإيجابي (الكوتا) لضمان وصول المرأة إلى أماكن صنع القرار نظرا لصعوبة وصولها في ظل تحديات المجتمع المعاصر، حيث أصبح ينظر إلى أدوار المرأة على أنها ثانوية.

### المساواة بين المرأة والرجل في التشريعات والقوانين الفلسطينية

**1. وثيقة الاستقلال:** تعتبر وثيقة الاستقلال التي صدرت عام 1988 عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر التي عقدت في الجزائر، من أهم الأسس التي بنيت عليها التشريعات الفلسطينية التي صدرت في مرحلة ما بعد قيام السلطة، والتي أعطت أهمية كبيرة لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في فلسطين. وشكلت هذه الوثيقة أساسا دستوريا مهما في إحقاق حقوق المرأة الفلسطينية، حيث جاء فيها: "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل" (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1998).

كما دعت الوثيقة إلى ضمان تمتع المرأة بحقوقها الكاملة بشكل متساوٍ مع الرجل، في ظل نظام ديمقراطي برلماني. وأكدت بأن الناس جميعا سواء دون تمييز في العرق أو الدين أو الجنس. ومن هنا نلاحظ أن وثيقة الاستقلال رسمت اتجاها قانونيا يقوم على أساس إنصاف المرأة، انطلاقا من شرعية حقوق الإنسان، واستنادا على الاتفاقيات الدولية (عثمان، 2003).

**2. القانون الأساسي:** يعتبر القانون الأساسي الذي أصدره المجلس التشريعي عام 1997، وأقره رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2002، بمثابة الدستور الفلسطيني لما سمي بالمرحلة الانتقالية، حيث تضمن تثبيت مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، بعيدا عن أي تمييز على أساس الجنس. وقد ظهر هذا التوجه بشكل واضح في نص المادة (9) من الباب الثاني المتعلق



"بالحقوق والحريات العامة"، حيث جاء فيها: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون..". ( القانون الأساسي الفلسطيني، 2002). كما وأكد القانون الأساسي في المادتين (24، 25) على أن التعليم حق لكل مواطن بلا تمييز، وأن العمل حق لكل مواطن، وهو من الواجبات التي تضمن السلطة الوطنية الفلسطينية توفيرها لكل شخص قادر على العمل.

كما ونصت المادة (26) من القانون الأساسي على أن للمرأة الحق في المشاركة السياسية والأحزاب السياسية وتقلد المناصب العامة دون وجود أي تمييز يعيق هذا الحق، حيث نصت على أنه لجميع أفراد المجتمع الفلسطيني حق المشاركة في الحياة السياسية، أفراداً وجماعات. وحددت على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

1. الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها بما لا يتعارض مع القانون.
2. الحق في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية.
3. الحق في المشاركة بالانتخابات، سواء عن طريق التصويت أو الترشيح.
4. الحق في تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص والمساواة.
5. الحق في عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة، والمواكب والتجمعات، بما ينص عليه القانون.

**3. قانون التعليم العالي:** في عام 1988 صدر قانون التعليم العالي عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وشكل خطوة مهمة نحو تطوير وتوسيع قاعدة التعليم العالي بشكل عام، وتأثيره على توسيع مشاركة المرأة في التعليم، وبالتالي قدرتها على الانخراط في مختلف الميادين الأخرى. فهو يفتح أمامها فرصاً جديدة للالتحاق والتأهيل بما يضمن لها توسيع مجالات العمل المتاحة لها. ومن وجهة أخرى، أقر هذا القانون إلزامية التعليم حتى الصف العاشر الأساسي أيضاً، مما

أسهم في رفع نسبة الالتحاق في التعليم لكلا الجنسين، وقلل نسب التسرب من المدارس، وزاد من عدد الملتحقين في هذه المراحل (عثمان، 2003).

**4. قانون العمل:** صدر هذا القانون في عام 2000، وتعامل مع المرأة الفلسطينية على أساس مبدأ المساواة ما بينها وبين الرجل في ظروف العمل المختلفة، حيث ركز الباب السابع من القانون على تنظيم عمل النساء. كما نص بشكل واضح في المادة (100) على "حظر التمييز بين المرأة والرجل". كما راعى القانون في مواده المختلفة الأوضاع الخاصة بالمرأة خاصة، حيث تناول مواضيع متعددة، منها إجازة: الوضع، وساعة الرضاعة الخاصة. وهناك من اعتبر أن هذا القانون بما تضمنه من حرص واضح على المساواة بين المرأة والرجل بأنه جاء متقدماً عن باقي القوانين العربية المتعلقة بالعمل (عاصي، 2006).

**5. قانون الصحة:** صدر هذا القانون في عام 2004، وركز في فصله الثاني على عدة مواد تتناول صحة المرأة والطفل، حيث اعتمد رعاية وصحة المرأة والطفل، كأولوية ضمن نطاق عمل وزارة الصحة، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية الإنمائية للسلطة الوطنية، حسب ما جاء في المادة (4). ومن أهم الأمور التي ركز عليها القانون: أهمية توفير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية لصحة الأم والطفل. وتأكيداً على مبدأ المساواة، ألزم القانون، ضمن المادة (5)، الزوجين بإجراء فحص طبي قبل الزواج للتأكد من خلوهما مما يمكن ان يؤثر على حياة وصحة نسلهما (قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004)، بعد أن كانت المفاهيم السائدة والموروثات الثقافية تطلب من الزوجة فقط القيام بهذا الفحص.

## وزارة شؤون المرأة

تم إنشاء وزارة شؤون المرأة في عام 2003 بعد صدور قرار من المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل تشكيلها، حيث تم اعتبارها هيئة حكومية رسمية على المستوى الوطني. ووضعت الوزارة، منذ تشكيلها، رؤيتها ورسالتها وعلاقتها بالوزارات الأخرى، وركزت على الآلية الوطنية التي تقوم على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في جميع المجالات،

وزيادة الاهتمام السياسي الحكومي لقضايا النوع الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال إعطائها أهمية في وضع الخطط والسياسات والبرامج التي تقدمها الوزارات، وكذلك في القوانين والتشريعات، ومن أجل التنسيق والتأثير لتطوير وتعديل السياسات والقوانين التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني (عاصي، 2006، ص39).

ويركز عمل الوزارة على مجموعة من المهام التي تم تحديدها منذ بداية تأسيسها ومن أهمها (الربضي، 2009، ص85):

1. وضع الاستراتيجيات التي تهتم بتحسين وضع المرأة الفلسطينية.
2. مراجعة واقتراح التشريعات والقوانين التي تلبي احتياجات المرأة، بالإضافة إلى التعديل عليها بما يتناسب مع التطورات والأوضاع الراهنة.
3. إجراء الدراسات والأبحاث التي تساعد على تقليل الفجوة بين الواقع والخطط التي يتم العمل بها، واقتراح السياسات التي تراعي القضايا المستجدة التي تؤثر على مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني.
4. إعداد فريق وطني من الخبراء والخبيرات في قضايا النوع الاجتماعي لدراسة الخطط وتعديلها وتطويرها باستمرار.
5. مراقبة ومتابعة مراعاة تضمين المرأة في الخطط والبرامج والمشاريع الحكومية.
6. توفير الدعم والمساندة للمؤسسات الأهلية.
8. إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالمرأة ونشرها للاستفادة منها.
9. دعم ومساندة المرأة الفلسطينية من خلال زيادة التمثيل الخاص بها في المحافل والمؤتمرات العالمية والإقليمية والمحلية.

ومن جهة أخرى أنجزت الوزارة العديد من هذه المهام، والتي يمكن تلخيصها على

النحو التالي:

- إعداد خطة عمل خاصة بوزارة شؤون المرأة في عام 2003، حيث قامت فيها بالتخطيط لاستراتيجياتها العامة، وحددت فيها سبع محاور أساسية، وهي: التعليم، العمل والفقير، المشاركة السياسية واتخاذ القرار، الصحة، العنف ضد النساء، الديمقراطية وحقوق الإنسان، القوانين والتشريعات والسياسات. إلا أنه، وبسبب عدم توفر ميزانية مخصصة للوزارة وعدم توفر القدرات والكفاءات الخاصة بكادر الوزارة المستحدثة، تم اختصار المحاور السبعة إلى ثلاثة محاور أساسية فقط، وهي: فقر الشباب، وخاصة المعيلات للأسرة، تعليم وتدريب الشباب مهنيا وتقنيا، وتهميش المرأة في عملية وضع السياسات ومواقع صنع القرار (وزارة شؤون المرأة، 2004).

- انطلاقا مما نص عليه منهاج عمل بيجين، تم إنشاء وحدات المرأة في الوزارات المختلفة، والتي تهدف إلى تحسين وضع المرأة في مختلف القطاعات في الوزارات أو المؤسسات الأخرى، حيث تم وضع الخطط والاستراتيجيات، والتركيز على الرقابة لضمان عدم وجود تمييز ضد المرأة في أي قرارات أو سياسات يتم إصدارها، والعمل على تعديل القرارات السارية حتى لا تتعارض مع أهداف الوزارة. وأصدر مجلس الوزراء عام 2005 قرارا ينص على استحداث وحدات المرأة، بعد أن قامت العديد من الوحدات السابقة بحذفها وحلها من هيكليتها، إلا أن صيغة هذا القرار لم تكن ملزمة لجميع الوزارات، الأمر الذي أدى إلى عدم الاهتمام بهذه الوحدات وتوفير الموارد التي تسمح لها بتحقيق الأهداف المنشودة من إنشائها.

- اهتمت وزارة شؤون المرأة في مكافحة العنف الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية، حيث اعتبر موضوع العنف أحد المحاور الأساسية الأربعة لخطة الوزارة 2008-2011. ويعود السبب وراء انتشار العنف المرتكب ضد النساء وزيادته بشكل واضح إلى مفهوم النظرة الدونية للنساء المنتشر في المجتمع، وسيطرة الأعراف والتقاليد التي تميز الرجل في الكثير

من المجالات مما أدى إلى تهميشها في الكثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

- وضعت الوزارة هدف مراجعة التشريعات وتحليلها لمعرفة حالات التمييز، والمواطن التي يتم فيها انتهاك حقوق المرأة. ولضمان نجاح هذا الهدف اعتمدت الوزارة استراتيجية لتطوير قوانين وتشريعات لصالح المرأة، وتقديم اقتراحات محددة لتبني هذه التوصيات من قبل القوانين التي يتم إصدارها من الهيئات الرسمية والوطنية المتعددة.
- عملت الوزارة على تبني وثيقة حقوق المرأة التي أعدها الاتحاد العام للمرأة عام 1994، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة. وقد كانت هذه الوثيقة بمثابة محاولة مبكرة من قيادات الحركة النسوية لتوحيد مطالب النساء في مرحلة تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكي تكون جزءاً من عملية التأسيس (كمال، 2007).
- تفعيل دور المرأة في رسم السياسات وصنع القرار، حيث وضعت الوزارة هذه القضية ضمن أولوياتها من أجل زيادة الوعي والإدراك بأهمية المشاركة السياسية للمرأة وحقوقها في الوصول إلى أماكن صنع القرار (نزال، 2006).

أبرز ملامح الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة للنهوض بمطالب وحقوق المرأة على المستوى المحلي

وكانت أبرز الملامح الاستراتيجية التي وضعتها وزارة شؤون المرأة الفلسطينية للنهوض بمطالب وحقوق المرأة على المستوى المحلي تتمحور حول تقوية وتمكين المرأة الفلسطينية من الناحية السياسية من خلال الوصول إلى أماكن اتخاذ القرار، ومن الناحية الاقتصادية بهدف تحسين الدخل الخاص بها والأسرة، ومن الناحية الاجتماعية من خلال إظهار نشاط المرأة الفلسطينية عالمياً من خلال إظهار إمكانياتها الثقافية والعلمية (هيفاء الأغا، مقابلة شخصية، رام الله 2016/4/10).

وترى غاده عليان أن استراتيجية الوزارة تعتمد على مشاركة المؤسسات النسوية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات المختلفة في الوزارات الحكومية، من اجل خدمة دور واهداف الوزارة التي تركز على البرامج والقرارات التي تصدرها الحكومة ومراقبة ومتابعة السياسات التي تقوم بها السلطة والاجهزة الرسمية ومدى استجابتها لقضايا النوع الاجتماعي، وتستند الاستراتيجية الى الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية بحيث تعمل دائرة التخطيط الموجودة داخل الوزارة على رسم الاسس والمعايير بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية (غاده عليان، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/4/10).

كما تمت الإشارة إلى أهمية مؤتمر بكين في وضع استراتيجيات وأهداف الوزارة من خلال بنوده التي عملت على تقوية مكانة المرأة والعمل على تحسين أوضاعها وإبراز دورها عالميا. أما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فلدیه بعض الخصوصيات بسبب ما يعانيه من الفقر والحصار والحروب، الأمر الذي ينعكس على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر بكين والعديد أيضا من المؤتمرات والاجتماعات الدولية.

وقد تم إعداد خطة عمل خاصة بوزارة شؤون المرأة على مدار السنوات الماضية والمستقبلية من خلال وجود جدول أعمال خاصة بها تساعد المرأة على تحقيق أهدافها وتمكينها في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن أهم الاستراتيجيات التي تم وضعها ضمن خطة عمل الوزارة، برنامج مكافحة العنف ضد المرأة، بحيث تم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة من خلال مصادقة مجلس الوزراء الفلسطيني عليها، بالإضافة الى مشروع "قرار العنف ضد الأسرة" من قبل ثلاث وزارات، وهي: وزارة العدل، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية (إلهام حماد، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/4/10).

وتم إصدار العديد من القرارات لصالح المرأة الفلسطينية من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، ومن ضمنها اللجنة الوطنية العليا لمكافحة العنف ضد المرأة، وفتح أحد عشر مركزا

للتواصل داخل المحافظات المختلفة من أجل سماع صوت المرأة ومعرفة مطالبها ومشكلاتها من أجل إيجاد حلول لها، وإيصال رأيها وواقعها إلى الجهات المعنية بهدف مساعدتها وتمكينها.

وتتم مراجعة التشريعات الخاصة بحقوق المرأة واقتراح تعديلات عليها بما يتناسب مع أوضاع المرأة المتغيرة باستمرار، من ضمنها قرارات وقوانين الحضانة والطلاق والحقوق المدنية بما يخدم صالح المرأة.

تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ودعمها كان من أبرز استراتيجيات الوزارة، بحيث تتميز المشاركة السياسية للمرأة بضعفها وقلتها، مقارنة بمشاركاتها الاجتماعية في الندوات والمؤتمرات.

كما تم تمثيل المرأة في المحافل والمؤتمرات العالمية والإقليمية والمحلية الخاصة في دول مختلفة، مثل مصر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، وكذلك في الأمم المتحدة.

وتمثلت أبرز العقبات التي تواجه الوزارة وتمنعها من أداء أعمالها بشكل كامل بالانقسام وما أدى إليه من ازدواجية القرارات واختلافها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وغياب دور المجلس التشريعي الذي له الدور الأكبر في إصدار القرارات التي تدعم المرأة، والوضع المالي الذي يمنع تنفيذ الكثير من المشاريع، والعادات والتقاليد، والنظرة الذكورية التي تمنع المرأة من ممارسة العديد من النشاطات والحصول على حقوقها التي تضمن لها حياة أفضل (هيفاء الأغا، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/4/10).

وترى عليان أن العقبات التي تمنع الوزارة من النهوض بمطالب المرأة والحصول على حقوقها تتمثل بالعادات والتقاليد التي ما زالت سائدة في المجتمع، وبآراء أصحاب القرار داخل الوزارات المتعددة غير المؤمنة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وأن إحداث أي تغيير لصالح المرأة يحتاج إلى إقناع طبقة كبيرة في المجتمع بأهميتها ودورها الفعال، بالتالي صعوبة تحقيق أهداف وزارة شؤون المرأة بشكل كبير وسريع في ظل مجمل التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها غاده عليان، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/4/10). وتضيف بأنه يجب أن تقوم

ثقافة المؤسسات النسوية على المساواة وتبادل المنافع مع وزارة شؤون المرأة، ولا بد من وجود خطة مشتركة بين المؤسسات النسوية والوزارة من أجل العمل على تطوير ودعم دور المرأة بشكل كامل في جميع مناحي الحياة. ومن أهم القضايا التي يجب التعاون بها هي قضايا الصحة والتعليم والعمل. وتقوم الوزارة بتبني خطة واستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء، استندت على موافقة الحكومة الفلسطينية لها للعمل بها. وتعد هذه الاستراتيجية من أهم إنجازات وزارة شؤون المرأة، لما لها من دور كبير في منع العنف ضدها، الأمر الذي يساعدها على المطالبة بحقوقها والحصول عليها لاحقاً. وأقرت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة العديد من القرارات الخاصة بالمرأة، مثل: قرار مناهضة العنف، سياسات الحماية، سياسات بيوت الأمان، موازنات حساسة للنوع الاجتماعي. ولكن هذه القرارات والسياسات لم تطبق بالشكل الصحيح على أرض الواقع. وبالتالي صدور مثل هذه القرارات لا يؤدي الى تطوير وتحسين وضع النساء بدون تنفيذها وضمان وجود سياسات تجبر على تطبيقها وعدم مخالفتها غاده عليان، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/4/10).

### التحديات التي تواجه المؤسسات النسوية

تحدث صيام (2010) عن مجموعة من العقبات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية. ويمكن تلخيص تلك العقبات بما يلي:

1. قلة الموارد المالية، حيث أن معظم المعونات الخارجية عادة ما تكون مشروطة، مما تسبب في أزمات مالية متتالية لتلك المؤسسات.
2. الموروث الثقافي والاجتماعي، والتمثل في الواقع الذي تعيشه المرأة في المجتمع الشرقي عامة، والمجتمع الفلسطيني خاصة، حيث الطابع الذكوري المهيمن، والعادات التي تنتظر للمرأة على أنها أقل من الرجل، مما أوجد العديد من الصعوبات التي واجهت تلك المؤسسات.



3. لا شك أن الانقسام الفلسطيني الداخلي قد ألقى بظلاله على عمل تلك المؤسسات، من خلال العوائق الموجودة في تنفيذ بعض المشاريع، وبالتحديد في قطاع غزة، حيث أن العديد من المؤسسات هناك تعتمد في عملها على القرارات التي تصدرها الأفرع الرئيسية في الضفة الغربية.
4. معظم التمويل يذهب الى المؤسسات النسوية الكبرى وذات التأثير الكبير في المجتمع، مما ينعكس سلباً على المؤسسات الصغيرة وحديثة التأسيس.
5. هناك قصور وضعف في التشبيك والتنسيق بين المؤسسات النسوية، مما يؤدي الى تشتت الجهود والأهداف، وبالتالي ضعف الدور المنوط بها
6. ضعف التخطيط الاستراتيجي لتلك المؤسسات، وضعف التخطيط للبرامج المستقبلية وبرامج العمل، مما أوجد حالة من التخبط وعدم التخطيط السليم في عمل تلك المؤسسات.
7. عدم الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية ألقى بظلاله على عمل تلك المؤسسات، مما ينعكس سلباً على الممارسات الديمقراطية داخل تلك المؤسسات.

### وزارة شؤون المرأة في دول مختلفة

تقصت الباحثة وزارات شؤون المرأة في دول مختلفة، وقد وجدت في دول العراق وتونس والمغرب، وفيما يأتي وصف لكل منها :

- 1- وزارة المرأة والأسرة والطفولة في تونس : تسعى وزارة شؤون المرأة في تونس إلى بناء مجتمع متوازن يؤمن بالمساواة بين الجنسين وبالترايط بين الأجيال وباحترام حقوق الإنسان والاختلاف في الرأي (موقع وزارة المرأة والأسرة والطفولة في تونس، 2016)، وتتوفر مؤشرات إيجابية إلى تحقيق وزارة المرأة والأسرة والطفولة في تونس إلى أهدافها.
- 2- وزارة الدولة لشؤون المرأة في العراق : تهتم وزارة الدولة لشؤون المرأة في العراق بتلبية حاجات المرأة العراقية في ظل الظروف السياسية التي تمر بها العراق (الأمانة العامة

لمجلس الوزراء في العراق، 2016)، إلا أن ظروف العراق لا تسمح لوزارة الدولة لشؤون المرأة بتحقيق تواصل مع القطاعات النسوية في الإقليم العراقية المختلفة.

3- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المغرب : تهدف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية إلى تأسيس مبادئ تتوافق مع التطوع إلى بناء علاقات اجتماعية جديدة بين النساء والرجال، وتهدف إلى ضمان المشاركة الكاملة والمنصفة في مختلف المجالات. كما تهدف إلى ضمان الاستفادة المتساوية والمنصفة من نتائج وثمار هذه المشاركة (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المغرب، 2016)، ويبدو أن هناك تقدّم ولو بسيط في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة في المغرب.

#### الدراسات السابقة

تقصت الباحثة قواعد البيانات والمجلات المحكمة سعياً للحصول على دراسات ذات صلة، ونظراً لقلّة الدراسات المباشرة، فقد عملت الباحثة على جمع دراسات تتشابه جزئياً مع موضوع الدراسة الحالية أو متغيراتها، وفيما يأتي عرض لهذه الدراسات :

**دراسة الدراغمة (2014) بعنوان فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن**

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن. وقد اختارت الباحثة عينة طبقية عشوائية منهن وفق المحافظة، حيث بلغ عددهن (265) مستفيدة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها أن هناك درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغيرات: عمل المرأة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد الورشات التدريبية. وأوصت الباحثة بضرورة بناء البرامج التدريبية في التمكين

الاقتصادي للمرأة، والعمل على زيادة الورشات التدريبية على التخطيط الاقتصادي للمرأة، مما قد يسهم في رفع درجة تمكينها اقتصادياً.

تتشابه دراسة الدراغمة (2014) مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالمؤسسات النسوية.

**دراسة الغوانمة (2014): بعنوان "العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين للأعوام (2000-2013)**

بحثت الدراسة في العنف الموجه ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين. لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الجدلية ما بين العنف الموجه ضد المرأة والتنمية السياسية في فلسطين وكيفية تأثيره عليها.

خُصت الدراسة إلى أن المرأة الفلسطينية تتعرض لنوع من التهميش المتعمد لدورها الاجتماعي ومكانتها الحقيقية في عملية التنمية، كما وأصبحت تعاني من العنف المزدوج الممارس ضدها من قبل المجتمع أولاً، ومن قبل الاحتلال ثانياً. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن العنف الموجه ضد المرأة يُعد من أبرز العوامل الرئيسة المؤثرة في ديمومة عملية التنمية السياسية وانتشارها. وعليه كانت التوصية الرئيسة في هذه الدراسة تتركز في ضرورة إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية والمدنية، والمعمول به في الأراضي الفلسطينية، وتفعيل دور المجلس التشريعي، بالإضافة إلى وضع البرامج والسياسات الهادفة إلى تمكين المرأة بكافة المجالات، وتفعيل دورها، خاصةً في مجال التنمية الإنسانية بشكل عام، والتنمية السياسية بشكل خاص.

تتشابه دراسة الغوانمة (2014) مع الدراسة الحالية في تحقيق المطالب السياسية للمرأة

باعتبارها من التنمية السياسية.

## دراسة السيوف (2013): أثر برامج التمكين على تقدم المرأة وظيفياً في القطاع العام في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التمكين على تقدم المرأة وظيفياً في القطاع العام في الأردن. وتكونت عينة الدراسة من (150) موظفة في (وزارة العمل، وزارة التخطيط/دائرة الإحصاءات العامة، وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية).

وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج من أبرزها: يوجد أثر لبرامج التمكين على تقدم المرأة وظيفياً في القطاع العام في الأردن، و أن الموظفات العاملات في الوزارات الأردنية يتمتعن بتكافؤ الفرص للوصول إلى المراكز القيادية والمشاركة في عمليات التخطيط واتخاذ القرار، إلا أنه ما زال هناك بعض المعوقات التي تحد من تقدمهن وظيفياً تعود إلى الصورة النمطية التي يحملها المجتمع عن المرأة بشكل عام والثقافة المؤسسية السائدة، إضافة إلى صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل والأسرة والمسؤوليات العائلية، وعدم ثقة المرأة بقدراتها. فقد أيدت عينة الدراسة الحاجة إلى مزيد من تطوير المهارات القيادية لدى المرأة، إضافة إلى زيادة الوعي والثقافة الاجتماعية والمؤسسية بقدرة المرأة ومنحها فرص أكثر للمشاركة في الدورات التدريبية.

وأوصت الباحثة بالعمل على تطوير المناخ التنظيمي السائد والثقافة المؤسسية وفق خطط منظمة لتغيير النظرة للمرأة العاملة، والمتعلقة بمحدودية الأعمال التي تناط بها، والعمل على زيادة تفعيل برامج التمكين الموجودة في الوزارات الأردنية من خلال التنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، كونها الجهة الداعمة والراعية للمرأة الأردنية، واستحداث برامج تمكين في باقي الوزارات الأردنية التي ليس لديها برامج تمكين، والعمل على تطوير ومأسسة أسس واضحة وعادلة تنظم عمليات الابتعاث والمشاركة بالدورات التدريبية الداخلية والخارجية.

تتشابه دراسة السيوف (2013) في بحث الدور الحكومي نحو المرأة لأجل تحسين

واقعها.

## دراسة القطب (2012): دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995-2010)

تناولت الدراسة دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية في الفترة الواقعة بين (1995-2010)، حيث تم بحث أهم المعوقات التي تؤثر في حياة المرأة الفلسطينية العاملة، وتحد من توليها مراكز عليا لصنع القرار.

وأبرز ما توصلت إليه الدراسة أن للمرأة الفلسطينية دورا كبيرا في التنمية المستدامة، وأن المعوقات التي تواجهها المرأة في وصولها لمراكز صنع القرار تؤثر على بنية المجتمع الفلسطيني، وتؤثر على دور المرأة الفلسطينية. ولعبت العوامل السياسية الداخلية والخارجية، والعوامل الاجتماعية، والذاتية، والثقافية على إبراز نساء قياديات استطعن التغلب على هذه العوامل. كما أوصت الدراسة بدعوة مؤسسات الحكومة الفلسطينية لممارسة التمييز الإيجابي لصالح المرأة الفلسطينية، والالتزام بما ورد في وثيقة الاستقلال، وتفعيل دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، من خلال رفده بالكفاءات، على قاعدة الانتخابات الديمقراطية وفق مبدأ التمثيل النسبي، وتخصيص موازنات خاصة به تؤهله لتطوير أدائه.

تشابهت دراسة القطب (2012) مع الدراسة الحالية أنها اهتمت بالمؤسسات الحكومية وكذلك المعوقات التي تحد من فاعلية المؤسسات الحكومية نحو تفعيل المرأة.

## دراسة القيسي (2012) بعنوان "المرأة الفلسطينية بين المقاومة المسلحة والعمل السياسي خلال انتفاضة الأقصى 2000-2006"

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن ماهية دور المرأة السياسي والعسكري في انتفاضة الأقصى وموقعها في مركز صنع القرار الفلسطيني في المؤسسات الرسمية والفصائل الوطنية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مشاركة المرأة الفلسطينية كانت دائماً حاضرة في التاريخ الفلسطيني، لكن بطريقة هامشية حيث كانت لا تأخذ دورها في الوصول إلى مراكز صنع القرار. أوصت الدراسة بإعطاء المرأة حقها في الوصول إلى مراكز صنع القرار

على كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية (للفصائل الفلسطينية). وطالبت الدراسة الحركة النسوية الفلسطينية بالتوحد في نصرته قضيتها وفتح الحوار بين كافة أطراف هذه الحركة.

تشابهت دراسة القيسي (2012) مع الدراسة الحالية أنها تفحص مستوى تحقيق المطالب السياسية للمرأة الفلسطينية.

**دراسة رمضان (2011): الدور التنموي للمنظمات النسوية في محافظة بيت لحم وسبل تطويره**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التنموي للمنظمات النسوية في محافظة بيت لحم وسبل تطويره.

وقد شملت عينة الدراسة على 215 امرأة من النساء المستفيدات من برامج المنظمات النسوية في محافظة بيت لحم من مجتمع دراسي بلغ 1800 امرأة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوراً تنموياً للمنظمات النسوية على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والتنقيفي، والتوعوي.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد خطة إستراتيجية للمنظمات النسوية من أجل تفعيل دورها بشكل أفضل في مختلف الجوانب، إضافة إلى متابعة الوزارات المختصة في السلطة الوطنية لعمل المنظمات النسوية في محافظة بيت لحم وتفعيل الاتصال والتواصل فيما بينها، وضمان الشفافية في عمل المنظمات النسوية، من خلال متابعة الوزارات المختصة لإجراء انتخابات دورية وديمقراطية للهيئات الإدارية.

تشابهت دراسة رمضان (2011) مع الدراسة الحالية في العينة، فكلا العينتين المؤسسات النسوية.

## دراسة محمود (2011): الموروث الاجتماعي الثقافي وأثره في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع المرأة الاجتماعي بالاستناد إلى الظروف التاريخية، ومضمون الثقافة المجتمعية الخاصة بالمرأة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين والعاملات في المؤسسات والجمعيات الوطنية التي تعنى بقضايا المرأة، حيث تم اختيار عينة مكونة من (360) مبحوثاً ومبحوثة.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها: أن البيانات الإحصائية أشارت إلى أن أبرز الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب العليا في مؤسسات المجتمع المدني تتمثل في غير الرجال من نجاح النساء، وجهل المرأة النسبي بحقوقها وواجباتها، وعدم تأهيلها من ناحية التعليم العالي أو الحصول على التدريب الكافي. وأبرز الأسباب التي تقف عائقاً أمام المرأة اجتماعياً ومهنياً أو اقتصادياً، من وجهة نظر الأردنيين ذكورا وإناثاً، فكانت بسبب التفسير الخاطئ للدين، ثم العادات والتقاليد. وكان القانون هو السبب الأول في معاناة المرأة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحضانة.

وأوصى الباحث بعدة توصيات، أبرزها: ضرورة تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع، بتبني القيم الإيجابية التي ترفع من شأن المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية والمناهج المدرسية؛ والتوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة؛ ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وذلك بدعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى ترشيح القيادات النسوية ودعمها؛ وزيادة الثقة بقدرات النساء وتمكينهن في المجالات كافة.

تشابهت دراسة محمود (2011) مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالمطالب الاجتماعية للمرأة وكذلك المعوقات الاجتماعية التي تواجهها.

دراسة تيم والنادي (2009): درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس.

وأظهرت نتائج الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ )، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغيرات مكان السكن، السنة الدراسية. وحصلت جميع مجالات الدراسة على موافقة كبيرة، باستثناء المجال الأسري حيث حصل على درجة موافقة متوسطة.

وأوصت الدراسة بضرورة تمكين المرأة من الحصول على فرصتها التعليمية بما يكفل تحقيق التكافؤ مع الرجل، مع ضرورة الحد من كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، علاوة على التركيز الشديد على تعليم المرأة في مناطق الريف، ورفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والتنمية عن طريق منح المرأة حق اتخاذ القرار، وإشراك النساء في مناقشة وإقرار القوانين التي تخص النساء، عبر تشكيل لجان مهنية متخصصة لضمان مراعاتها لأوضاع النساء وطموحاتهن لمستقبل أفضل.

تشابهت دراسة تيم والنادي (2009) مع الدراسة الحالية في مستوى تحقيق مطالب المرأة ودراسة أثر متغير السكن في تحقيق مطالب المرأة.

دراسة الحديدي (2009): مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مشروع ازدهار النساء التنموي، وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية، من خلال التعرف إلى أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع.



تم استخدام منهج دراسة الحالة الذي يتفق وأهداف الدراسة، وتم جمع البيانات الكمية من المستفيدات من المشروع عن طريق استمارة أعدت لهذا الغرض، حيث تمت مقابلة (170) مشاركة من أصل (200) مشاركة بنسبة (85%).

وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أبرزها: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن الدورات التدريبية بدرجة مرتفعة بشكل عام، وفي توفير الجمعية لهن فرص عمل مختلفة بعد التخرج. وأجاب الأغلبية حول موضوع فكرة الاختلاط إلى أن جميع أفراد العائلة متفقة على رفضها بسبب العادات والتقاليد، فيما أجاب البعض أن الأب هو الذي يرفض، والبعض الآخر أجاب بأن الأخ الأكبر هو الذي يرفض الاختلاط. وحول سبب مشاركة البنات في المشروع، أجاب الأغلبية أنهم يريدون لها الاستفادة وتمضية وقت الفراغ، وإذا لم تتوفر فرصة عمل مناسبة، فلا يهم.

تشابهت دراسة الحديدي (2009) مع الدراسة الحالية في فحص تحقيق المطالب الاقتصادية.

**دراسة العسيلي وربايعة (2009): دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي.

تكوّن مجتمع الدراسة وعينتها من جميع الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، البالغ عددها (15 جمعية). وقد توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات النسوية تسهم في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة. وكذلك أكدت جميع الجمعيات على أنها تلعب دوراً مهماً على الصعيد الاجتماعي، فالجانب الديني، فالتقافي، وأخيراً التربوي، وأن أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية هي برامج التثقيف والتوعية الدينية، تليها النشاطات الترفيهية.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم المالي لهذه الجمعيات للحفاظ عليها ولاستمرارية عملها، وضرورة التنسيق بين الجمعيات النسوية للعمل على تنويع البرامج وتبادلها، وتفعيل برامج مشتركة بين الجمعيات والمجتمع المحلي لمساعدة الجمعيات لتصبح أكثر فاعلية.

تشابهت دراسة العسيلي وربايعة (2009) مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالجمعيات النسوية كعينة للدراسة.

دراسة عواد (2008): "دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2000-2006)"

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المنظمات النسوية الفلسطينية، ومدى فاعلية برامجها وأنشطتها المختلفة في النهوض بقضايا المرأة، خاصة على مستوى المشاركة السياسية، لما لها من الأثر الكبير في عملية التنمية المجتمعية الشاملة. واستخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسته، وأعتمد على استبانة صممت لجمع معلومات تفصيلية عن المنظمات النسوية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، باستثناء قطاع غزة، نظراً للوضع الأمني الراهن؛ وقد وزعت الاستبانة على كامل عينة الدراسة، وهي المنظمات النسوية البالغ عددها 75 منظمة نسوية في الضفة الغربية حسب ما جاء وفقاً لدليل PASSIA لعام 2006.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ صناع القرار الفلسطيني عملوا على زيادة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من خلال ما سنّوه من قوانين وتشريعات جديدة عملت على زيادة الدور السياسي للمرأة ومساهمتها في صنع القرار. أما فيما يتعلق بدور المرأة وحجم مشاركتها السياسية، ودورها في صناعة القرار الفلسطيني في الفترة الحالية، فهو لا يتناسب مع حجم التضحيات التي بذلتها المرأة منذ الانتداب البريطاني حتى وقتنا الحالي. وكذلك أسهمت المنظمات والأطر النسوية في زيادة الوعي النسوي السياسي من خلال ما قدمته من برامج تربوية ونسائية توعوية وسياسية وثقافية، إلى غير ذلك من برامج حافظت فيها على أدوارها التقليدية في تمكين المرأة وما ارتبط بها من برامج مدرّة للدخل ومرتبطة بالتنمية.

وأوصى الباحث بضرورة زيادة دعم المنظمات النسوية مادياً ومعنوياً كي تؤدي رسالتها من خلال أنشطتها وبرامجها الهادفة إلى زيادة الوعي النسوي لتفجير الطاقات الكامنة لديها. وعلى المنظمات النسوية بدورها أن تقوم بالعمل على إسناد آليات عمل وبرامج مدروسة في تفعيل دور المرأة السياسي وعدم اقتصرها على النشرات والدورات واللقاءات، من خلال تطوير خطط مستقبلية مستدامة وبرامج عمل تنموية ذات أثر إيجابي على المجتمع الفلسطيني بأكمله.

تشابهت دراسة عواد (2008) مع الدراسة الحالية في أمرين هما العينة من المؤسسات النسوية، ومستوى تحقيق المطالب السياسية.

#### دراسة عامر (2007): دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية

تناولت الدراسة دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي، وذلك بدراسة أهم الجوانب التي تساعد على المشاركة في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمت دراسة خمسين مؤسسة نسوية موزعة بين حكومية وغير حكومية، عاملة في منطقة الضفة الغربية وموزعة على محافظات الستة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات النسوية واعية لجوانب الضعف التي تعثر بها، وأهمها عدم وجود مظلة نسوية جامعة للمؤسسات النسوية، تكون مسؤولة عن خطاب نسوي إعلامي موحد، واستراتيجية نسوية موحدة. كذلك أظهرت النتائج وعي هذه المؤسسات إلى ضرورة تلافي الضعف الذي يعترى كادرها، وأهمية توفير التدريبات اللازمة له. وأظهرت أيضاً وعيها بأهمية الارتقاء بالعلاقة مع الحكومة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار، حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية. وأشارت النتائج إلى أن الاحتلال الإسرائيلي، وما يقوم به من إجراءات، يشكل أهم المعوقات التي واجهت المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية، بالإضافة إلى النظام المجتمعي والعادات والتقاليد، وعدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة، وغياب القانون. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أجل تفعيل مشاركة النساء في التخطيط التنموي أهمها: إنشاء مظلة نسوية موحدة، وتبني

إستراتيجية عمل تنموية واضحة، وتغيير النظرة النمطية للمرأة من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف، وتطوير المناهج التعليمية، ومواصلة حملات الضغط لتغيير القوانين، وتأهيل كوادر نسوية ودعمها للمشاركة في التخطيط التنموي على مستوى الحكومة.

تشابهت دراسة عامر (2007) مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالمؤسسات النسوية وكذلك المعوقات التي تقف في وجه تفعيل مشاركة المرأة.

دراسة جاد الله (2007): التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006

هدفت الدراسة إلى معرفة التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ودور هذه المشاركة في إشاعة الحكم الرشيد الذي يفضي بدوره إلى التنمية المستدامة.

وأشارت الباحثة إلى بعض المبادرات والمحاولات الوطنية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مثل استحداث وزارة شؤون المرأة عام 2003، واستحداث إدارات المرأة في عدة وزارات وهيئات حكومية، بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في سياساتها، ودعم وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، ومحاولة النهوض بأوضاعها. وأشارت الباحثة أن هذه المبادرات لم تحقق الهدف المنشود. وعزت الباحثة ذلك لافتقارها للدعم اللوجستي الدائم من قبل الحكومة، والخلل في بناء هيكلياتها، وفي آلية إدارتها، وعدم وجود توجه عام لدى السلطة لدعم وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، إضافة لعدم وجود برامج تنبثق عنها مشروعات حكومية ممولة تدعم هذه السياسة وهذا التوجه.

تشابهت دراسة جاد الله (2007) مع الدراسة الحالية في أنهما تبحثان في الدور الحكومي الرسمي في تحقيق المطالب السياسية للمرأة، والمعوقات التي تحول دون ذلك.

## دراسة المرزوقي وآخرين (2000): الحركة النسوية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحركة النسوية الفلسطينية، وتجربة العمل النسوي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي. وتبين أن هذه المنظمات فتحت باب الانتساب للنساء كافة، بشرط الموافقة على نظام هذه المنظمات الأهلية الداخلي وبرامجها. فتبين أن معظم المؤسسات الجماهيرية النسوية تفتقد لنظام مؤسسي، وأنه لا يتم تحديد واضح لمهام العضوات والعاملات. وتتحدث الدراسة عن دور هذه المنظمات في ترسيخ قواعد الديمقراطية من خلال بعض المبادئ ذات العلاقة، مثل المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس، أو الدين، أو العرق. فاللوائح الداخلية للمنظمات النسوية الأهلية تشير إلى مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، ومن خلال الأنشطة التي تنفذها لترسيخ ذلك تم تنفيذ عددٍ من البرامج لرفع الوعي في قضايا النوع الاجتماعي.

تشابهت دراسة المرزوقي وآخرين (2000) مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالحركة النسوية من خلال المؤسسات النسوية، والمعوقات التي تقف في طريق تحسين واقع المرأة.

### التعليق على الدراسات السابقة

تعد هذه الدراسة ربما الأولى من نوعها التي تبحث في فاعلية وزارة شؤون المرأة من وجهة نظر المؤسسات النسوية وفي مجالات مختلفة ومن خلال توظيف أدواتي بحث، وقد تشابهت الدراسة الحالية مع دراسات الدراغمة (2014)، والسيوف (2013)، والقطب (2012)، ورمضان (2011)، ومحمود (2011)، وتيم والنادي (2009)، والعسيلي وربايعة (2009)، وعوّاد (2008)، وعامر (2007)، وجاد الله (2007) في استخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد أداتي الدراسة وبناء الإطار النظري لها والعناصر التي يُمكن أن يتضمنها، كذلك فقد استفادت الدراسة الحالية من المعالجات الإحصائية المستخدمة في تلك الدراسات، وكيفية تصميم الدراسة وإجراءاتها.

ومن خلال مراجعة الدراسات التي تناولت الموضوع يمكن استنتاج ما يلي:

بعض الدراسات السابقة أظهرت أن وزارة شؤون المرأة تتعاون مع الحركات النسوية في مجال تطوير وتمكين المرأة من خلال القيام بعقد الورش التدريبية وغيرها، وتأمل الباحثة أن تكون دراستها مكملة لتلك الدراسات في إحدى جزئياتها من خلال التعرف على دور وزارة شؤون المرأة في تحقيق مطالب المرأة على مستويات مختلفة.

وأشارت عدد من الدراسات السابقة إلى وجود مبادرات من مؤسسات مختلفة تسعى إلى تمكين المرأة وتفعيلها سياسياً، وهذا ما قد يتشابه في المطالب السياسية لوزارة شؤون المرأة والذي هو موضع البحث في الدراسة الحالية.

من خلال الدراسات السابقة تبين أن العديد من المعوقات التي واجهت وزارة شؤون المرأة في تحقيق سياساتها وخططها واستراتيجياتها في المجالات السياسية والاجتماعية والقانونية والتشريعية، وأبرز معوق هو العائق الاجتماعي، وهو ما تناوله الباحثة في دراستها من خلال التعرف على العوائق التي واجهت عمل وزارة شؤون المرأة.

وهناك بعض الدراسات بيّنت أن جهود المؤسسات النسوية في تمكين المرأة وتطويرها، وهذا ما يتقاطع مع الدراسة الحالية في فحص العلاقة بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات النسوية، وأثر تلك العلاقة في تحسين مستوى السياسات والإجراءات في النهوض بالمرأة، والعمل على معالجة المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة.

## الفصل الثالث

# الطريقة والإجراءات

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة والمعالجات الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

#### منهج الدراسة

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعتها.

#### مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية في محافظة رام الله، وقد بلغ عددهم (390) عاملاً وعاملة، وفق إحصاءات دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني لسنة 2016/2015.

#### عينة الدراسة

استخدمت الباحثة برنامج Roa Soft Sample Size Calculator؛ لاختيار عينة طبقية عشوائية ممثلة لعدد العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية، وبلغ حجمها (190)، أي ما نسبته (46%) من مجتمع الدراسة. والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات المستقلة:



جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	70	36.8
	من 5 - 10 سنوات	56	29.5
	أكثر من 10 سنوات	64	33.7
	المجموع	190	
طبيعة عمل المؤسسة	خدمي	78	41.1
	اجتماعي ثقافي	38	20.0
	سياسي	22	11.6
	قانوني	40	21.1
	غير ذلك	12	6.3
نوع المؤسسة	حكومية	12	6.3
	أهلية	64	33.7
	خاصة	114	60.0
النوع	ذكر	17	8.9
	أنثى	173	91.1
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	42	22.1
	بكالوريوس	130	68.4
	ماجستير فأعلى	18	9.5
مكان السكن	مدينة	78	41.1
	قرية	96	50.5
	مخيم	16	8.4
	المجموع	190	100.0

\* المؤسسة الخاصة هي مؤسسات ذات ملكية خاصة لأفراد والباحثة رصدت عدد من المؤسسات التي ليست عامة ولا حكومية.

#### أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة لدراساتها، وتضمنت الاستبانة ستة مجالات، تمثلت في:

1. المطالب السياسية وتحتوي الفقرات (1-9).
2. المطالب الاجتماعية وتحتوي الفقرات (10-18).
3. المطالب القانونية والتشريعية وتحتوي الفقرات (19-25).
4. الدعم والمساندة وتحتوي الفقرات (32-36).
5. العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية وتحتوي الفقرات (33-41).
6. المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة وتحتوي الفقرات (42-50).

وقد قامت الباحثة بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات

الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في موضوع الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

**الجزء الأول:** ويشمل البيانات الشخصية عن العامل أو العاملة الذي/التي قام/ت بتعبئة الاستبانة.

**الجزء الثاني:** واشتمل على (51) فقرة، موزعة على (6) مجالات، يتم الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال ميزان ليكرت الخماسي، يبدأ باستجابة "أوافق جداً" وتُعطى (5) درجات، ثم "أوافق" وتُعطى (4) درجات، ثم "محايد" وتُعطى (3) درجات، ثم "معارض" وتُعطى درجتين، وينتهي بـ "أعارض جداً" وتُعطى درجة واحدة فقط.

**صدق الأداة**

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين، وقد طُلب منهم إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة (ملحق 2) من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي

وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها. وقد رأى المحكمون ضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، وحذف فقرات وردت مضامينها في فقرات أخرى، وفصل بعض الفقرات إلى فقرتين، وتم الأخذ برأي الأغلبية (أي 70% من الأعضاء المحكمين) في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق 3).

### ثبات الأداة

قامت الباحثة بتوزيع خمس استبانات على المؤسسات للتأكد من ثبات الاستجابات قبل توزيعها بشكل كامل على جميع المؤسسات.

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، والجدول (2) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

### جدول (2) معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	المطالب السياسية	9	0.846
2	المطالب الاجتماعية	9	0.815
3	المطالب القانونية والتشريعية	7	0.805
4	الدعم والمساندة	7	0.718
5	العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	9	0.779
6	المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة	10	0.783
	الثبات الكلي لأداة الدراسة	51	0.866

يتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة ودرجتها الكلية تراوحت بين (0.718 - 0.866)، وهي معاملات ثبات عالية، وتفي بأغراض البحث العلمي.

### إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- قامت الباحثة بتوزيع (230) استبانة على عينة الدراسة، وقد تم استرجاع (205)، صلح منها (190) استبانة للتحليل.
- إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

### متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

#### المتغيرات المستقلة

- عمر المؤسسة: وله ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).
- طبيعة عمل المؤسسة: وله ست مستويات (خدمي، اجتماعي ثقافي، سياسي، قانوني، غير ذلك).

- نوع المؤسسة: وله ثلاث مستويات (حكومية، أهلية، خاصة).
- النوع: وله فئتان: (ذكر، أنثى)
- المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات: (أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، ماجستير فأعلى)
- مكان السكن: وله ثلاثة مستويات: (مدينة، قرية، مخيم)

### المتغير التابع

ويتمثل في استجابات العاملين والعاملات حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية.

### المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لمجالات الإستبانة.
2. اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent t-test)، لفحص الفرضية المتعلقة بالنوع.
3. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الفرضيات المتعلقة بعمر المؤسسة، وطبيعة عمل المؤسسة، ونوع المؤسسة، والمؤهل العلمي، ومكان السكن.
4. اختبار شيفيه للمقارنة البعدية (Scheffe Post Hoc test)، لبيان دلالة الفروق في الفرضيات التي رُفضت باستخدام تحليل التباين الأحادي.
5. معادلة كرونباخ - ألفا (Cronbach's Alpha)، لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

## الفصل الرابع

# نتائج الدراسة

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها وفرضياتها

أولاً : النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة

ما فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمجالات أداة الدراسة، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وهو مقياس تم تصميمه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مدى التقدير} = (\text{أكبر درجة} - \text{أصغر درجة}) \text{ مقسوماً على } (5) = (5) / 1 - 5 = 0.8$$

$$(4.21 \text{ فأكثر} = 84.2\%) = \text{مرتفع جداً}$$

$$(4.20 - 3.41 = 84.0\% - 68.2\%) = \text{مرتفع}$$

$$(3.40 - 2.61 = 68.0\% - 52.2\%) = \text{متوسط}$$

$$(2.60 - 1.81 = 52.0\% - 36.2\%) = \text{منخفض}$$

$$(1.81 \text{ من} = 36.2\%) = \text{منخفض جداً.}$$

وهنالك ثلاث دراسات سابقة استخدمو نفس المقياس منها دراسة (دراغمة، 2014)،

دراسة (السيوف، 2013)، ودراسة (تيم والنادي، 2009)

وتشير الجداول (3-8) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة

الدراسة وفقاً لمجالاتها المطالب السياسية والاجتماعية والقانونية التشريعية والدعم والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة.

المجال الأول: المطالب السياسية

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المطالب السياسية

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعارض جداً		أعارض		محايد		أوافق		أوافق جداً		الفقرة	ترتيب
			%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
مرتفع	0.78	3.72	0	0	7.4	14	26.3	50	53.7	102	12.6	24	تنفذ وزارة المرأة العديد من البرامج والأنشطة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني	1
مرتفع	0.67	3.68	0	0	2.1	4	36.8	70	51.6	98	9.5	18	تدعم الوزارة حق المرأة في المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى الرسمي	2
مرتفع	0.88	3.67	0	0	5.3	10	44.2	88	28.4	54	22.1	42	تساهم وزارة شؤون المرأة بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية	3
متوسط	0.94	3.08	5.3	10	17.9	34	46.3	88	24.6	46	6.3	12	تركز وزارة شؤون المرأة اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي وأهملت القضايا السياسية (-)	4



مرتفع	0.94	3.54	6.3	12	3.2	6	30.5	58	50.5	96	9.5	10	تؤثر البرامج التدريبية التي عقدها وزارة شؤون المرأة على توجهات المرأة واختيارها لمرشحها السياسي (-)	5
مرتفع	0.71	3.82	0	0	3.2	6	26.3	50	55.8	106	14.7	28	ساهم فوز المرأة في المجلس التشريعي في تفعيل دور وزارة شؤون المرأة في مجال المشاركة السياسية للمرأة	6
متوسط	1.06	3.18	6.3	12	21.1	40	29.5	56	34.7	66	8.4	16	لم تعمل وزارة شؤون المرأة على تعزيز دور المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار (-).	7
متوسط	0.90	3.11	3.2	6	20.0	38	46.3	88	24.2	46	6.3	12	هناك تقصير من قبل وزارة شؤون المرأة في توعية المرأة على أهمية مشاركتها في الانتخابات (-)	8
متوسط	0.84	3.33	3.2	6	9.5	18	44.2	84	37.9	72	5.3	10	تعمل وزارة شؤون المرأة على تحديد حصة للمرأة "كوتا" لتجسيد حقوقها في المجال السياسي (-)	9

(-) : فقرة سلبية (تشير هذه الفقرات إلى نتيجة تتعارض مع أهداف وزارة شؤون المرأة أو النتائج المتوقعة للدراسة).

يشير الجدول (3) أن الفقرة (1) "تنفذ وزارة المرأة العديد من البرامج والأنشطة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني" حققت مستوى موافق جداً (12.6%)، ونسبة موافق (53.7%)، ونسبة محايد (26.3%) كما حصلت على تقدير مرتفع من وجهة نظر المبحوثات، وهذا يعني وجود دور إيجابي لوزارة المرأة في تنفيذ الأنشطة والبرامج الداعمة للمشاركة السياسية للمرأة، والفقرة (2) "تدعم الوزارة حق المرأة في المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى الرسمي" حققت مستوى موافق جداً بنسبة (9.5%) وموافق (51.6%)، ومحايد (36.8%) وحصلت على تقدير مرتفع من وجهة نظر المبحوثات، وهذا يعني أن هناك دور إيجابياً للوزارة من وجهة نظر العاملات في المؤسسات النسوية التي شملتها الدراسة في دعم حق المرأة في المشاركة في اتخاذ القرار، والفقرة (3) "تسهم وزارة شؤون المرأة بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسيّة" حققت مستوى موافق جداً (22.1%) وموافق (28.4%) ومحايد (44.2%) وحصلت على تقدير مرتفع من وجهة نظر المبحوثات، وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، والفقرة (5) "تؤثر البرامج التدريبية التي عقدها وزارة شؤون المرأة على توجهات المرأة واختيارها لمرشحها السياسي" حققت مستوى موافق جداً (9.5%) وموافق (50.5%) ومحايد (30.5%) وحصلت على تقدير مرتفع من وجهة نظر المبحوثات، وهذه يعني أن للوزارة دوراً غير إيجابي في كون البرامج التدريبية موجهة ومؤثرة في الاختيار السياسي للمرأة، والفقرة (6) "ساهم فوز المرأة في المجلس التشريعي في تفعيل دور وزارة شؤون المرأة في مجال المشاركة السياسيّة للمرأة" حققت مستوى موافق جداً (14.7%) وموافق (55.8%) ومحايد (26.3%) وحصلت على تقدير مرتفع من وجهة نظر المبحوثات، ويشير ذلك إلى دور إيجابي للوزارة في مجال المشاركة السياسية للمرأة، وحصلت الفقرة (4) "تركز وزارة شؤون المرأة اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي وأهمت القضايا السياسيّة" على تقدير متوسط من وجهة نظر المبحوثات ونسبة موافق جداً (6.3%) وموافق (24.6%) ومحايد (46.3%)، وهذا يعني وجود تركيز على قضايا النوع الاجتماعي وإهمال القضايا السياسية، أي دور سلبي للوزارة في ذلك. وحصلت الفقرة (7) "لم تعمل وزارة شؤون المرأة على تعزيز دور المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار" على تقدير

متوسط، ومستوى موافق جداً (8.4%) وموافق (34.7%) ومحايد (29.5%) وهذا يعني تدني وجهة نظر المبحوثات حول دور الوزارة في تعزيز دور المرأة في مواقع صنع القرار" من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (8) "هناك تقصير من قبل وزارة شؤون المرأة في توعية المرأة على أهمية مشاركتها في الانتخابات" على تقدير متوسط من وجهة نظر المبحوثات، ومستوى موافق جداً (6.3%) وموافق (24.2%) ومحايد (46.3%) وهذا يعني وجود تقصير في وزارة شؤون المرأة نحو توعية المرأة في المشاركة الانتخابية" من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (9) "تعمل وزارة شؤون المرأة على تحديد حصة للمرأة "كوتا" لتجسيد حقوقها في المجال السياسي " على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (5.3%) وموافق (37.9%) ومحايد (44.2%) وهذا يعني أن وزارة شؤون المرأة تعزز وجود كوتا من أجل ضمان تمثيل المرأة في المجال السياسي، وهذا الدور للوزارة يعد سلبياً من وجهة نظر المبحوثات، كما يُلاحظ من الجدول (4) أن النسب المئوية لإجابة "محايد" قد تراوحت بين 26.3%-46.3%، وهذا الأمر تعزوه الباحثة ربما إلى عدم رغبة أفراد العينة في الإجابة أو تدني المعرفة بدور وزارة شؤون المرأة في المجال السياسي.

المجال الثاني: المطالب الاجتماعية

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المطالب الاجتماعية

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعارض جداً		أعارض		محايد		أوافق		أوافق جداً		الفقرة	ترتيب
			%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار				
متوسط	0.88	3.47	3.2	6	8.4	16	34.7	66	45.3	86	8.4	16	يتبنى تحفيز وزارة المرأة للنساء في المجالات الاجتماعية (-)	1
مرتفع	0.94	3.49	2.1	4	16.8	32	18.9	36	53.7	102	8.4	16	تنشئ الوزارة مراكز لتمكين الأسرة الفلسطينية.	2
مرتفع	0.87	3.65	0	0	12.6	24	23.2	44	50.5	96	13.7	26	تتعاون الوزارة مع المؤسسات النسوية في تقديم خدمة الإرشاد والدعم للمرأة الفلسطينية	3
مرتفع	0.90	3.75	0	0	9.5	18	27.4	52	42.2	80	21.1	40	تقوم الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتقديم الاستشارات الصحية للمرأة الفلسطينية	4

متوسط	0.91	3.16	0	0	3.2	6	25.3	48	24.2	46	47.4	90	5	تتعاون الوزارة مع المؤسسات النسوية في تقديم التدريب المهني للمرأة الفلسطينية
مرتفع	1.01	3.66	0	0	14.7	28	29.5	56	30.5	58	25.3	48	6	تقوم الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتقديم خدمة الإرشاد والدعم الاجتماعي والاستشارات الصحية والتدريب المهني للمرأة الفلسطينية
متوسط	1.16	3.28	8.4	16	17.9	37	24.2	46	35.8	68	13.7	26	7	يندر عقد مؤتمرات وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (-)
متوسط	1.06	3.33	3.2	6	23.2	44	24.2	46	36.8	70	12.6	24	8	تصدر الوزارة على قرارات لصالح المرأة من الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.
مرتفع	0.82	3.60	0	0	10.5	20	29.5	56	49.5	94	10.5	20	9	هناك تقصير من قبل وزارة المرأة على إحراز تعديلات على المنظومة الثقافية الاجتماعية (-)

(-) : فترة سلبية (تشير هذه الفقرات إلى نتيجة تتعارض مع أهداف وزارة شؤون المرأة أو النتائج المتوقعة للدراسة).

يشير الجدول (4) أن الفقرة (1) "يتدنى تحفيز وزارة المرأة للنساء في المجالات الاجتماعية" حصلت على تقدير متوسط، بنسبة موافق جداً (8.4%) وموافق (45.3%) ومحايد (34.7%) وهذا يعني دور سلبي لوزارة المرأة في تحفيز النساء في المجالات الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (2) "تنشأ الوزارة مراكز لتمكين الأسرة الفلسطينية." حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (8.4%) وموافق (53.7%) ومحايد (18.9%) وهذا يعني أن هناك دور إيجابي لوزارة المرأة في إنشاء مراكز لتمكين الأسرة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (3) "تتعاون الوزارة مع المؤسسات النسوية في تقديم خدمة الإرشاد والدعم للمرأة الفلسطينية" حصلت على تقدير مرتفع ونسبة موافق جداً (13.7%) وموافق (50.5%) ومحايد (23.2%) وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في تقديم خدمات الإرشاد والدعم من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (4) "تقوم الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتقديم الاستشارات الصحية للمرأة الفلسطينية" حصلت على تقدير مرتفع ونسبة موافق جداً (21.1%) وموافق (42.2%) ومحايد (27.4%) وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في التعاون مع المؤسسات النسوية لتقديم الاستشارات الطبية والصحية ذات الصلة بالمرأة الفلسطينية من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (5) "تتعاون الوزارة مع المؤسسات النسوية في تقديم التدريب المهني للمرأة الفلسطينية" حصلت على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (47.4%) وموافق (24.2%) ومحايد (25.3%) ويشير ذلك إلى دور غير إيجابي للوزارة في التعاون مع المؤسسات النسوية في مجال التدريب المهني للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (6) "تقوم الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتقديم خدمة الإرشاد والدعم الاجتماعي والاستشارات الصحية والتدريب المهني للمرأة الفلسطينية" على تقدير مرتفع ونسبة موافق جداً (25.3%) وموافق (30.5%) ومحايد (29.5%) وهذا يشير إلى دور إيجابي للوزارة في التعاون مع المؤسسات النسوية في تقديم خدمات الإرشاد والدعم الاجتماعي للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (7) "يندر عقد مؤتمرات وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة" على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (13.7%) وموافق (35.8%) ومحايد (24.2%) وهذا يعني تدني ودور سلبي للوزارة في عقد المؤتمرات الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة من وجهة

نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (8) "تصدر الوزارة على قرارات لصالح المرأة من الحكومات الفلسطينية المتعاقبة" على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (12.6%) وموافق (36.8%) ومحايد (24.2%) وهذا يعني وجود دور سلبي للوزارة في الحصول على قرارات لصالح المرأة في الحكومات المتعاقبة من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (9) "هناك تقصير من قبل وزارة المرأة على إحراز تعديلات على المنظومة الثقافية الاجتماعية" على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (10.5%) وموافق (49.5%) ومحايد (29.5%) وهذا يعني وجود دور سلبي واضح لوزارة المرأة في إحراز تعديلات على المنظومة الثقافية الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثات.

المجال الثالث: المطالب القانونية والتشريعية  
جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقرارات مجال المطالب القانونية والتشريعية

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعارض جداً		أعارض		محايد		أوافق		أوافق جداً		الفقرة	ترتيب
			%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
مرتفع	0.91	3.47	3.2	6	9.5	18	33.7	64	44.2	84	9.5	18	تقترح الوزارة تعديلات على التشريعات والقوانين لصالح المرأة.	1
متوسط	0.94	3.38	3.2	6	15.8	30	28.3	54	45.3	86	7.4	14	لم تطرح الوزارة التشريعات والقوانين للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع (-)	2
متوسط	1.04	3.11	9.5	18	14.7	28	37.9	72	31.6	60	6.3	12	لم تؤمن الوزارة إطاراً قانونياً وتشريعياً وسياساتياً لقضايا المرأة (-)	3
متوسط	0.77	3.31	0	0	15.8	30	41.1	78	40.0	76	3.2	6	تسبب الوزارة قوانين وتشريعات تعمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة في رسم السياسات	4



متوسط	1.00	3.34	3.2	6	17.9	34	32.6	62	34.7	66	11.6	22	تصدر الوزارة سياسات حكومية متضمنة للنوع الاجتماعي إعادة صياغة	5
مرتفع	0.83	3.74	0	0	7.4	14	28.4	54	47.4	90	16.8	32	تعقد الوزارة ورشات عمل مع المؤسسات النسوية لإجراء تعديلات على القوانين التمييزية بحق المرأة الفلسطينية	6
مرتفع	0.77	3.63	0	0	11.6	22	20.0	38	62.1	118	6.3	12	هناك تفصير من قبل الوزارة في سعيها للعمل على تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة مثل قانون الأحوال الشخصية (-)	7

(-) : فقرة سلبية (تشير هذه الفقرات إلى نتيجة تتعارض مع أهداف وزارة شؤون المرأة أو النتائج المتوقعة للدراسة).

يشير الجدول (5) أن الفقرة (1) "تقترح الوزارة تعديلات على التشريعات والقوانين لصالح المرأة" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (9.5%) وموافق (44.2%) ومحايد (33.7%) وهذا يعني دور إيجابي لوزارة المرأة في اقتراح تعديلات على التشريعات لصالح المرأة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (2) "لم تطرح الوزارة التشريعات والقوانين للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع." حصلت على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (7.4%) وموافق (45.3%) ومحايد (28.3%) هذا يعني أن هناك دور سلبي لوزارة المرأة في طرح تشريعات وقوانين من شأنها أن تحد من العنف ضد المرأة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (3) "لم تؤمن الوزارة إطاراً قانونياً وتشريعياً وسياساتياً لقضايا المرأة" حصلت على تقدير متوسط ونسبة موافق جداً (6.3%) وموافق (31.6%) ومحايد (37.9%) وهذا يشير إلى دور سلبي لوزارة المرأة في تأمين إطار قانوني وتشريعي وسياسي لقضايا المرأة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (4) "تسن الوزارة قوانين وتشريعات تعمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة في رسم السياسات" حصلت على تقدير متوسط ونسبة موافق جداً (3.2%) وموافق (40.0%) ومحايد (41.1%) وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في سن تشريعات من شأنها أن تزيد من المشاركة الانتخابية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (5) "تصدر الوزارة سياسات حكومية متضمنة للنوع الاجتماعي إعادة صياغة" حصلت على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (11.6%) وموافق (34.7%) ومحايد (32.6%) وهذا يشير إلى دور إيجابي للوزارة في تصدر سياسات حكومية تتضمن إعادة صياغة للنوع الاجتماعي من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (6) "تعقد الوزارة ورشات عمل مع المؤسسات النسوية لإجراء تعديلات على القوانين التمييزية بحق المرأة الفلسطينية" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (16.8%) وموافق (47.4%) ومحايد (28.4%) ويشير ذلك إلى دور إيجابي للوزارة في عقد ورشات العمل مع المؤسسات النسوية لإجراء تعديلات على قوانين التمييز ضد المرأة من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (7) "هناك تقصير من قبل الوزارة في سعيها للعمل على تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة مثل قانون الأحوال الشخصية" على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (6.3%) وموافق (62.1%) ومحايد (20.0%) وهذا يشير إلى دور سلبي واضح لوزارة المرأة في السعي نحو تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة من وجهة نظر المبحوثات.

المجال الرابع: الدعم والمساندة

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لقرارات مجال الدعم والمساندة

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعارض جداً		أعارض		محايد		أوافق		أوافق جداً		الفقرة	ترتيب
			التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
مرتفع	0.90	3.61	0	0	12.6	24	29.5	56	42.1	80	15.8	30	هناك نقصير من قبل الوزارة في وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية (-)	1
متوسط	1.03	3.40	12	6.3	10.5	20	31.6	60	40.0	76	11.6	22	توفر الوزارة الدعم والمساندة للمؤسسات النسوية	2
متوسط	0.88	3.34	6	3.2	9.5	18	46.3	88	32.6	62	8.4	16	توفر الوزارة التدريب والاستشارة للمؤسسات النسوية	3
متوسط	1.14	3.17	18	9.5	20.0	38	24.2	46	36.8	70	9.5	18	توفر الوزارة الموارد المالية والتمويل اللازم لتنظيم وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بالمرأة	4

مرئع	1.10	3.52	6.3	12	8.4	16	32.6	62	32.6	62	20.0	38	هناك تقصير من قبل الوزارة بتحسين وضع المرأة في مختلف القطاعات ففي الـوزارات والمؤسسات المختلفة (-)	5
مرئع	1.01	3.52	3.2	6	15.8	30	20.0	92	48.4	38	12.6	24	هناك تقصير من قبل الوزارة في مراقبة قرارات وسياسات الـوزارات وما تحويه من تمييز ضد المرأة (-)	6
مرئع	1.16	3.71	9.5	18	0	0	29.5	62	32.6	56	28.4	54	وجود وزارة شؤون المرأة شكّل خطوة ايجابية لدعم الحركة النسوية في فلسطين	7

(-) : فقرة سلبية (تشير هذه الفقرات إلى نتيجة تتعارض مع أهداف وزارة شؤون المرأة أو النتائج المتوقعة للدراسة).

يشير الجدول (6) أن الفقرة (1) "هناك تقصير من قبل الوزارة في وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (15.8%) وموافق (42.1%) ومحايد (29.5%) وهذا يعني دور سلبي لوزارة المرأة في وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (2) "توفر الوزارة الدعم والمساندة للمؤسسات النسوية" حصلت على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (11.6%) وموافق (40.0%) ومحايد (31.6%) وهذا يعني أن هناك دوراً إيجابياً لوزارة المرأة في توفير الدعم والمساندة للمؤسسات النسوية من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (3) "توفر الوزارة التدريب والاستشارة للمؤسسات النسوية" حصلت على تقدير متوسط ونسبة موافق جداً (8.4%) وموافق (32.6%) ومحايد (46.3%) وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في توفير التدريب والاستشارة للمؤسسات النسوية من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (4) "توفر الوزارة الموارد المالية والتمويل اللازم لتنظيم وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بالمرأة" حصلت على تقدير متوسط ونسبة موافق جداً (9.5%) وموافق (36.8%) ومحايد (24.2%) وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في توفير الموارد المالية لتنظيم البرامج الخاصة بالمرأة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (5) "هناك تقصير من قبل الوزارة بتحسين وضع المرأة في مختلف القطاعات في الوزارات والمؤسسات المختلفة" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (20.0%) وموافق (32.6%) ومحايد (32.6%) وهذا يشير إلى دور سلبي للوزارة في تحسين وضع المرأة في مختلف القطاعات والوزارات من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (6) "هناك تقصير من قبل الوزارة في مراقبة قرارات وسياسات الوزارات وما تحويه من تمييز ضد المرأة" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (12.6%) وموافق (48.4%) ومحايد (20.0%) ويشير ذلك إلى دور سلبي للوزارة في مراقبة قرارات وسياسات الوزارات في مجال التمييز ضد المرأة من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (7) "وجود وزارة شؤون المرأة شكّل خطوة إيجابية لدعم الحركة النسوية في فلسطين" على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (28.4%) وموافق (32.6%) ومحايد (29.5%) وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في دعم الحركة النسوية في فلسطين من وجهة نظر المبحوثات.

المجال الخامس: العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقرارات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعارض جداً		أعارض		محايد		أوافق		أوافق جداً		الفقرة	ملاحظات
			%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
مرتفع	0.93	3.72	0	0	10.5	20	29.5	56	37.9	72	22.1	42	1	هناك نقص من قبل الوزارة في تطوير برامج بالتعاون مع المؤسسات النسوية (-).
مرتفع	1.02	3.45	3.2	6	16.8	32	24.2	46	43.2	82	12.6	24	2	هناك نقص من قبل الوزارة في تعليم وتدريب الشابات بالتعاون مع المؤسسات النسوية (-)
مرتفع	0.89	3.66	0	0	8.4	16	36.8	70	34.7	66	20.0	38	3	تتعاون الوزارة مع المؤسسات النسوية لتطوير برامج ونشاطات الحد من ظاهرة العنف الأسري المبني على أساس النوع
متوسط	0.89	3.45	5.3	10	6.3	12	31.6	60	51.6	98	5.3	10	4	هناك نقص من قبل الوزارة في التنسيق مع المؤسسات النسوية للضغط على الحكومة لمناهضة العنف ضد المرأة (-)

مرتفع	0.87	3.72	0	0	9.5	18	27.4	52	45.3	86	17.9	34	تعمل الوزارة على تبني المقترحات والوثائق التي تصدرها المؤسسات النسوية لدعم المرأة والنهوض بها	5
مرتفع	0.81	3.52	2.1	4	8.4	16	30.5	58	53.7	102	5.3	10	تتسم العلاقة بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات والأطر النسوية بالضبابية وعدم التنسيق (-)	6
مرتفع	0.78	3.44	2.1	4	5.3	10	45.3	86	41.1	78	6.3	12	هناك إشكال بين الوزارة والمؤسسات النسوية حول وضع الأولويات في معالجة قضايا المرأة (-)	7
متوسط	0.89	3.40	3.2	6	11.6	22	33.7	64	45.3	86	6.3	12	هناك تفصير من قبل الوزارة في تطوير وثيقة تفاهم مع المؤسسات النسوية (-)	8
مرتفع	0.73	3.64	0	0	8.4	16	25.3	48	60.0	114	6.3	12	هناك تفصير من قبل الوزارة باستشارة المؤسسات النسوية قبل طرحها للقوانين الخاصة بالمرأة (-)	9

(-) : فقرة سلبية (تشير هذه الفقرات إلى نتيجة تتعارض مع أهداف وزارة شؤون المرأة أو النتائج المتوقعة للدراسة).

يشير الجدول (7) أن الفقرة (1) "هناك تقصير من قبل الوزارة في تطوير برامج بالتعاون مع المؤسسات النسوية" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (22.1%) وموافق (37.9%) ومحايد (29.5%) وهذا يعني دور سلبي لوزارة المرأة في تطوير برامج بالتعاون مع المؤسسات النسوية من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (2) "هناك تقصير من قبل الوزارة في تعليم وتدريب الشابات بالتعاون مع المؤسسات النسوية" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (12.6%) وموافق (43.2%) ومحايد (24.2%) وهذا يعني أن هناك دوراً سلبياً لوزارة المرأة في تعليم وتدريب الشابات بالتعاون مع المؤسسات النسوية من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (3) "تتعاون الوزارة مع المؤسسات النسوية لتطوير برامج ونشاطات الحد من ظاهرة العنف الأسري المبني على أساس النوع" حصلت على تقدير مرتفع ونسبة موافق جداً (20.0%) وموافق (34.7%) ومحايد (36.8%) وهذا يشير إلى دور إيجابي لوزارة المرأة في تطوير برامج وأنشطة للحد من ظاهرة العنف الأسري المبني على أساس النوع من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (4) "هناك تقصير من قبل الوزارة في التنسيق مع المؤسسات النسوية للضغط على الحكومة لمناهضة العنف ضد المرأة" حصلت على تقدير متوسط ونسبة موافق جداً (5.3%) وموافق (51.6%) ومحايد (31.6%) وهذا يشير إلى دور سلبي لوزارة المرأة في التنسيق مع المؤسسات النسوية للضغط على الحكومة لمناهضة العنف ضد المرأة من وجهة نظر المبحوثات، والفقرة (5) "تعمل الوزارة على تبني المقترحات والوثائق التي تصدرها المؤسسات النسوية لدعم المرأة والنهوض بها" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (17.9%) وموافق (45.3%) ومحايد (27.4%) وهذا يشير إلى دور إيجابي للوزارة في تبني مقترحات المؤسسات النسوية ضمن دعم المرأة والنهوض بها من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (6) "تنسم العلاقة بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات والأطر النسوية بالضبابية وعدم التنسيق" حصلت على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (5.3%) وموافق (53.7%) ومحايد (30.5%) ويشير ذلك إلى دور سلبي للوزارة في وضوح العلاقة والتنسيق مع المؤسسات النسوية من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (7) "هناك إشكال بين الوزارة والمؤسسات النسوية حول وضع الأولويات في معالجة قضايا المرأة" على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (6.3%)



وموافق (41.1%) ومحايد (45.3%) وهذا يشير إلى دور سلبي لوزارة المرأة في التنسيق مع المؤسسات النسوية لوضع الأولويات لمعالجة قضايا المرأة من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (8) "هناك تقصير من قبل الوزارة في تطوير وثيقة تفاهم مع المؤسسات النسوية" على تقدير متوسط، ونسبة موافق جداً (6.3%) وموافق (45.3%) ومحايد (33.7%) وهذا يعني دور سلبي لوزارة المرأة في تطوير وثيقة تفاهم مع المؤسسات النسوية من وجهة نظر المبحوثات، وحصلت الفقرة (9) "هناك تقصير من قبل الوزارة باستشارة المؤسسات النسوية قبل طرحها للقوانين الخاصة بالمرأة" على تقدير مرتفع، ونسبة موافق جداً (6.3%) وموافق (60.0%) ومحايد (25.3%) وهذا يشير إلى دور سلبي لوزارة المرأة في استشارة المؤسسات النسوية قبل طرح القوانين الخاصة بالمرأة من وجهة نظر المبحوثات.

المجال السادس: المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة  
جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعترض جداً		أعترض		محايد		أوافق		أوافق جداً		الفقرة	ترتيب
			%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
مرتفع	1.07	3.78	3.2	6	11.6	22	16.8	32	41.1	78	27.4	52	النظام المجتمعي والعادات والتقاليد	1
مرتفع	0.97	3.65	3.2	6	10.5	20	20.0	38	50.5	96	15.8	30	غياب القانون الداعم للمرأة	2
مرتفع	1.12	3.55	3.2	6	17.9	34	23.2	44	32.6	62	23.2	44	نقص التمويل لمشاريع تطوير المرأة	3
مرتفع	0.95	3.57	2.1	4	12.6	24	25.3	48	46.3	88	13.7	26	نقص الكفاءات والخبرات العاملة في الوزارة	4
مرتفع	1.10	3.56	2.1	4	20.0	38	18.9	36	37.9	72	21.1	40	غياب الرؤيا النسوية الشاملة	5
مرتفع	0.97	3.72	0	0	11.6	22	30.5	58	32.6	62	25.3	48	غياب رؤية وخطاب نسوي محدد وواضح	6
مرتفع	0.89	3.59	0	0	11.6	22	33.7	64	38.9	74	15.8	30	غياب مرجعية ومظلة تجمع الحركة النسوية بكل مكوناتها	7
مرتفع	1.00	3.66	3.2	6	11.6	22	18.9	36	48.4	92	17.9	34	عدم وجود التنسيق والتعاون بين هذه الأطر النسوية	8
مرتفع	0.82	3.67	0	0	7.4	14	32.6	62	45.3	86	14.7	28	الموروث الاجتماعي عند صناع القرار في المؤسسة	9
مرتفع	1.07	3.64	5.3	10	9.5	18	21.1	40	44.2	84	20.0	38	علاقة الوزارة مع المؤسسات النسوية	10

يشير الجدول (8) أن جميع المعوقات قد حققت تقديرات مرتفعة من وجهة نظر المبحوثات، وهذا يدل على حجم الصعوبات والمعوقات التي تحد من عمل وزارة المرأة كما تراها المؤسسات النسوية، والتي بدورها تؤثر سلباً على عمل الوزارة وسياساتها وبرامجها وخططها، فقد حصل المعوق (النظام المجتمعي والعادات والتقاليد) على متوسط حسابي مرتفع (3.78) واحتل المرتبة الأولى في المعوقات، وأتى المعوق (غياب رؤية وخطاب نسوي محدد وواضح) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.72)، تلاه في المرتبة الثالثة المعوق (الموروث الاجتماعي عند صناع القرار في المؤسسة) بمتوسط حسابي (3.67)، وفي المرتبة الرابعة حلّ المعوق (عدم وجود التنسيق والتعاون بين هذه الأطر النسوية) بمتوسط حسابي بلغ (3.66)، وأتى المعوق (غياب القانون الداعم للمرأة) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.65)، وحصل المعوق (علاقة الوزارة مع المؤسسات النسوية) على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.64)، وفي المرتبة السابعة أتى المعوق (غياب مرجعية ومظلة تجمع الحركة النسوية بكل مكوناتها) بمتوسط حسابي (3.59)، أما المعوق (نقص الكفاءات والخبرات العاملة في الوزارة) فأتى ثامناً بمتوسط حسابي (3.57)، وحل المعوق (غياب الرؤيا النسوية الشاملة) تاسعاً بمتوسط حسابي (3.56)، وفي المرتبة العاشرة والأخيرة أتى المعوق (نقص التمويل لمشاريع تطوير المرأة) بمتوسط (3.55).

## ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

### 1. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير عمر المؤسسة.

ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً استخدمت الباحثة تحليل التباين

الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (9) و (10) تبين ذلك.

وقد قامت الباحثة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المطالب السياسية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والدع والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وكانت النتائج بحسب الجدول (9).

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير عمر المؤسسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عمر المؤسسة	المجال
0.31	3.36	70	أقل من 5 سنوات	المطالب السياسية
0.28	3.47	56	من 5- 10 سنوات	
0.53	3.56	64	أكثر من 10 سنوات	
0.42	3.29	70	أقل من 5 سنوات	المطالب الاجتماعية
0.37	3.38	56	من 5- 10 سنوات	
0.46	3.80	64	أكثر من 10 سنوات	
0.47	3.31	70	أقل من 5 سنوات	المطالب القانونية والتشريعية
0.33	3.46	56	من 5- 10 سنوات	
0.41	3.51	64	أكثر من 10 سنوات	
0.56	3.44	70	أقل من 5 سنوات	الدعم والمساندة
0.42	3.38	56	من 5- 10 سنوات	
0.83	3.56	64	أكثر من 10 سنوات	
0.45	3.50	70	أقل من 5 سنوات	العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية
0.49	3.38	56	من 5- 10 سنوات	
0.36	3.76	64	أكثر من 10 سنوات	
0.62	3.61	70	أقل من 5 سنوات	المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة
0.47	3.67	56	من 5- 10 سنوات	
0.63	3.64	64	أكثر من 10 سنوات	
0.37	3.43	70	أقل من 5 سنوات	الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة
0.22	3.47	56	من 5- 10 سنوات	
0.35	3.65	64	أكثر من 10 سنوات	

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق ظاهرية ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج بحسب جدول (10).

**جدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير عمر المؤسسة**

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المطالب السياسية	بين المجموعات	1.261	2	0.631	4.148	*0.017
	خلال المجموعات	28.430	187	0.152		
	المجموع	29.691	189			
المطالب الاجتماعية	بين المجموعات	9.773	2	4.886	28.014	*0.0001
	خلال المجموعات	32.617	187	0.174		
	المجموع	42.390	189			
المطالب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	1.423	2	0.712	4.138	*0.017
	خلال المجموعات	32.165	187	0.172		
	المجموع	33.588	189			
الدعم والمساندة	بين المجموعات	1.029	2	0.515	1.292	0.277
	خلال المجموعات	74.479	187	0.398		
	المجموع	75.508	189			
العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	بين المجموعات	4.612	2	2.306	12.135	*0.0001
	خلال المجموعات	35.536	187	0.190		
	المجموع	40.148	189			
المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	0.102	2	0.051	0.149	0.862
	خلال المجموعات	64.030	187	0.342		
	المجموع	64.132	189			
الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	1.795	2	0.897	8.470	*0.0001
	خلال المجموعات	19.809	187	0.106		
	المجموع	21.603	189			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (10) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير عمر المؤسسة، في مجالي الدعم والمساندة والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية و العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، والتعرف على مصدر الفروق، أُستخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، وتوضح الجداول (11-15) نتائج المقارنة البعدية.

**جدول (11) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب السياسية، وفق متغير عمر المؤسسة**

أكثر من 10 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	المتوسط الحسابي	عمر المؤسسة
0.194*-	0.106-		3.36	أقل من 5 سنوات
0.087-			3.47	من 5 - 10 سنوات
			3.56	أكثر من 10 سنوات

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$

يشير الجدول (11) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب السياسية بين المؤسسات ذات العمر (أقل من 5 سنوات)، و (أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

جدول (12) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	3.29		0.099-	*0.516-
من 5 - 10 سنوات	3.38			*0.417-
أكثر من 10 سنوات	3.80			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (12) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب الاجتماعية بين :

- المؤسسات ذات العمر (أقل من 5 سنوات)، و (أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

- المؤسسات ذات العمر (من 5-10 سنوات)، و (أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

جدول (13) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	3.31		0.145-	*0.199-
من 5 - 10 سنوات	3.46			0.054-
أكثر من 10 سنوات	3.51			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (13) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب القانونية والتشريعية

بين المؤسسات ذات العمر (أقل من 5 سنوات)، و (أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

جدول (14) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة  
والمؤسسات النسوية، وفق متغير عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	3.50		0.117-	*0.262-
من 5 - 10 سنوات	3.38			*0.379-
أكثر من 10 سنوات	3.76			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (14) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال العلاقة بين الوزارة  
والمؤسسات النسوية بين :

- المؤسسات ذات العمر (أقل من 5 سنوات)، و(أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

- المؤسسات ذات العمر (من 5-10 سنوات)، و(أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

جدول (15) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية  
أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	3.43		0.039-	*0.220-
من 5 - 10 سنوات	3.47			*0.181-
أكثر من 10 سنوات	3.65			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (15) إلى وجود فرق دال إحصائياً في الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار  
وزارة شؤون المرأة بين:



- المؤسسات ذات العمر (أقل من 5 سنوات)، و(أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

- المؤسسات ذات العمر (من 5-10 سنوات)، و(أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

## 2. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.

ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (16) و (17) تبين ذلك.

وقد قامت الباحثة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المطالب السياسية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والدع والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وكانت النتائج بحسب الجدول (16).

جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

المجال	طبيعة عمل المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المطالب السياسية	خدماتي	78	3.54	0.22
	اجتماعي ثقافي	38	3.39	0.40
	سياسي	22	3.47	0.21
	قانوني	40	3.44	0.66
	غير ذلك	12	3.15	0.14
المطالب الاجتماعية	خدماتي	78	3.45	0.33
	اجتماعي ثقافي	38	3.28	0.53
	سياسي	22	3.52	0.38
	قانوني	40	3.82	0.57
	غير ذلك	12	3.26	0.24
المطالب القانونية والتشريعية	خدماتي	78	3.48	0.26
	اجتماعي ثقافي	38	3.29	0.57
	سياسي	22	3.58	0.49
	قانوني	40	3.48	0.44
	غير ذلك	12	3.05	0.19
الدعم والمساندة	خدماتي	78	3.54	0.50
	اجتماعي ثقافي	38	3.40	0.61
	سياسي	22	3.57	0.37
	قانوني	40	3.42	0.98
	غير ذلك	12	3.14	0.21
العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	خدماتي	78	3.55	0.43
	اجتماعي ثقافي	38	3.45	0.35
	سياسي	22	3.55	0.70
	قانوني	40	3.81	0.35
	غير ذلك	12	3.07	0.20

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	طبيعة عمل المؤسسة	المجال
0.60	3.45	78	خدمي	المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة
0.47	3.69	38	اجتماعي ثقافي	
0.51	3.73	22	سياسي	
0.60	3.92	40	قانوني	
0.47	3.63	12	غير ذلك	
0.25	3.50	78	خدمي	الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة
0.37	3.43	38	اجتماعي ثقافي	
0.37	3.57	22	سياسي	
0.40	3.67	40	قانوني	
0.19	3.24	12	غير ذلك	

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق ظاهرية ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق

دالة احصائياً قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الاحادي وكانت النتائج بحسب جدول (17).

جدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المطالب السياسية	بين المجموعات	1.942	4	0.485	3.236	*0.014
	خلال المجموعات	27.749	185	0.150		
	المجموع	29.691	189			
المطالب الاجتماعية	بين المجموعات	6.874	4	1.719	8.952	*0.0001
	خلال المجموعات	35.516	185	0.192		
	المجموع	42.390	189			
المطالب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	3.324	4	0.831	5.080	*0.001
	خلال المجموعات	30.264	185	0.164		
	المجموع	33.588	189			
الدعم والمساندة	بين المجموعات	2.159	4	0.540	1.362	0.249
	خلال المجموعات	73.348	185	0.396		
	المجموع	75.508	189			
العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	بين المجموعات	5.818	4	1.455	7.838	*0.001
	خلال المجموعات	34.330	185	0.186		
	المجموع	40.148	189			
المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	6.328	4	1.582	5.063	*0.001
	خلال المجموعات	57.804	185	0.312		
	المجموع	64.132	189			
الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	2.297	4	0.574	5.502	*0.001
	خلال المجموعات	19.307	185	0.104		
	المجموع	21.603	189			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (17) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة، في مجال الدعم والمساندة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، ولتعرف مصدر الفروق، أُستخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، وتوضح الجداول (18-23) نتائج المقارنة البعدية.

جدول (18) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب السياسية، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

طبيعة عمل المؤسسة	المتوسط الحسابي	خدماتي	اجتماعي ثقافي	سياسي	قانوني	غير ذلك
خدماتي	3.54		0.158	0.069	0.100	0.398*
اجتماعي ثقافي	3.39			0.089-	0.058-	0.238
سياسي	3.47				0.030	0.327
قانوني	3.44					0.296
غير ذلك	3.15					

\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$

يشير الجدول (18) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب السياسية بين المؤسسات ذات طبيعة العمل (خدماتي)، و(غير ذلك)، ولصالح (خدماتي).

جدول (19) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية،  
وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

طبيعة عمل المؤسسة	المتوسط الحسابي	خدماتي	اجتماعي ثقافي	سياسي	قانوني	غير ذلك
خدماتي	3.45		0.167	0.068-	*0.375-	0.188
اجتماعي ثقافي	3.28			0.234-	*0.542-	0.021
سياسي	3.52				0.307-	0.256
قانوني	3.82					*0.563
غير ذلك	3.26					

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (19) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب الاجتماعية بين:

- المؤسسات ذات طبيعة العمل (خدماتي)، و(قانوني)، ولصالح (قانوني).

- المؤسسات ذات طبيعة العمل (اجتماعي ثقافي)، و(قانوني)، ولصالح (قانوني).

- المؤسسات ذات طبيعة العمل (قانوني)، و(غير ذلك)، ولصالح (قانوني).

جدول (20) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

طبيعة عمل المؤسسة	المتوسط الحسابي	خدماتي	اجتماعي ثقافي	سياسي	قانوني	غير ذلك
خدماتي	3.48		0.190	0.108-	0.002-	*0.429
اجتماعي ثقافي	3.29			0.299-	0.193-	0.238
سياسي	3.58				0.106	*0.537
قانوني	3.48					*0.431
غير ذلك	3.05					

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (20) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب القانونية والتشريعية

بين:

- المؤسسات ذات طبيعة العمل (خدمي)، و(غير ذلك)، ولصالح (خدمي).
- المؤسسات ذات طبيعة العمل (سياسي)، و(غير ذلك)، ولصالح (سياسي).
- المؤسسات ذات طبيعة العمل (قانوني)، و(غير ذلك)، ولصالح (قانوني).

جدول (21) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

طبيعة عمل المؤسسة	المتوسط الحسابي	خدمي	اجتماعي ثقافي	سياسي	قانوني	غير ذلك
خدمي	3.55		0.102	0.007	0.258-	*0.479
اجتماعي ثقافي	3.45			0.095-	*0.361-	0.376
سياسي	3.55				0.266-	0.471
قانوني	3.81					*0.737
غير ذلك	3.07					

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (21) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال العلاقة بين الوزارة

والمؤسسات النسوية بين:

- المؤسسات ذات طبيعة العمل (خدمي)، و(غير ذلك)، ولصالح (خدمي).
- المؤسسات ذات طبيعة العمل (اجتماعي ثقافي)، و(قانوني)، ولصالح (قانوني).
- المؤسسات ذات طبيعة العمل (قانوني)، و(غير ذلك)، ولصالح (قانوني).

جدول (22) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المعوقات التي تواجهه وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

طبيعة عمل المؤسسة	المتوسط الحسابي	خدماتي	اجتماعي ثقافي	سياسي	قانوني	غير ذلك
خدماتي	3.45		0.243-	0.281-	*0.474-	0.187-
اجتماعي ثقافي	3.69			0.038-	0.231-	0.056
سياسي	3.73				0.193-	0.094
قانوني	3.92					0.287
غير ذلك	3.63					

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (22) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المعوقات التي تواجهه وزارة شؤون المرأة بين المؤسسات ذات طبيعة العمل (خدماتي)، و(قانوني)، ولصالح (قانوني).

جدول (23) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير طبيعة عمل المؤسسة

طبيعة عمل المؤسسة	المتوسط الحسابي	خدماتي	اجتماعي ثقافي	سياسي	قانوني	غير ذلك
خدماتي	3.50		0.073	0.073-	0.171-	0.264
اجتماعي ثقافي	3.43			0.146-	*0.244-	0.191
سياسي	3.57				0.098-	0.337
قانوني	3.67					*0.435
غير ذلك	3.24					

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (23) إلى وجود فرق دال إحصائياً في الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة بين :

- المؤسسات ذات طبيعة العمل (اجتماعي ثقافي)، و(قانوني)، ولصالح (قانوني).



- المؤسسات ذات طبيعة العمل (قانوني)، و (غير ذلك)، ولصالح (قانوني).

### 3. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير نوع المؤسسة.

ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (24) و (25) تبين ذلك.

وقد قامت الباحثة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المطالب السياسية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والدع والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وكانت النتائج بحسب الجدول (24).

جدول (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق نوع المؤسسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع المؤسسة	المجال
0.12	3.22	12	حكومية	المطالب السياسية
0.53	3.44	64	أهلية	
0.31	3.50	114	خاصة	
0.52	3.39	12	حكومية	المطالب الاجتماعية
0.48	3.65	64	أهلية	
0.45	3.41	114	خاصة	
0.22	2.79	12	حكومية	المطالب القانونية والتشريعية
0.34	3.49	64	أهلية	
0.43	3.46	114	خاصة	
0.10	2.43	12	حكومية	الدعم والمساندة
0.72	3.56	64	أهلية	
0.51	3.52	114	خاصة	
0.10	3.33	12	حكومية	العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية
0.35	3.74	64	أهلية	
0.51	3.48	114	خاصة	
0.10	2.90	12	حكومية	المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة
0.58	3.91	64	أهلية	
0.53	3.56	114	خاصة	
0.16	3.04	12	حكومية	الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة
0.32	3.65	64	أهلية	
0.31	3.49	114	خاصة	

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق ظاهرية ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائياً قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الاحادي وكانت النتائج بحسب جدول (25).

جدول (25) نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير نوع المؤسسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المطالب السياسية	بين المجموعات	851.	2	0.426	2.759	0.066
	خلال المجموعات	28.840	187	0.154		
	المجموع	29.691	189			
المطالب الاجتماعية	بين المجموعات	2.596	2	1.298	6.099	*0.003
	خلال المجموعات	39.794	187	0.213		
	المجموع	42.390	189			
المطالب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	5.258	2	2.629	17.352	*0.001
	خلال المجموعات	28.330	187	0.151		
	المجموع	33.588	189			
الدعم والمساندة	بين المجموعات	13.829	2	6.914	20.963	*0.001
	خلال المجموعات	61.679	187	0.330		
	المجموع	75.508	189			
العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	بين المجموعات	3.372	2	1.686	8.573	*0.001
	خلال المجموعات	36.776	187	0.197		
	المجموع	40.148	189			
المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	11.997	2	5.998	21.515	*0.001
	خلال المجموعات	52.135	187	0.279		
	المجموع	64.132	189			
الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	3.885	2	1.942	20.501	*0.001
	خلال المجموعات	17.718	187	0.029		
	المجموع	21.603	189			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (25) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير نوع المؤسسة، في مجال المطالب السياسية، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والدعم والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، ولتعرف مصدر الفروق، استخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، وتوضح الجداول (26-31) نتائج المقارنة البعدية.

**جدول (26) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير نوع المؤسسة**

نوع المؤسسة	المتوسط الحسابي	حكومية	أهلية	خاصة
حكومية	3.39		0.264-	0.019-
أهلية	3.65			*0.245
خاصة	3.41			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$

يشير الجدول (26) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب الاجتماعية بين المؤسسات الأهلية والمؤسسات الخاصة، ولصالح المؤسسات الأهلية.

**جدول (27) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير نوع المؤسسة**

نوع المؤسسة	المتوسط الحسابي	حكومية	أهلية	خاصة
حكومية	2.79		*0.701-	*0.670-
أهلية	3.49			0.030
خاصة	3.46			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$

يشير الجدول (27) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب القانونية والتشريعية

بين:

- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية ولصالح المؤسسات الأهلية.

- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة ولصالح المؤسسات الخاصة.

جدول (28) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال الدعم والمساندة، وفق متغير نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	المتوسط الحسابي	حكومية	أهلية	خاصة
حكومية	2.79		*1.134-	*1.090-
أهلية	3.49			0.044
خاصة	3.46			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (28) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال الدعم والمساندة بين:

- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية ولصالح المؤسسات الأهلية.

- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة ولصالح المؤسسات الخاصة.

جدول (29) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	المتوسط الحسابي	حكومية	أهلية	خاصة
حكومية	3.33		*0.403-	0.144-
أهلية	3.74			*0.259
خاصة	3.48			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (29) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال العلاقة بين الوزارة  
والمؤسسات النسوية، بين:

- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية ولصالح المؤسسات الأهلية.
- المؤسسات الأهلية والمؤسسات الخاصة ولصالح المؤسسات الأهلية.

جدول (30) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المعوقات التي تواجه  
وزارة شؤون المرأة، وفق متغير نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	المتوسط الحسابي	حكومية	أهلية	خاصة
حكومية	2.90		*1.012-	*0.663-
أهلية	3.91			*0.349
خاصة	3.56			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (30) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المعوقات التي تواجه وزارة  
شؤون المرأة، بين:

- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية ولصالح المؤسسات الأهلية.
- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة ولصالح المؤسسات الخاصة.
- المؤسسات الأهلية والمؤسسات الخاصة ولصالح المؤسسات الأهلية.

جدول (31) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية  
أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	المتوسط الحسابي	حكومية	أهلية	خاصة
حكومية	3.04		*0.606-	*0.449-
أهلية	3.65			*0.157
خاصة	3.49			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (31) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، بين:

- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية ولصالح المؤسسات الأهلية.
- المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة ولصالح المؤسسات الخاصة.
- المؤسسات الأهلية والمؤسسات الخاصة ولصالح المؤسسات الأهلية.

#### 4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير النوع.

ولفحص الفرضية، فقد استخدمت الباحثة اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين

(Independent t-test) ونتائج الجدول (32) تبين ذلك.

جدول (32) نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير النوع

مستوى الدلالة	قيمة ت	إناث (ن=173)		ذكور (ن=17)		المجال
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
*0.002	3.069	0.40	3.49	0.27	3.18	المطالب السياسية
*0.001	3.291	0.47	3.52	0.30	3.14	المطالب الاجتماعية
*0.043	2.038	0.42	3.44	0.36	3.23	المطالب القانونية والتشريعية
0.896	0.131	0.65	3.47	0.34	3.45	الدعم والمساندة
0.199	1.289	0.47	3.57	0.33	3.42	العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية
0.347	0.943	0.59	3.65	0.44	3.51	المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة
<b>*0.015</b>	<b>2.454</b>	<b>0.34</b>	<b>3.53</b>	<b>0.24</b>	<b>3.32</b>	<b>الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة</b>

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )، ودرجات حرية (188).

يتضح من الجدول (32) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير النوع، في مجالات الدعم والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وهذه الفروق لصالح الإناث.



## 5. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائياً استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (33) و (34) تبين ذلك.

وقد قامت الباحثة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المطالب السياسية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والدع والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وكانت النتائج بحسب الجدول (33).

جدول (33) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال
0.23	3.57	42	أقل من بكالوريوس	المطالب السياسية
0.43	3.46	130	بكالوريوس	
0.23	3.15	18	ماجستير فأعلى	
0.48	3.67	42	أقل من بكالوريوس	المطالب الاجتماعية
0.44	3.50	130	بكالوريوس	
0.37	3.01	18	ماجستير فأعلى	
0.35	3.49	42	أقل من بكالوريوس	المطالب القانونية والتشريعية
0.44	3.44	130	بكالوريوس	
0.38	3.19	18	ماجستير فأعلى	
0.63	3.64	42	أقل من بكالوريوس	الدعم والمساندة
0.66	3.43	130	بكالوريوس	
0.15	3.30	18	ماجستير فأعلى	
0.30	3.73	42	أقل من بكالوريوس	العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية
0.47	3.55	130	بكالوريوس	
0.48	3.19	18	ماجستير فأعلى	
0.62	3.56	42	أقل من بكالوريوس	المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة
0.61	3.64	130	بكالوريوس	
0.11	3.81	18	ماجستير فأعلى	
0.31	3.61	42	أقل من بكالوريوس	الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة
0.35	3.51	130	بكالوريوس	
0.11	3.29	18	ماجستير فأعلى	

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق ظاهرية ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق

دالة احصائياً قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الاحادي وكانت النتائج بحسب جدول (34).

جدول (34) نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير المؤهل العلمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المطالب السياسية	بين المجموعات	2.275	2	1.137	7.758	*0.001
	خلال المجموعات	27.416	187	0.147		
	المجموع	29.691	189			
المطالب الاجتماعية	بين المجموعات	5.425	2	2.712	13.721	*0.001
	خلال المجموعات	36.966	187	0.198		
	المجموع	42.390	189			
المطالب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	1.180	2	0.590	3.403	*0.035
	خلال المجموعات	32.408	187	0.173		
	المجموع	33.588	189			
الدعم والمساندة	بين المجموعات	1.911	2	0.956	2.428	0.091
	خلال المجموعات	73.596	187	0.394		
	المجموع	75.508	189			
العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	بين المجموعات	3.753	2	1.876	9.641	*0.001
	خلال المجموعات	36.395	187	0.195		
	المجموع	40.148	189			
المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	0.783	2	0.391	1.156	0.317
	خلال المجموعات	63.349	187	0.339		
	المجموع	64.132	189			
الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	1.331	2	0.665	6.138	*0.003
	خلال المجموعات	20.273	187	0.108		
	المجموع	21.603	189			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (34) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، في مجالي الدعم والمساندة والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، ولتعرف مصدر الفروق، أُستخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، وتوضح الجداول (35-39) نتائج المقارنة البعدية.

جدول (35) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب السياسية، وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
أقل من بكالوريوس	3.57		0.106	*0.423
بكالوريوس	3.46			*0317
ماجستير فأعلى	3.15			

\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (35) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب السياسية بين :

- أصحاب المؤهل العلمي (أقل من بكالوريوس) و (ماجستير فأعلى)، ولصالح (أقل من بكالوريوس).

- أصحاب المؤهل العلمي (بكالوريوس) و (ماجستير فأعلى)، ولصالح (بكالوريوس).

جدول (36) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
أقل من بكالوريوس	3.67		0.169	*0.654
بكالوريوس	3.50			*0.485
ماجستير فأعلى	3.01			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (36) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب الاجتماعية بين:

- أصحاب المؤهل العلمي (أقل من بكالوريوس) و (ماجستير فأعلى)، ولصالح (أقل من بكالوريوس).

- أصحاب المؤهل العلمي (بكالوريوس) و (ماجستير فأعلى)، ولصالح (بكالوريوس).

جدول (37) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب القانونية والتشريعية، وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
أقل من بكالوريوس	3.49		0.055	*0.299
بكالوريوس	3.44			0.245
ماجستير فأعلى	3.19			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (37) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب القانونية والتشريعية

بين أصحاب المؤهل العلمي (أقل من بكالوريوس) و (ماجستير فأعلى)، ولصالح (أقل من بكالوريوس).

جدول (38) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة  
والمؤسسات النسوية، وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
أقل من بكالوريوس	3.73		0.180	*0.545
بكالوريوس	3.55			*0.365
ماجستير فأعلى	3.19			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (38) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال العلاقة بين الوزارة  
والمؤسسات النسوية بين:

- أصحاب المؤهل العلمي (أقل من بكالوريوس) و(ماجستير فأعلى)، ولصالح (أقل من  
بكالوريوس).

- أصحاب المؤهل العلمي (بكالوريوس) و(ماجستير فأعلى)، ولصالح (بكالوريوس).

جدول (39) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات الدرجة الكلية لمجالات فعالية  
أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
أقل من بكالوريوس	3.61		0.101	*0.325
بكالوريوس	3.51			*0.224
ماجستير فأعلى	3.29			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (39) إلى وجود فرق دال إحصائياً في الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار  
وزارة شؤون المرأة بين:

- أصحاب المؤهل العلمي (أقل من بكالوريوس) و(ماجستير فأعلى)، ولصالح (أقل من بكالوريوس).

- أصحاب المؤهل العلمي (بكالوريوس) و(ماجستير فأعلى)، ولصالح (بكالوريوس).

#### 6. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير مكان السكن.

ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائياً استخدمت الباحثة تحليل التباين

الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (40) و (41) تبين ذلك.

وقد قامت الباحثة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات

المطالب السياسية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والدع والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، وكانت النتائج بحسب الجدول (40).

جدول (40) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق مكان السكن

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مكان السكن	المجال
0.32	3.50	78	مدينة	المطالب السياسية
0.45	3.40	96	قرية	
0.31	3.61	16	مخيم	
0.47	3.43	78	مدينة	المطالب الاجتماعية
0.46	3.47	96	قرية	
0.40	3.92	16	مخيم	
0.43	3.37	78	مدينة	المطالب القانونية والتشريعية
0.41	3.46	96	قرية	
0.45	3.48	16	مخيم	
0.49	3.52	78	مدينة	الدعم والمساندة
0.68	3.43	96	قرية	
0.90	3.36	16	مخيم	
0.29	3.54	78	مدينة	العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية
0.53	3.62	96	قرية	
0.58	3.25	16	مخيم	
0.55	3.48	78	مدينة	المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة
0.58	3.76	96	قرية	
0.57	3.70	16	مخيم	
0.31	3.48	78	مدينة	الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة
0.34	3.53	96	قرية	
0.44	3.57	16	مخيم	

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق ظاهرية ولفحص فيما إذا كانت هذه الفروق

دالة احصائياً قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الاحادي وكانت النتائج بحسب جدول (41).



جدول (41) نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وفق متغير مكان السكن

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المطالب السياسية	بين المجموعات	0.913	2	0.457	2.967	0.054
	خلال المجموعات	28.778	187	0.154		
	المجموع	29.691	189			
المطالب الاجتماعية	بين المجموعات	3.250	2	1.625	7.764	*0.001
	خلال المجموعات	39.140	187	0.209		
	المجموع	42.390	189			
المطالب القانونية والتشريعية	بين المجموعات	0.346	2	0.173	0.974	0.379
	خلال المجموعات	33.242	187	0.178		
	المجموع	33.588	189			
الدعم والمساندة	بين المجموعات	0.545	2	0.273	0.680	0.508
	خلال المجموعات	74.963	187	0.401		
	المجموع	75.508	189			
العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية	بين المجموعات	1.957	2	0.979	4.792	*0.009
	خلال المجموعات	38.191	187	0.204		
	المجموع	40.148	189			
المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	3.524	2	1.762	5.436	*0.005
	خلال المجموعات	60.608	187	0.324		
	المجموع	64.132	189			
الدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة	بين المجموعات	0.190	2	0.095	0.830	0.438
	خلال المجموعات	21.413	187	0.115		
	المجموع	21.603	189			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (41) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير مكان السكن، في مجالات المطالب السياسية والمطالب القانونية والتشريعية والدعم والمساندة، والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب الاجتماعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، ولتعرف مصدر الفروق، أُستخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، وتوضح الجداول (42-44) نتائج المقارنة البعدية.

جدول (42) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المطالب الاجتماعية، وفق متغير مكان السكن

مكان السكن	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	مخيم
مدينة	3.43		0.035-	*0.486-
قرية	3.47			*0.451-
مخيم	3.92			

\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$

يشير الجدول (42) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المطالب الاجتماعية بين:

- مكاني السكن (مدينة) و(مخيم)، ولصالح (مخيم).

- مكاني السكن (قرية) و(مخيم)، ولصالح (مخيم).

جدول (43) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية، وفق متغير مكان السكن

مكان السكن	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	مخيم
مدينة	3.54		0.087-	0.286
قرية	3.62			*0.373
مخيم	3.25			

\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$

يشير الجدول (43) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال العلاقة بين الوزارة  
والمؤسسات النسوية بين مكاني السكن (قرية) و(مخيم)، ولصالح (قرية).

جدول (44) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال المعوقات التي تواجه  
وزارة شؤون المرأة، وفق متغير مكان السكن

مكان السكن	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	مخيم
مدينة	3.48		0.283*	0.223-
قرية	3.76			0.060
مخيم	3.70			

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يشير الجدول (44) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال المعوقات التي تواجه وزارة  
شؤون المرأة بين مكاني السكن (مدينة) و(قرية)، ولصالح (قرية).

## الفصل الخامس

# مناقشة النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت إلى معرفة مدى فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية، وتم ذلك من خلال التعرف على أثر متغيرات الدراسة التي تناولتها (عمر المؤسسة، طبيعة عمل المؤسسة، نوع المؤسسة، الجنس، المؤهل العلمي، مكان السكن) من وجهة نظر العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية.

وتم التوصل إلى نتائج الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي لها، بالإضافة إلى فحص ست فرضيات متعلقة بموضوع الدراسة، وتمت الإجابة عنها من خلال تحليل أداة الدراسة المختارة كما ورد في الفصل الرابع.

#### أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ما فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية؟

أوضحت نتائج الجداول (3-8) إلى تفاوت واضح بين الأدوار الإيجابية والسلبية لوزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية، فقد أشار الجدول (3) إلى وجود تقصير في مجال المطالب السياسية من حيث تمكين المرأة في مركز صنع القرار والاكتفاء بالكويتا النسائية في الانتخابات والاهتمام بقضية النوع الاجتماعي على حساب القضايا السياسية والنوعية.

وتفسر تلك النتائج إلى أنّ وزارة شؤون المرأة وزارة خدماتية أكثر منها سياسية، فهي لا تقدر على تغيير سياسات مركزية، وجلّ عملها يهتم بتحسين الأوضاع السياسية التي تتعلق بالمرأة، وذلك ما يعبر عنه نظام الكوتا، كما أن دور وزارة شؤون المرأة يحمل في طياته توعية

بالحقوق السياسية وحق الانتخاب وكيفية استقلالها في تصويتها أكثر من كونه دوراً إصلاحياً يعمل على تغيير السياسات الانتخابية.

ولا زالت الوزارة - كما ترى وزيرة شؤون المرأة - تسعى نحو تحقيق مطالب وحقوق المرأة على المستوى المحلي وتقوية وتمكين المرأة الفلسطينية من الناحية السياسية من خلال الوصول إلى أماكن اتخاذ القرار.

وتتفق نتائج هذه الدراسة في المطالب السياسية إلى حد كبير مع نتائج دراسة جاد الله (2007) التي أشارت إلى أن المبادرات السياسية لتفعيل دور المرأة لم تحقق الهدف المنشود لها.

وأشار الجدول (4) إلى تدني دور وزارة شؤون المرأة في الارتقاء بالمنظم بالمرأة في المطالب الاجتماعية من حيث عقد المؤتمرات المساندة لها والتي تحث على عدم العنف نحوها أو من حيث إحداث تعديلات على المنظومة الاجتماعية ذات الصلة بالمرأة.

وتفسر أن وزارة شؤون المرأة ربما تجد صعوبة في تغيير السياق الاجتماعي والموروث الثقافي، ومحدودية عملها في المراكز الرئيسية كالمدن، ووجود تحديات في نشر الفكر الاجتماعي في القرى أو المخيمات سواء من حيث ورشات العمل والأيام الدراسية أو مراكز ومقرات خاصة بوزارة شؤون المرأة يمكن اعتبارها مكاناً ثابتاً لتطبيق الخطط وتنفيذ استراتيجيات التغيير الاجتماعي، كما ترى الباحثة أن عقد المؤتمرات التي تتعلق بمواجهة العنف ضد المرأة تحتاج إلى تنظيم وترتيب وتحضير بشكل موسع وحقيقي كي لا يُعد شكلياً فقط، وهذا ما يندر حدوثه في المجتمع الفلسطيني.

وتشير نتائج الجدول (5) إلى ضعف في مجال المطالب القانونية والتشريعية من حيث غياب الإطار القانوني والتشريعي والسياسي لقضايا المرأة، وسن القوانين والتشريعات التي تحد من العنف ضد المرأة.

ويعود الضعف في المطالب القانونية والتشريعية ربما إلى سن القوانين والتشريعات هي سلطة بيد الذكور وقد يؤثر ذلك على إقرارها، كما أن القوانين والتشريعات الحالية تحتاج إلى

سلطة تنفيذية لتطبيقها، ففي كثير من حالات العنف ضد المرأة وحتى في الحالات الأكثر إيلاماً وضرراً، تُحلّ عشائرياً وقبلياً على حساب المرأة، ولا تتوفر هناك ملاحقة قانونية أو قضائية من هيئات مثل وزارة شؤون المرأة، وإن فعلت ذلك فإنها تكون محل انتقاد لكثير من الأفراد، ومن هنا فإن وزارة شؤون المرأة تعقد ورشات عمل ولقاءات حول الحد من العنف ضد المرأة، لكن هذه الورشات وتوصياتها تنتهي بمجرد توثيقها ولا تذهب إلى أكثر من ذلك.

وأشار الجدول (6) إلى ضبابية دور وزارة شؤون المرأة في دعم المرأة ومساندتها في القطاعات والمؤسسات المختلفة.

وتحلّ هذه النتائج في أنّ دور وزارة شؤون المرأة يتحدد ضمن الإجراءات الحكومية والمراسلات الرسمية مثلها مثل أي وزارة أخرى، ويعد أي شيء غير ذلك تدخلاً في عمل المؤسسات والوزارات الأخرى خاصة في الوزارات ذات الاهتمام المشترك، فعلى سبيل المثال، فمشروع قرار العنف ضد المرأة لا بد أن يمر من خلال ثلاث وزارات وهي وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية، كما أن وزارة شؤون المرأة ترفع توصيات إلى الحكومة من أجل تغيير واقع المرأة والنهوض بها، إلا أن استجابة الحكومة ضعيف في هذا السياق، وتضطر الوزارة إلى اقتصار الإجراءات والعمل بها ضمن الحدود والصلاحيات الممنوحة لها، ولذلك فهي تنشط في العمل مع المؤسسات النسوية في البرامج مثل الحد من العنف ضد المرأة، وتمكينها، وإرشادها وتوعيتها بحقوقها وتدريبها، وكأنها تقوم بهذا العمل كتعويض عن المساندة والدعم الحكومي الرسمي الذي يمثل سياسة عامة تنتهجها الحكومة في كافة المؤسسات والهيئات والوزارات التابعة لها.

وأشار الجدول (7) إلى تباين العلاقة بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات النسوية، فتارة تكون العلاقة قوية وتارة أخرى تضعف تلك العلاقة إلى حد كبير.

وتفسر هذه النتائج في كون وزارة شؤون المرأة هي صاحبة الكلمة الأولى في رسم السياسات التي تتعلق بالمرأة وهي صاحبة القرار في ذلك، ولا يتجاوز دور المؤسسات النسوية الدور الاستشاري في قضايا غير مؤثرة أو الدور التنفيذي لتلك السياسات أو الخطط أو

الاستراتيجيات، أو دور الداعم المالي لبعض الأنشطة أو الفعاليات التي تبرمجها وزارة شؤون المرأة، وأحيانا يكون هناك تعاون حقيقي في قضايا النوع الاجتماعي أو الحد من العنف ضد المرأة.

وتأكيداً لذلك، فقد رأت (هيفاء الآغا، مقابلة شخصية، رام الله، 2016/4/10) أن التعاون مع المؤسسات النسوية يتم في مجالات صحة المرأة وتعليمها وعملها، ويمكن تحسين التعاون مستقبلاً من خلال استراتيجية الوزارة التي تعتمد على مشاركة المؤسسات النسوية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات المختلفة في الوزارات الحكومية

ويأتي الجدول (8) ليؤكد النتائج السابقة وحصول المعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة على درجة مرتفعة من وجهة نظر المؤسسات النسوية، وتعلل الباحثة ذلك لأسباب كثيرة منها أن السياق الاجتماعي الثقافي في فلسطين لم يتغير بصورة ملموسة تجاه قضايا المرأة وأدوارها المختلفة برغم الجهود المبذولة من وزارة شؤون المرأة أو المؤسسات النسوية على حد سواء، علاوة على ذلك فإن غياب التشريعات والإطار القانوني الذي ينظم العلاقات نحو المرأة، قد ساهم بدرجة كبيرة في تهميش دور وزارة شؤون المرأة، وأبرز المرأة على أنها الطرف الأضعف والذي يُمكن أن تُحل قضاياها ومشكلاته ضمن إطار العائلة أو العشيرة دون الحاجة إلى المؤسسة الرسمية.

ولا يُمكن تجاهل أن ضعف المرأة وقلة حيلتها وإجبارها على تغليب مصلحة الأسرة على مصلحتها، قد ساهم أيضاً في إضعاف دور وزارة شؤون المرأة، فالوزارة لا تستطيع فعل أي شيء دون أن يكون هناك قضية مطروحة أمامها.

وتؤكد المقابلات ذلك فقد عبّرت من تمت مقابلاتهن أن معوقات دور وزارة شؤون المرأة تمثلت في العادات والتقاليد التي ما زالت سائدة في المجتمع، وبراء أصحاب القرار داخل الوزارات المتعددة غير المؤمنة بالمساواة بين الرجل والمرأة، فأحداث أي تغيير لصالح المرأة يحتاج إلى اقناع طبقة كبيرة بالمجتمع بأهميتها ودورها الفعال، بالتالي صعوبة تحقيق أهداف



وزارة شؤون المرأة بشكل كبير وسريع في ظل جميع التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها، كما أنّ غياب دور المجلس التشريعي له دور كبير بإصدار القرارات التي تدعم المرأة، وعدم وجود ميزانية تمنع تنفيذ الكثير من المشاريع.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

### 1. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير عمر المؤسسة.

يتضح من خلال الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير عمر المؤسسة، في مجالي الدعم والمساندة والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة.

وتعزو الباحثة نتيجة عدم وجود فروق إحصائية تعود إلى متغير عمر المؤسسة في مجالي الدعم والمساندة والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة إلى أن جميع هذه المؤسسات تعيش في نفس الظروف المؤثرة عليها وبالتالي لا يلعب عمر المؤسسة أي دور من حيث زيادة الدعم والمساندة المقدمة لها أو من حيث المعوقات التي تواجهها.

أما من حيث وجود فروق إحصائية في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، فتعزو الباحثة هذه الفروق إلى اختلاف اهتمامات

وظروف كل مؤسسة من المؤسسات العاملة في مجال المرأة، هذا الأمر الذي يؤثر على نوعية المطالب السياسية والاجتماعية والقانونية بينها، وذلك بسبب الإدراك المتزايد بإمكانيات وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في المشاركة في تطوير المؤسسات والقوانين والحياة الاجتماعية بشكل واضح، حيث أوضحت النتائج بان الفروق في هذه المجالات كانت دائماً لصالح المؤسسات التي عمرها أكثر من 10 سنوات، يدل هذا على ان زيادة عمر المؤسسة يزيد من إدراكها للمطالب السياسية والاجتماعية والقانونية ولأهمية العلاقة بين الوزارة والمؤسسات المختلفة.

## 2. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.

يتضح من خلال الجدول رقم (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة، في مجال الدعم والمساندة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة.

وتعزو الباحثة نتيجة عدم وجود فروق إحصائية تعود إلى متغير طبيعة عمل المؤسسة في مجال الدعم والمساندة إلى تشابه أعمال معظم المؤسسات التي تهتم بالمرأة وبالتالي تشابه طبيعة عملها وحاجتها إلى الدعم والمساندة، ومن هنا يتبين بأن مؤسسات المرأة على حد سواء تتفق في هذا المجال مع بعضها البعض من حيث التركيز على قضايا المرأة العامة، ولعله يتضح لنا هنا فعالية دور وزارة شؤون المرأة بتقديم الدعم والمساندة لجميع المؤسسات باختلاف طبيعة

عملها أو الجوانب التي تركز عليها، ويعود ذلك إلى اهتمامها بشكل كبير بجميع قضايا المؤسسات النسوية دون الاهتمام بطبيعة العمل أو تفضيل جوانب محددة من حيث تفضيلها بالدعم أكثر من غيرها.

أما من حيث وجود فروق إحصائية في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، فتعزو الباحثة أسباب هذه الفروق إلى الأمور التالية:

1. إن تعامل وزارة شؤون المرأة قد يختلف من مؤسسة لأخرى بحكم النشاطات أو الفعاليات التي تقوم بها تلك المؤسسة، ويظهر ذلك في التعامل مع بعض المنظمات مثل البلديات ومؤسسات الحكم المحلي التي تشغل عدد معين من النساء للعمل ضمن طاقم اللجان المسؤولة والعاملة فيها، أما المؤسسات النسوية فهي تهتم بالتشريعات والقوانين والتوعية السياسية التي تتعلق بالمرأة، ولذلك فإن طبيعة عملها تتطلب تواصلًا مختلفًا مع وزارة شؤون المرأة.

2. اختلاف طبيعة العمل المؤسسة يحدد الأدوار التي يجب على الوزارة أن تهتم بها بما يتوافق مع أهداف المؤسسات المختلفة، ففي المؤسسات الخدمية والاجتماعية والثقافية يجب على الوزارة أن تتبنى الأنشطة والمطالب التي تساعد مؤسسات المرأة التي تعمل في هذا القطاع بالازدهار والتقدم وتحقيق أهدافها، أما على صعيد المؤسسات المهتمة بالأمور السياسية والقانونية فيجب على الوزارة الاهتمام بهذه الأمور ومساعدة المؤسسات بها.

3. إن وزارة شؤون المرأة تهتم بالعمل وفق طبيعة عمل المؤسسة، فمثلاً في ظل وجود ظروف سياسية صعبة أو أحداث متضاربة سياسياً يجب على الوزارة الاهتمام بمؤسسات المرأة الناشطة سياسياً للعمل على تقديم الدعم المناسب لها، وبالتالي تختلف المطالب والأدوار التي تلعبها الوزارة تبعاً لطبيعة عمل المؤسسة.

### 3. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير نوع المؤسسة.

يتضح من خلال الجدول رقم (26) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير نوع المؤسسة، في مجال المطالب السياسية، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والدعم والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة.

وتعزو الباحثة نتيجة عدم وجود فروق إحصائية تعود إلى متغير نوع المؤسسة في مجال المطالب السياسية إلى أن جميع مؤسسات المرأة سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة لا تختلف مع بعضها البعض في اهتماماتها بالمطالب السياسية، بحيث يدعو جميعهم إلى وجود إطار سياسي واضح ورسمي تجاه قضايا المرأة السياسية، وبالتالي تتفق هذه المؤسسات بضرورة أن تقوم الوزارة بتبني المطالب التي تساعد هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها السياسية.

أما من حيث وجود فروق إحصائية في مجالات المطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والدعم والمساندة و العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، حيث أوضحت النتائج بأن الفروق كانت دائماً لصالح المؤسسات الأهلية والخاصة أكثر من المؤسسات الحكومية، فتعزو الباحثة السبب في ذلك إلى الأمور التالية:

1. درجة الحرية التي تتمتع بها مؤسسات المرأة، فبعض المؤسسات الحكومية التي تهتم بشؤون المرأة تحكمها الكثير من القوانين التي يجب الالتزام بها مقارنة بالمؤسسات الخاصة أو الأهلية.

2. أما على مستوى العلاقات بين المؤسسات والمعوقات التي تواجهها، تلعب نوع المؤسسة اختلافاً كبيراً في هذا المجال، حيث يلعب التعاون بين المؤسسات الحكومية مع بعضها البعض أو الخاصة أو الأهلية دوراً كبيراً في تعزيز النشاطات والتأكيد على المطالب المشتركة، أما التواصل والمشاركة بين المؤسسات التي تختلف من حيث النوع يقلل من تأثير المعوقات عليها ويساهم في بناء نقاط دعم مشتركة بينها تدفع وزارة المرأة إلى تبني الأمور المشتركة ما بين جميع هذه المؤسسات وعدم التركيز على جوانب محددة فقط.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السيوف (2013) التي تناولت أثر برامج التمكين على تقدم المرأة وظيفياً في القطاع العام الأردني.

#### 4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير النوع.

يتضح من الجدول رقم (33) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير النوع، في مجالات الدعم والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، وهذه الفروق لصالح الإناث.

وتعزو الباحثة نتيجة عدم وجود فروق إحصائية تعود إلى متغير النوع في مجالات الدعم والمساندة والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة إلى أن هذه القضايا التي تهتم بها هذه المجالات مشتركة بين الجنسين، فالعاملين والعاملات على حد سواء يدركون أهمية كل من المساندة والدعم، وتقوية العلاقات بين المؤسسات النسوية، وإدراك المعوقات التي تواجه الوزارة.

أما من حيث وجود فروق إحصائية في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، فتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام المرأة بهذه الأمور أكثر من الرجل، وذلك لأن هذه الجوانب تمثل القضايا التي تسعى المرأة إلى تحقيقها وتطالب بها، فجاءت الإجابات لصالح الإناث في هذا الجانب، ولعل ذلك يعود إلى أن الإناث في المؤسسات النسوية قد مررن بالخبرة والمشكلات التي تعاني منها المرأة بشكل عام، ولذلك فهن أكثر شعوراً وتحسناً من الذكور، الذين يملكون المعرفة في أحسن الأحوال.

#### 5. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

يتضح من الجدول (35) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، في مجالي الدعم والمساندة والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة.

وتعزو الباحثة نتيجة عدم وجود فروق إحصائية تعود إلى متغير المؤهل العلمي في مجالي الدعم والمساندة والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة إلى أنه بغض النظر عن مؤهل العاملين والعاملات في المؤسسة النسوية سواء كان أقل من بكالوريوس أو بكالوريوس أو ماجستير فأعلى، فالكل مهتم بتطوير المؤسسات النسوية وإبراز دورها وكيف تسهم في بناء دولة المؤسسات الوطنية في فلسطين، فمعيار الشهادة أو المؤهل لا يشكل التطوير الحقيقي للمؤسسات النسوية، وإنما التطور الحقيقي يكمن في الرغبة الداخلية والقوة على الاشتراك في العمل المؤسسي والمساهمة في التنمية المجتمعية المحلية، بحيث لا يختلف العاملين والعاملات بأرائهم في مجالات الدعم والمساندة والمعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية تبعاً لمؤهلهم العلمي.

أما من حيث وجود فروق إحصائية في مجالات المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والمطالب القانونية والتشريعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، فتعزو الباحثة ربما إلى حملة الدرجات العلمية الأقل هم من يمارسون العمل الميداني ويفحصوا مشكلات المرأة ويعاينوها بشكل دقيق، ويستطيعون تقييم دور وزارة شؤون المرأة بشكل أكثر من حملة الدرجات العلمية العليا والذين قد يمارسون عملاً مكتئباً أكثر منه ميدانياً.

#### 6. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير مكان السكن.

يتضح من الجدول رقم (42) عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطات استجابات العاملين والعاملات في المؤسسات النسوية حول فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظرهم، تبعاً لمتغير مكان السكن، في مجالات المطالب السياسية والمطالب القانونية والتشريعية والدعم

والمساندة، والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة، بينما توجد فروق بين متوسطات استجاباتهم في مجالات المطالب الاجتماعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة.

وتعزو الباحثة نتيجة عدم وجود فروق إحصائية تعود إلى متغير مكان السكن في المجالات المطالب السياسية والمطالب القانونية والتشريعية والدعم والمساندة، والدرجة الكلية لمجالات فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة إلى أن واقع المرأة الفلسطينية هو واقع واحد أينما وجدت المرأة الفلسطينية أو مؤسستها النسوية.

أما من حيث وجود فروق إحصائية في مجالات المطالب الاجتماعية والعلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية والمعوقات التي تواجه وزارة شؤون المرأة، فتعزو الباحثة هذه الفروق إلى اختلاف المطالب الاجتماعية حسب البيئة التي تعيش فيها المرأة، فواقع المدن يختلف عن واقع كل من القرى والمخيمات، ومشاركة المرأة في العمل الاجتماعي والمؤسساتي يختلف باختلاف مكان السكن والعادات والتوجهات السائدة فيه، بحيث أظهرت النتائج بأن الفروق في هذا الجانب كانت لصالح المخيمات وبالتالي يتضح لنا مدى حاجة المرأة هناك إلى تحقيق مطالبها الاجتماعية أكثر من باقي المناطق.

أما من حيث العلاقة بين الوزارة والمؤسسات والمعوقات التي تواجه المؤسسات فترتبطان بمدى تواصل الوزارة مع المؤسسات باختلاف الأماكن، بحيث كانت النتائج في الجانبين لصالح القرى أكثر من المدن والمخيمات وذلك ربما لرؤية العاملين في المؤسسات النسوية ومن سكان القرى أنها بحاجة إلى الكثير من الوعي والإرشاد لحل المشكلات التي تتعلق بالمرأة، وأن القرى بعيدة عن مراكز وزارة شؤون المرأة ولذلك فالمعوقات التي تواجه الوزارة أكبر في القرى مقارنة بغيرها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة تيم والنادي (2009) التي تناولت درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس من



حيث انه لا توجد فروق إحصائية تعزى لمتغير مكان السكن على درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية.

## التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت لها الباحثة من خلال الدراسة توصي بما يلي:

1. الاهتمام بمجال الاتصال والتواصل بين الأفراد والمؤسسات المختلفة ووزارة شؤون المرأة من خلال عقد ورشات وندوات تهدف إلى تبادل الأفكار والمعلومات المتعلقة بواقع المرأة ودور وزارة المرأة والمؤسسات المختلفة بالنهوض بها.
  2. العمل على وضع لجنة متابعة مشتركة تمثل جميع مؤسسات المرأة تعمل على التواصل مع الوزارة لإيصال أفكار المؤسسات ومتطلباتها إليها، وتوضيح المعوقات التي تمنعها من ممارسة نشاطاتها المختلفة بشكل صحيح من أجل تفعيل دور الوزارة في دعم المؤسسات المتعددة.
  3. العمل على ضرورة تمثيل المرأة في الهيئات والوزارات والمناصب القيادية المختلفة لإشراكها في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تعكس تطلعات المرأة الفلسطينية، بحيث لا تقتصر المشاركة فقط على فئة نسوية محددة.
  4. توفير الدعم المادي والمعنوي من قبل وزارة المرأة للمؤسسات المهتمة بقضايا المرأة الفلسطينية لما له من دور كبير تشجيعها على تنظيم فعاليات وأنشطة لإشراك المرأة في العمل المجتمعي.
  5. تطوير طاقم العاملين داخل وزارة شؤون المرأة من خلال وضع خطة منهجية واضحة للترشيح والانتخاب للاعضاء داخل الوزارة والعاملات ضمن نطاق المؤسسات النسوية المنتشرة في جميع محافظات الوطن.
- اعتبار هذه الدراسة مقدمة لمزيد من الدراسات تتناول الوزارة في بنيتها واجازاتها وواقعها دون النظر لوجهة نظر أي مؤسسة.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية

أبو غزالة، هيفاء (2007)، دراسة تحليلية لمجالات الإهتمام الحاسمة في منهاج العمل الدولي للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن.

أحمد، وسيم حسام الدين (2011)، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان الخاصة، منشورات الحلبي، بيروت.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق، وزارة الدولة لشؤون المرأة، منشور على الموقع الالكتروني، (2016). <http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5894>.

تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين 4-15 أيلول 1995، الأمم المتحدة، 1995.

تيم، حسن والنادي، ابتهاج محمد (2009)، درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، مؤتمر "العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين - واقع وتحديات"، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز (2007)، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

جاد، صلاح (2000)، الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية " مفتاح، رام الله.

جاد، صلاح (2003)، "مشاركة المرأة السياسية الرسمية وغير الرسمية في النضال الفلسطيني". في علياء أرصغلي (محرر)، وضعية المرأة الفلسطينية: دراسات وتقارير. رام الله- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية " مفتاح، رام الله.

الجمهورية التونسية، وزارة المرأة والأسرة والطفولة. كلمة ترحيبية، 2016،

<http://www.femme.gov.tn/index.php?id=99>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، المرأة والرجل في فلسطين: قضايا - وإحصاءات، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006)، مسح العنف الأسري 2005، رام الله، فلسطين.

حنفي، سري وطبر، ليندا (2006)، بروز النخبة الفلسطينية المعلومّة: المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: فلسطين: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسات الدراسات المقدسية.

الدراعمة، تمام (2014)، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الربضي، مارلين (2009)، التقرير الوطني الفلسطيني: بيجين + 15. وزارة شؤون - المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية.

السلطة الوطنية الفلسطينية (1996)، استراتيجيات خطة عمل نشاطات ما بعد مؤتمر بكين - على المستوى الحكومي الفلسطيني حتى عام 2000، رام الله.

سنيورة، رنده (2001)، الآليات الوطنية للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية ما بعد أوسلو، في تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس.

سنيورة، رنده (2001)، تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

عابدين، عصام (2002)، دراسة حول وضع المرأة في المواثيق والاتفاقيات الدولية مقارنة - بالتشريعات الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني. رام الله، فلسطين.

عاصي، أمين (2006)، حقوق المرأة الفلسطينية: المرأة والقانون. وزارة شؤون المرأة، فلسطين.

عبد الهادي، عزت (2004). رؤية اوسع لدور المنظمات الاهلية الفلسطينية في عملية التنمية: ورقة مفاهيم. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، لبنان.

عبد الهادي، فيحاء (2004)، نحو رؤية نسوية فلسطينية: ربط الوطني بالاجتماعي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 58.

عثمان، زياد (2003)، قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.

غازي الصوراني، المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر متوفر على موقع الحوار المتمدن، (2006). <http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23609>.

الغوانمة، جومانا عبد الكريم جمعة (2014)، "العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين للأعوام (2000-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

القانون الاساسي، السلطة الوطنية الفلسطينية، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي"، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2002. <http://muqtafi.birzeit.edu>.

قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004، السلطة الوطنية الفلسطينية، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي"، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2004. <http://muqtafi.birzeit.edu>

قزاز، هديل (2005)، الموازنة الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي: المسوغات وآليات - العمل، في الموازنة العامة والنوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، رام الله، فلسطين.

القطب، رولا عبد الرحيم حمدي (2012)، دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

القيسي، سحر فيصل محمود (2012)، بعنوان "المرأة الفلسطينية بين المقاومة المسلحة والعمل السياسي خلال انتفاضة الأقصى 2000-2006"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

كمال، زهيرة (2007)، مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز - فعالية آليات النهوض بالمرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). الأمم المتحدة.

المجلس التشريعي الفلسطيني، قرار رقم (1/6/42) مهام عمل لجان المجلس التشريعي، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998.

مجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم (12/65/08/م.و) بشأن وحدة النوع الاجتماعي في الوزارات، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008.

مجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم (09/39/23/م.و) بشأن تقديم الدعم المالي لمويل مشروع جمعية ياسر عرفات لصحة المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005.

المرأة والرجل في فلسطين : قضايا وإحصاءات، (2013)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مكاوي، إبراهيم (2002)، جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية.

المملكة المغربية، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المغرب، الخطة الحكومية للمساواة، 2016، <http://www.social.gov.ma>

نزال، ريما كتانة (2006)، المرأة والانتخابات المحلية .. قصص نجاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي (مفتاح)، رام الله، فلسطين.

نزال، مارلين الربضي (2009)، التقرير الوطني الفلسطيني: بيجين + 15 .

وزارة شؤون المرأة (2004)، المرأة الفلسطينية وأولويات التنمية "رؤية للمشاركة"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت.

وزارة شؤون المرأة، (2004)، خطة عمل الوزارة 2005-2007، رام الله، فلسطين.

الوقائع الفلسطينية، قرار رقم 1 لسنة 1994، العدد الاول ( 20 - منظومة القضاء والتشريع في فلسطين. المقتفي. معهد الحقوق / جامعة بيرزيت، 1994.  
[www.muqtafi.birzeit.edu](http://www.muqtafi.birzeit.edu).

#### المقابلات الشخصية

غادة عليان، مقابلة شخصية، وزارة شؤون المرأة، رام الله، 2016/4/10م

هيفاء الآغا، مقابلة شخصية، وزيرة شؤون المرأة، رام الله، 2016/4/10م

إلهام حماد، مقابلة شخصية، وزارة شؤون المرأة، رام الله، 2016/4/10م

## الملاحق

## ملحق (1) أسماء المحكمين للاستبانة

1. د. فريد أبو ضهير / جامعة النجاح الوطنية
2. د. سائدة عفونة / جامعة النجاح الوطنية
3. د. سهيل صالحه / جامعة النجاح الوطنية
4. د. فواز عقل / جامعة النجاح الوطنية
5. أ. د. يوسف زياب / جامعة القدس المفتوحة - نابلس
6. د. معزوز علاونة / جامعة القدس المفتوحة - نابلس



## ملحق (2) الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الأخوة والأخوات في المؤسسات النسوية...تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة من جامعة النجاح الوطنية بعنوان "فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية".

نرجو التكرم بالإجابة عن فقرات الإستبانة حسب التعليمات الواردة في كل جزء من أجزائها ونعلمكم أن جميع المعلومات التي سوف تعطوها ستحاط بالسرية التامة الكاملة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، معبرة عن شكري وتقديري لحسن تعاونكم.

ولكم جزيل الشكر

الباحثة ميادة لبادة

.....

أولاً: يرجى وضع إشارة ( X ) في المربع الذي ينطبق عليك:

معلومات عن المؤسسة:

عمر المؤسسة:

أقل من 5 سنوات ( ) من 5-10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات ( )

طبيعة عم المؤسسة:

خدماتي ( ) اجتماعي ثقافي ( ) سياسي ( ) غير ذلك ( )

نوع المؤسسة:

حكومية ( ) أهلية ( ) خاصة ( )

معلومات عن المجيب:

النوع: ذكر ( ) انثى ( )

المؤهل العلمي:

أقل من بكالوريوس ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير فأعلى ( )

مكان السكن:

مدينة ( ) قرية ( ) مخيم ( )

المسمى الوظيفي :

موظف ( ) رئيس قسم ( ) مدير فأعلى ( )

ثانياً: يرجى وضع إشارة " X " في المكان الذي يتناسب مع قناعاتك الشخصية.

الرقم	الفقرة	أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض جداً
	<b>المطالب السياسية</b>					
1	تنفذ وزارة المرأة العديد من البرامج والأنشطة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني					
2	تدعم الوزارة حق المرأة في المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى الرسمي					
3	تساهم وزارة شؤون المرأة بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسيّة					
4	تركز وزارة شؤون المرأة اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي وأهملت القضايا السياسيّة					
5	تؤثر البرامج التدريبية التي عقدتها وزارة شؤون المرأة على توجهات المرأة واختيارها لمرشحها السياسي					
6	ساهم فوز المرأة في المجلس التشريعي في تفعيل دور وزارة شؤون المرأة في مجال المشاركة السياسيّة للمرأة					
7	لم تعمل وزارة شؤون المرأة على تعزيز دور المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار					
8	هناك تقصير من قبل وزارة شؤون المرأة في توعية المرأة على أهمية مشاركتها في الانتخابات					
9	تعمل وزارة شؤون المرأة على تحديد حصة للمرأة "كوتا" لتجسيد حقوقها في المجال السياسي					

الرقم	الفقرة	أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض جداً
	<b>المطالب الاجتماعية</b>					
10	يبدى تحفيز وزارة المرأة للنساء في المجالات الاجتماعية					
11	قامت الوزارة بإنشاء مركز تمكين الأسرة الفلسطينية					
12	تتعاون الوزارة مع المؤسسات النسوية بتقديم خدمة الارشاد والدعم للمرأة الفلسطينية					
13	تقوم الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتقديم الإستشارات الصحية للمرأة الفلسطينية					
14	تقوم الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتقديم التدريب المهني للمرأة الفلسطينية					
15	تقوم الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتقديم خدمة الارشاد والدعم الإجتماعي والإستشارات الصحية والتدريب المهني للمرأة الفلسطينية					
16	يندر عقد مؤتمرات وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة					
17	تصدر الوزارة على قرارات لصالح المرأة من الحكومات الفلسطينية المتعاقبة					
18	هناك تقصير من قبل وزارة المرأة على إحراز تعديلات على المنظومة الثقافية الاجتماعية					

الرقم	الفقرة	أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض جداً
<b>المطالب القانونية والتشريعية</b>						
19	تراجع الوزارة التشريعات والقوانين وإقتراح التعديلات عليها لصالح المرأة					
20	لم تطرح الوزارة التشريعات والقوانين للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع					
21	لم تؤمن الوزارة إطار قانوني وتشريعي وسياساتي لقضايا المرأة					
22	تعمل الوزارة على سن وتطوير قوانين وتشريعات تعمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة في رسم السياسات					
23	تصدر الوزارة سياسات حكومية متضمنة للنوع الاجتماعي					
24	تعمل الوزارة على عقد ورشات عمل مع المؤسسات النسوية لإجراء بعض التعديلات على القوانين التمييزية بحق المرأة الفلسطينية					
25	هناك تقصير من قبل الوزارة في سعيها للعمل على تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة مثل قانون الأحوال الشخصية					
<b>الدعم والمساندة</b>						
26	هناك تقصير من قبل الوزارة في وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية					
27	توفر الوزارة الدعم والمساندة للمؤسسات النسوية					
28	توفر الوزارة التدريب والاستشارة للمؤسسات النسوية					

الرقم	الفقرة	أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض جداً
29	توفر الوزارة الموارد المالية والبحث عن التمويل اللازم لتنظيم وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بالمرأة					
30	هناك تقصير من قبل الوزارة بتحسين وضع المرأة في مختلف القطاعات في الوزارات والمؤسسات المختلفة					
31	هناك تقصير من قبل الوزارة في مراقبة قرارات وسياسات الوزارات وما تحويه من تمييز ضد المرأة					
32	تشكيل وزارة شؤون المرأة شكل خطوة ايجابية لدعم الحركة النسوية في فلسطين					
<b>العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية</b>						
33	هناك تقصير من قبل الوزارة في تطوير برامج بالتعاون مع المؤسسات النسوية					
34	هناك تقصير من قبل الوزارة في تعليم وتدريب الشابات بالتعاون مع المؤسسات النسوية					
35	قامت الوزارة بالتعاون مع المؤسسات النسوية بتطوير برامج ونشاطات الحد من ظاهرة العنف الأسري المبني على أساس النوع					
36	هناك تقصير من قبل الوزارة في التنسيق مع المؤسسات النسوية للضغط على الحكومة لمناهضة العنف ضد المرأة					

الرقم	الفقرة	أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض جداً
37	تعمل الوزارة على تبني المقترحات والوثائق التي تصدرها المؤسسات النسوية لدعم المرأة والنهوض بها					
38	تتسم العلاقة بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات والأطر النسوية بالضبابية وعدم التنسيق					
39	هناك إشكال بين الوزارة والمؤسسات النسوية حول وضع الأولويات في معالجة قضايا المرأة					
40	هناك تقصير من قبل الوزارة في تطوير وثيقة تفاهم مع المؤسسات النسوية					
41	هناك تقصير من قبل الوزارة باستشارة المؤسسات النسوية قبل طرحها للقوانين الخاصة بالمرأة					
<b>المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية</b>						
42	النظام المجتمعي والعادات والتقاليد من أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية					
43	غياب القانون					
44	نقص التمويل					
45	نقص الكفاءات والخبرات					
46	غياب الرؤيا النسوية الشاملة لدى الحركة النسوية					
47	غياب رؤية وخطاب نسوي محدد وواضح					
48	غياب مرجعية ومظلة تجمع الحركة النسوية بكل مكوناتها					

أعراض جدا	أعراض	محايد	أوافق	أوافق جداً	الفقرة	الرقم
					عدم وجود التنسيق والتعاون بين هذه الأطر النسوية	49
					الموروث الاجتماعي عند صناع القرار في المؤسسة	50



**An-Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**The role of the ministry of woman affairs in  
fulfilling the needs of Palestinian woman from  
the point of view of feminist organization**

**By  
Mayada Nabeeh Abdel Fatah Iubbadeh**

**Supervision  
Dr. Farid Abu Dheir**

**This thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements  
for the degree of Master of Women's Studies, Faculty of Graduate  
Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine  
2016**

**The role of the ministry of woman affairs in fulfilling the needs of  
Palestinian woman from the point of view of feminist organization**

**By**

**Mayada Nabeeh Abdel Fatah Ibbadeh**

**Supervision**

**Dr. Farid Abu Dheir**

**Abstract**

The research aimed at recognizing the effectiveness the roles the Ministry of Women's Affairs in adopting and achieving the demands of the Palestinian woman from the perspective of women's organizations. The researcher used the descriptive analytical approach, and for this purpose she used the questionnaire as a tool to collect the data related to the research. The study sample consisted of whole the staff men and women who work at women's organizations in Ramallah. The number reached (390) employees, according to the statistics of the Palestinian Central Bureau of Statistics for the year 2015/2016. The study sample reached (190), then the questionnaire was presented and analyzed statically, and the outcomes were worked out statically by SPSS statistical package. The researcher reached to the following results, the most important ones are:

- The degree of overall trends for the answers of the study sample from women and men workers in the women's organizations have arrived to a mean (3.51) and standard deviation (.34) to the total degree of the study domains.
- There are no significant differences at ( $\alpha = 0.05$ ) in the means of the workers' answers in the women's organizations related to the

effectiveness of the roles of the Ministry of women's Affairs in adopting and achieving the Palestinian women's demands from their perspectives, according to the study variables (the age of the organization, the nature of the work at the organization, the kind of the organization, the kind, the scientific abstract, and the place).

The researcher recommended the following recommendations:

- Organizing awareness campaigns about the social kind and the women's role, as these campaigns have an effect on the decision makers and the people who interest about the women's affairs in the Palestinian society.
- The work to setup a joint committee to represent all the women's organizations to keep in contact with the organization to bring the ideas and the demands to them. And to clarify the obstacles the prevent them from practicing various activities properly.